العنف

ضد النساء والفتيات في أوقات الأزمات

تجربة الحجر الصحي
في **المغرب**

تقرير حول التحليل النوعي للمكالمات التي توصلت بها خلايا الاستماع الموضوعة من طرف 19 جمعية من الجمعيات النسائية عبر أرجاء المملكة المغربية

من 20 مارس إلى 30 ماي 2020

نسخة كاملة

منظمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة

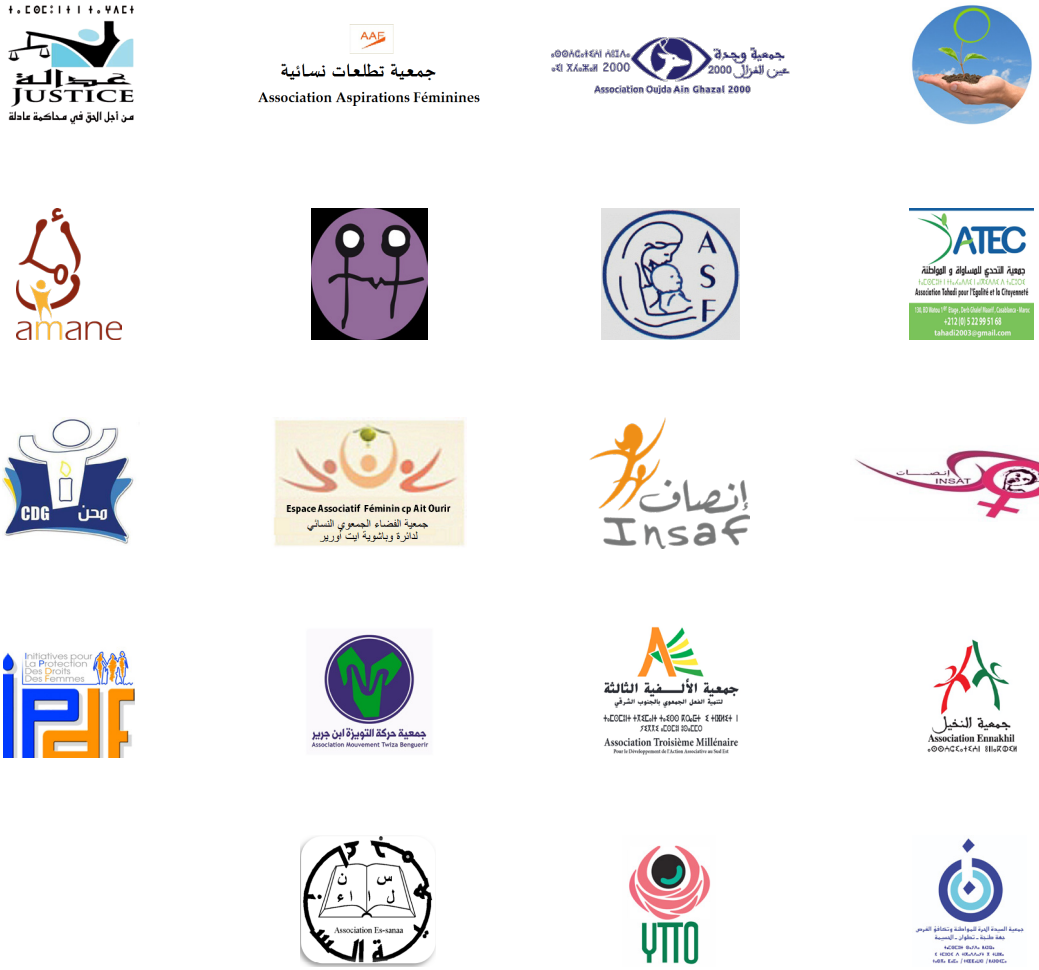

الفهرس

4 **مقدمة**

5 1. السياق

12 2. أهداف الدراسة ومنهجيتها

16 **مسارات النساء في وضعية عنف**

20 المرحلة 1: أنا في حجر صحي مع المعتدي علي، أنا سجينة معاناتي

35 المرحلة 2: أحاول اللجوء إلى المساعدة الخارجية: مسلك ا لحواجز

43 المرحلة 3: أنا أصر وأطلب المساعدة

46 **تحليل**

47 الظروف الاستثنائية المرتبطة بكوفيد19- تفضح وتؤدي إلى تفاقم العنف ضد النساء

54 ملاءمة الخدمات المؤسساتية بالنسبة للنساء المعرضات للعنف إبان تدبير الأزمة من قبل السلطات العمومية: ممارسات جيدة تظل محدودة بسبب غياب مقاربة قائمة على النوع الاجتماعي

70 إبراز الأزمة لدور المجتمع المدني، الذي أبان عن انخراطه وتعبئته مع افتقاره إلى الإمكانيات لإنجاز مهمته

73 **التوصيات**

75 1. من أجل توفير حماية وتكفل أفضل للنساء في وضعية عنف خلال فترة الأزمة

76 2. من أجل مجتمع يحمي المرأة ويدعمها

77 3. من أجل نجاعة وفاعلية الخدمات العمومية في مواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي

78 4. من أجل تعزيز الإطار التشريعي والسياسي لمناهضة العنف ضد المرأة

80 5. من أجل دعم وتثمين دور المجتمع المدني في مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي

82 **الملاحق**

83 الملحق 1. قائمة الجمعيات التي ساهمت في الدراسة

84 لملحق 2: الاستبيان الذي اعتمدته الدراسة

88 الملحق 3. استبيان لجمع البيانات الكمية

93 الملحق 4. الرسوم البيانية للمعطيات الكمية التي تم جمعها

96 الملحق 5. مصادر ببليوغرافية

جزء I

مقدمة

السياق

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إذ يؤكد على أن «الاعتراف بالكرامة المتأصلة لأفراد الأسرة البشرية جميعهم وبحقوقهم المتساوية وغير القابلة للتصرف يشكل أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم»[1]، فإنه قد كرس الحق في الكرامة كحق أساسي يمكن لكل إنسان الاستفادة منه. وينص الدستور المغربي، تماشيا مع التزامات المغرب الدولية، في الفقرتين الأوليين من المادة 22 منه على أنه «لا يجوز المس بالسلامة الجسدية أو المعنوية لأي شخص، في أي ظرف، ومن قبل أي جهة كانت، خاصة أو عامة. لا يجوز لأحد أن يعامل الغير، تحت أي ذريعة، معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة أو حاطة بالكرامة الإنسانية».

على الرغم من هذه الحماية القانونية، لا يزال العنف ضد النساء، في المغرب والعالم، ظاهرة واسعة النطاق تشكل انتهاكًا لحقوق الإنسان[2] وأحد أوجه التمييز المتطرفة على أساس الجنس.

1 ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بتاريخ 01 دجنبر 8491.
2 المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، 3991.

ما هو العنف ضد المرأة؟

تعرّف الأمم المتحدة «العنف ضد المرأة» على أنه «أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة.[3]».

وفي المغرب، عرف العنف ضد المرأة سنة 2018 بموجب المادة 1 من القانون رقم 103.13 المتعلق بمكافحة العنف ضد النساء[4] كل فعل مادي أو معنوي أو امتناع أساسه التمييز. يترتب عليه ضرر جسدي أو نفسي أو جنسي أو اقتصادي للمرأة».

3 الجمعية العامة للأمم المتحدة، إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة،3991.

4 الظهير الشريف رقم 1-81-91 المؤرخ في 5 جمادى الثانية 9341 (22 فبراير 8102) بتنفيذ القانون رقم 31-301.

ما هو وضع النساء في وضعية عنف قبل أزمة كوفيد19-؟

في كل أرجاء المعمور، ما يقرب من 70٪ من النساء يتعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي في حياتهن. ومن بين جميع النساء اللواتي قُتلن سنة 2012، قُتلت نصف النساء تقريبًا على يد الأزواج أو أحد أفراد الأسرة. ومعدل انتشار العنف ضد النساء مرتفع للغاية لدرجة أن منظمة الصحة العالمية وصفته في عام 2014 بأنه «وباء عالمي» وأزمة صحية عامة.

وفي المغرب، أجرت المندوبية السامية للتخطيط (HCP) استطلاعين وطنيين حول العنف ضد النساء، أجري آخرها بين فبراير ويوليو2019 [5]. ووفقًا للنتائج الأولى لهذا الاستطلاع، فإن العنف ضد النساء حاضر بكثافة ومقبول اجتماعيًا في المغرب. وهكذا، فمن بين 13.4 مليون امرأة، أكثر من 7.6 مليون امرأة، تتراوح أعمارهن بين 15 و 74 عامًا، يمثلن 57٪ من السكان الإناث)، «عانين من فعل عنف واحد على الأقل، وجميع السياقات وجميع الأشكال مجتمعة خلال الاثني عشر شهرًا السابقة

5 بيان صحفي صادر عن المندوبية السامية للتخطيط بمناسبة حملة التعبئة الوطنية والدولية من أجل القضاء على العنف ضد النساء. متوفر على الموقع: -ua-tairassimmoC-tuaH-ud-euqinummoC/am.pch.www//:sptth -ed-elanoitanretni-te-elanoitan-engapmac-al-ed-noisacco-l-a-nalP .lmth.1142a_l-ruop-noitasilibom, 9 نونبر 0202.

للاستطلاع». ومن بينهن، أعلنت 6.1 مليون امرأة (أو 52٪) أنهن في وضعية عنف في إطار الزواج. ويُنظر إلى العنف ضد النساء على نطاق واسع على أنه شأن خاص (لما يقرب من 38٪ من النساء و 40٪ من الرجال)، مما أدى بشكل ملحوظ إلى عدم إبلاغ السلطات المختصة بذلك إلا نادرا. وتعد أأفعال العنف موضوع مقاربة للسلطات لأقل من 8٪ من حالات العنف الأسري و11.3٪ من حالات العنف خارج نطاق الزواج. كما كشف استطلاع المندوبية السامية للتخطيط أيضًا أن الشابات، ذوات الموارد الاقتصادية الأقل وذوات المستويات التعليمية المتوسطة، يتعرضن لمزيد من العنف الزوجي.

كيف يتم حماية النساء في وضعية عنف؟

في هذا السياق، وبعد إجراءات الترافع التي قامت بها الجمعيات النسائية، تم الشروع في إصلاحات تشريعية وتدابير دعم النساء والفتيات في وضعية عنف من أجل حماية حقوقهن وتعزيزها.

وعلى الصعيد الدستوري، اعتمد المغرب في 2011 دستورًا يحظر التمييز على أساس الجنس، ويكرس المساواة والتكافؤ (الفصل 19)، ويضمن السلامة الجسدية والمعنوية للفرد (المادة 22).
وعليه، يؤكد الدستور، في ديباجته، على سيادة المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان على التشريعات الوطنية (مما يكرس أسبقية اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء).

مع هذا القانون الأسمى، تم الشروع في العديد من مشاريع الإصلاح التشريعي لجعل التشريعات الوطنية متوافقة ومتناسقة مع كل من الدستور والنظام العالمي لحقوق النساء، باعتماد القانون رقم 79.14 في غشت 2017 والمتعلق بإنشاء هيئة دستورية متخصصة، وهي هيئة المناصفة ومناهضة جميع أشكال التمييز (APALD). ويوفر القانون رقم 103.13 بشأن العنف ضد النساء، والذي اعتمده البرلمان في 14 فبراير 2018 ودخل حيز التنفيذ في 12 شتنبر 2018، «نصًا قانونيًا ومعياريًا ومتماسكًا وواضحًا وقابلا لضمان الحد الأدنى من شروط ومعايير الحماية القانونية للنساء في وضعية عنف»[6]. كما يقوم البرلمان حاليا بتنقيح مشاريع القوانين المتعلقة بإصلاح القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية.

6 حسب ما ورد في البيان الصحفي الرسمي الذي أعلن تمرير القانون في البرلمان.

إلى جانب هذا التقدم في المجال التشريعي، أطلق المغرب عدة استراتيجيات وخطط عمل مؤسساتية تهدف إلى اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي في سياساته القطاعية منذ عام 2002، مع تطوير الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات» (SNLCVFF) وتحديثها.

وأُدرجت المحاربة المؤسساتية للعنف ضد النساء بعد ذلك في خطة الحكومة للمساواة بين الجنسين، التي تشكل إطار التقارب بين مبادرات الإدارات الوزارية المختلفة في مجال المساواة بين الجنسين. وتبعت الخطة الحكومية الأولى للمساواة بين الجنسين (2012-2016) الخطة الحكومية الثانية للمساواة (EMP II) للفترة 2017-2021.

وقد حددت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة (MSDSEF) الجهود التي طورتها الإدارات القطاعية المعنية بتقديم الخدمات للنساء في وضعية عنف من العنف، في دليل يوفر رسم خرائط لوحدات الاستقبال المؤسسية الموجودة في بعض المحاكم الابتدائية، ومحاكم الاستئناف، والمستشفيات العامة، ومراكز الشرطة والدرك. ويقدم الدليل الجرد التالي:

- على مستوى وزارة العدل، 87 وحدة استقبال في أكثر من 70 مدينة في المملكة، تتألف من ممثلين عن الوزارة (مثل قاضي التحقيق) ومساعد اجتماعي مسؤول عن استقبال النساء والأطفال في وضعية عنف من خلال تقديم خدمات الاستماع لهم ومساعدتهم على معرفة حقوقهم.
- وفيما يتعلق بالمستشفيات العامة، هناك أقل بقليل من 100 وحدة استقبال مكونة من أطباء وأخصائيين نفسيين وممرضات وأخصائيين اجتماعيين مسؤولون عن استقبال النساء والأطفال وتتبع وضعيتهم الصحية وتقديم الخدمات اللازمة لهم.
- بالنسبة للإدارة العامة للأمن الوطني(NSGD)231 وحدة استقبال واستماع مخصصة للنساء في وضعية عنف في جميع القيادات الإقليمية العشرين، مما يمنح ضباط الشرطة القضائية دور الدعم، والاستماع، والتوجيه.

وخطة إعادة الهيكلة التي اعتمدتها الإدارة العامة للأمن الوطني في عام 2019 تتعلق أيضًا بالاستقبال في أقسام الشرطة للنساء في وضعية عنف. ويعد موظفو الاستقبال هؤلاء، المعينون في 431 مقاطعة على صعيد التراب الوطني، مسؤولين عن ضمان جودة الاستقبال والاستماع إلى النساء في وضعية عنف.

- فيما يتعلق بالدرك الملكي، فإن الخلايا المسؤولة عن الاستقبال والاستماع إلى النساء والفتيات في وضعية عنف: من أجل الشروع في التحقيق وإحالة الملفات إلى الدائرة المعنية. وتتكون هذه الوحدات من ضابط شرطة قضائية (عندما يتعلق الأمر بقاصر/ متورط) وأخصائي اجتماعي.

وفي 23 مايو 2019، تم إنشاء اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء في وضعية عنف[7]. وتهدف هذه اللجنة إلى تعزيز إضفاء الطابع المؤسساتي على آليات التنسيق بين مختلف الفاعلين والمتدخلين في مجال مكافحة العنف ضد النساء، ولا سيما فيما يتعلق بالمساهمة في تفعيل الآليات التي تهدف إلى تحسين إدارة عمل وحدات التكفل بالنساء في وضعية العنف على المستوى الوطني.

بالإضافة إلى هذه الخدمات المؤسساتية، فإن المجتمع المدني المغربي يتوفر على شبكة واسعة من مراكز الاستماع والتوجيه والدعم والمواكبة والإيواء للنساء في وضعية عنف. ويتم تنسيق العديد من الشبكات الوطنية لضمان استجابة إقليمية في جميع مناطق المغرب من خلال تنسيقات جمعوية محلية. كما تشرف وتدير بعض الجمعيات النسائية (OSC) بتفويض من التعاون الوطني المراكز المتعددة الوظائف التابعة له. بينما تدير منظمات أخرى مراكزها المستقلة. وإذا كانت مراكز الاستماع والتوجيه هذه تقدم الخدمات الضرورية لتمكين النساء والفتيات في وضعية عنف من الولوج إلى حقوقهن، إلا أنهن يعانين بشكل متزايد من صعوبات في التمويل وخفض الميزانية، والذي لا بد أنه أدى إلى إغلاق بعض المراكز، وبالتالي تقليل الخدمات المتاحة. ومع ذلك، لا تزال الجمعيات النسائية متحمسة لإيجاد حلول مبتكرة وأقل تكلفة للحفاظ على هذه الخدمات الأساسية.

وعلى الرغم من كل هذه الجهود، لابد من تحسين مسار التكفل بالنساء في وضعية عنف، وكذلك توفير الإيواء في حالات الخطر، لتمكين المرأة من الخروج من دائرة العنف. وقد أشارت جمعيات الدفاع عن حقوق المرأة، في بيان صحفي بتاريخ 14 مارس 2019، إلى أن «التحديات لا تزال كبيرة، لاسيما في مجال الرعاية الواجبة من جانب الدولة فيما يتعلق بالضحايا من النساء ومسؤولياتها في دعمهن وإيوائهن وتمكينهن الاجتماعي والاقتصادي. وبهذه المناسبة نطالب الحكومة المغربية بإصدار قوانين أساسية لمراكز الإيواء وتزويدها بالموارد البشرية والمادية لتتمكن من إنجاز مهمتها الداعمة وفق المعايير والممارسات المعمول بها في هذا الشأن،

7 https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2019/05/morocco-un-experts-welcome-creation-national-committee-combat-violence?LangID=E&NewsID=24628

وإيواء الضحايا من النساء والفتيات وتخفيف الأعباء التي تتحملها جمعيات حقوق المرأة التي تبقى أول من يتدخل في هذه الحالات».[8]

ومع ذلك، وعلى الرغم من تنفيذ هذه الإجراءات، تستمر النساء في وضعية عنف في الامتناع عن التنديد بالأفعال التي يتعرضن لها، حتى لو كانت هذه المعدلات تتحسن تدريجياً. وفي الواقع، وفقًا للاستطلاع الوطني حول العنف ضد المرأة الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط، والذي تم إجراءه بين فبراير ويوليو2019 [9] في أعقاب أخطر حادثة عنف جسدي و / أو جنسي تعرضت لها النساء خلال 12 شهر في الأشهر الأخيرة، قدم 10.5٪ من ضحايا العنف مقابل 3٪ في عام 2009 (حوالي 18٪ للعنف الجسدي وأقل من 3٪ للعنف الجنسي) شكاية لدى الشرطة أو أي سلطة أخرى مختصة. وهم أقل من 8٪ في حالات العنف الزوجي مقابل 11.3٪ للعنف غير الزوجي. ويشكل حل النزاع بالوساطة، وتدخل الأسرة، والخوف من الانتقام من قبل المعتدي، والشعور بالعار أو الإحراج، خاصة في حالات العنف الجنسي، الأسباب الرئيسية التي تمنع الضحايا من تقديم شكاية إلى الجهات المختصة. كما يكشف استطلاع المندوبية السامية للتخطيط أن لجوء الضحايا إلى الجمعيات النسائية بعد وقوع حادثة العنف يخص فقط 1.3٪ من النساء. وهي 2.5٪ لضحايا العنف الأسري مقابل 0.3٪ في حالات العنف في أماكن أخرى.

8 بيان صحفي بتاريخ 41 آذار / مارس 9102 للجمعيات الموقعة وهي: فيدراليات جمعيات حقوق المرأة (FDLF)، والجمعية الديمقراطية لنساء المغرب (MFDA)، واتحاد العمل النسائي (FAU)، والجمعية المغربية لمكافحة العنف ضد المرأة (FEVMA)، ومنتدى جسور النساء المغربيات، والجمعية المغربية للدفاع عن حقوق المرأة (FDMA) بمناسبة الدورة 36 للجنة الأمم المتحدة لوضع المرأة حول موضوع: «التمكين الاقتصادي والحماية الاجتماعية للنساء والفتيات».

9 بيان صحفي صادر عن المندوبية السامية للتخطيط بمناسبة الحملة الوطنية والدولية للتعبئة من أجل القضاء على العنف ضد النساء. متوفر على موقع :sptth//:www.pch.ummoC/euqinummoC-duH-tauH-ua-tairassimmoC-ua-l-a-nalP-noisacco-l-ed-noitasilibom-l_ruop-1142a.lmth, 9 نونبر 0202.

تداعيات أزمة كوفيد 19- على العنف ضد النساء

ولأن الأزمات جميعها تقلل من الفرص والولوج إلى الموارد، فإنها تعزز التمييز، لاسيما على أساس السن والجنس والوسط. وقد أدت الأزمات الاقتصادية العالمية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى زيادة الهشاشة والحرمان الاقتصادي للنساء، وخفض الإنفاق الاجتماعي والصحي والتعليمي، وجعل النساء أكثر عرضة للاستغلال والعنف. وفي عام 2020، أدت الأزمة الصحية التي ولّدها فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19-) إلى زيادة حدة التفاوت الموجود مسبقًا، وكشفت نقاط الضعف في النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والتي بدورها تساهم في تفاقم آثار الوباء.

وفي المغرب، كما في أي مكان آخر في العالم، أدى استخدام تدابير الحجر كجزء من استجابة الحكومة لهذه الأزمة الصحية، إلى تفاقم الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، وإثارة المخاوف من زيادة العنف، لاسيما في إطار الزواج والأسرة، والذي وصفته المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بـ «الوباء الوهمي»[10]. وعلى الرغم من أن البيانات[11] التي جمعتها وكالات الأمم المتحدة المختلفة لا تزال جزئية، إلا أنها تعطي صورة واضحة جدًا عن الوضع. إذ أنه في معظم البلدان المتضررة من كوفيد19-، أبلغت خطوط المساعدة والشرطة وخدمات الطوارئ الأخرى عن زيادة ملحوظة في حالات العنف المنزلي، بما في ذلك إساءة معاملة الأطفال والعنف الذي تتعرض له النساء من قبل شركائهن الحميمين.

وفي الواقع، يزيد الحجر من الوقت الذي تقضيه النساء في وضعية عنف برفقة شركاء عنيفين، ويعزز عزلتهم الاجتماعية، ويقلل هوامش عمل السلطات العمومية والجمعيات النسائية المشاركة في رعاية النساء والفتيات في وضعية عنف وحمايتهن.

10 https://www.unwomen.org/en/news/stories/2020/4/statement-ed-phumzile-violence-against-women-during-pandemic.

11 https://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2020/issue-brief-shadow-pandemic-en.pdf?la=en&vs=1203.

أهداف الدراسة ومنهجيتها

أهداف الدراسة

في هذا السياق العام الذي تميز بأزمة كوفيد19- وعواقبها، عرفت الرعاية والخدمات الأساسية للنساء في وضعية عنف تراجعا خطيرا في وحدات الاستقبال والرعاية، لاسيما عندما تم حشد المسؤولين الحكوميين لإدارة حالات كوفيد19-، وفرض قيود السفر. ومع ذلك، وعلى الرغم من القيود والإكراهات التي يفرضها تدبير الحجر العام، فقد عبأت الجمعيات النسائية إمكاناتها المتواضعة لضمان استمرار الدعم للنساء والفتيات في وضعية عنف، خصوصا خدمات الاستماع عبر الهاتف وتطبيقات التواصل الاجتماعي للضحايا والنساء، والحفاظ عن عملها بمنطق القرب.

وبحكم دورها في الساحة الوطنية والدولية ودعمها لوضع حد للعنف ضد النساء عبر إجراءات الوقاية منه، نصبت منظمات حقوق المرأة نفسها بالفعل جنبا إلى جنب مع الإدارات المؤسساتية من بين الجهات الفاعلة المشاركة في الاستجابة لعواقب أزمة كوفيد19- خصوصا العنف ضد النساء. وهذه الدراسة التحليلية، التي تهدف إلى رسم صورة لتجارب النساء والفتيات في وضعية عنف أثناء الحجر بناءً على تقارير الاستماع من 19 جمعية من الجمعيات النسائية، وقد صممت لتكون استمرارًا للإجراءات التي قام بها المجتمع المدني المنخرط في مناهضة العنف ضد المرأة عبر تقديم الخدمات للنساء في وضعية عنف والدفاع عن حقوقهن. ومن أجل تقريب الوقائع التي مرت بها النساء والفتيات خلال فترة الحجر الصحي، وكذلك مختلف المعيقات التي يواجهنها في الحصول على الخدمات، والمساهمة في إثراء البيانات والتحليلات المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات في فترة الوباء، تضافرت جهود حوالي عشرين جمعية نسائية وشبكات لمراكز الاستماع للنساء في وضعية عنف، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لتبادل المعطيات التي تم تجميعها من خلال مواكبة النساء والفتيات في وضعية عنف. ويندرج هذا العمل ضمن المحور الاستراتيجي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة «منع العنف ضد المرأة ومناهضته».

محتوى الدراسة

ترسم الدراسة الكيفية أولًا صورة لحالة العنف ضد النساء والفتيات أثناء الحجر الصحي في المغرب، بين 20 مارس و 30 مايو 2020. وقد تم جمع المعطيات التي تمت معالجتها في هذه الدراسة من طرف19 جمعية من الجمعيات النسائية التي قدمت خدمات الاستماع والتوجيه وخدمات أخرى عبر مراكز الاستماع التابعة لها خلال الفترة المعنية.

ويمكن هذا الجرد من توضيح مدى العنف الذي تتعرض له النساء والفتيات أثناء الحجر الصحي، من خلال الحالات المتصلة بمراكز الاستماع هذه.

وأخيرًا، تقدم هذه الدراسة الكيفية العديد من التوصيات التي تستهدف عامة الناس والجهات الرسمية، والجمعيات، والسلطات العمومية، والنساء في وضعية عنف.
وفي الواقع، لا يزال وباء كوفيد19- موضوع اليوم، ولا تزال إدارة الأزمة الصحية إحدى الأولويات إلى جانب الانتعاش الاقتصادي، وتتطلب تضمين الاستجابة لاحتواء العنف ضد النساء والفتيات. ولكون الحق في الأمن حقاً أساسياً من حقوق الإنسان تضمنه المادة 21 من الدستور المغربي، فمن الضروري ضمان حماية النساء والفتيات في وضعية عنف في جميع الظروف.

منهجية التحليل

تم إعداد هذا التقرير بناءً على المعطيات التي تم تجميعها من طرف مراكز الاستماع التابعة للجمعيات النسائية الشريكة في هذه الدراسة حول العنف ضد النساء والفتيات خلال الفترة المحددة بمرسوم الحجر الصحي الذي أصدرته الحكومة اعتبارًا من 20 مارس 2020 تزامنا مع الأزمة الصحية لكوفيد- 19.

توحدت 19 جمعية مدنية مغربية ناشطة في الدفاع عن حقوق المرأة ومناهضة للعنف ضد النساء لرسم صورة للعنف الذي تعرضت له النساء والفتيات خلال فترة الحجر الصحي، أي ما بين 20 مارس و 30 مايو 2020. وتغطي هذه المعطيات معظم مناطق التراب الوطني، سواء كانت حضرية أو شبه حضرية أو قروية.

تم إرسال استبيان التحليل الكمي[12]، الذي تم استكماله لاحقًا باستبيان جمع المعطيات الكمية[13]، إلى الجمعيات النسائية. وقد كان الهدف من الاستبيانات هو فهم أعمق لحالة العنف ضد النساء والفتيات في المغرب أثناء الحجر الصحي، وكذلك مختلف المعيقات التي واجهنها.
وعليه، تلقت مراكز الاستماع التابعة للجمعيات

12 استبيان التحليل النوعي متاح في الملحق 2
13 استبيان جمع البيانات الكمية متاح في الملحق 3، وقد تم إكماله بواسطة 71 جمعية من الجمعيات النسائية المشاركة والبالغ عددها 91 جمعية

الشريكة في الدراسة خلال فترة الحجر الصحي ما يقرب من 4800 مكالمة، وتمكنت من جمع معلومات مفصلة عن 2778 امرأة. وتظهر النظرة الأولى على هذه المعطيات أنها بسبب الحجر الصحي، فإن غالبية حالات العنف المبلغ عنها تقع ضمن الفضاء المنزلي الخاص، مما يجعل العنف المنزلي والعائلي ضد المرأة الموضوع الرئيسي للقصص التي تجمعها مراكز الاستماع.

تم إثراء تحليل البيانات الخام بمراجعة أدبية مشار إليها في الملحق. وفي الأخيرً، تقدم الدراسة توصيات عملية وقابلة للتطبيق في مجال المرافعة.

وترتكز هذه الدراسة الكيفية في تحليلها الشامل على مقاربة قائمة على الحقوق، مع التأكيد على احترام حقوق النساء في وضعية عنف (وليس فقط احتياجاتهن) ومراعاة مقاربة النوع الاجتماعي، ولكن أيضًا القضايا القانونية والاجتماعية والسياسية التي يثيرها الواقع، حيث إن عواقب هذا العنف لا تؤثر على النساء في وضعية عنف فحسب، بل تؤثر أيضًا على من حولهن وعلى المجتمع بأسره، بما في ذلك المؤسسات.

وتركز هذه الدراسة على الأشكال المختلفة للعنف ضد النساء (الجسدي، والنفسي، والاقتصادي، والجنسي، والقانوني[14]) والفضاءات المختلفة التي تحدث فيها (الزوجي، والأسري، والرقمي، والمؤسساتي، والفضاء العام، والمهني)، على وجه الخصوص، يأخذ في الاعتبار التفاوتات الهيكلية، والعنف الرمزي، والمؤسساتي، وتنوع الخصائص السوسيو-اقتصادية) الحالة العائلية، الأنشطة الاقتصادية، الفئة العمرية إلخ).

14 أضيف هذا النوع من العنف وفقًا لتسميات الأمم المتحدة

حدود منهجية الدراسة

أجريت هذه الدراسة بناء على شهادات النساء اللواتي نجحن في الاتصال بمراكز الاستماع التابعة للجمعيات النسائية التي تعبأت أثناء الحجر الصحي من أجل تقديم الدعم والاستماع والتوجيه عن بعد للنساء في وضعية عنف. وقد اسْتُكْمِلت التقارير الوصفية الكيفية التي هيأتها الجمعيات النسائية الشريكة من خلال المعطيات المسجلة عبر مراكز الاستماع التابعة لها والتي تم رصدها خلال فترة الحجر الصحي.

هذه المعطيات الكمية والكيفية القيمة والتي تم تسجيلها من طرف المستمعات والمساعدات الاجتماعيات والمتطوعات المنتميات للجمعيات النسائية الشريكة، وكذلك الفاعلات من ذوي الخبرة في مجال مناهضة العنف،غنية بالمعطيات الكمية المفصلة لحالات العنف التي تصف أفعالها وأشكالها وأنواعها وسياقاتها وتأثيراتها والاحتياجات التي تولدها، بل وأيضا الخدمات المؤسساتية وقصورها لتمكين النساء في وضعية عنف من وضع حد لوضعيات العنف. وبالإضافة إلى ذلك، فإذا كانت بعض مراكز الاستماع غطت مناطق تواجدها، فإن البعض الآخر غطى التراب الوطني بأكمله، مما قدم رؤية رائدة لوضعية العنف ضد النساء في العالم على مستوى الدولة.

وإذا كانت مراكز الاستماع التابعة للجمعيات النسائية، استطاعت توفير خدمات رغم ارتفاع وثيرة العمل في سياق الأزمة، فإن هذا يطرح تصورين منهجيين. فمن ناحية، ونظرًا لتدابير الحجر الصحي التي حدت بشكل أساسي من حرية الخروج دون إذن ودون مبرر، فقد واجهت النساء في وضعية عنف، صعوبات في تنفيذ إجراءاتهن مع مؤسسات مختلفة فمعظمهن لا يتوفرن على رخص التنقل الاستثنائية، وحتى بالنسبة للمرأة القروية، كما أن الأمية ساهمت أحيانًا في عدم الوصول إلى خدمات مراكز الاستماع. ومن ناحية أخرى، إذا تلقت مراكز الاستماع التابعة للجمعيات النسائية المشاركة، ما يقرب من 4800 مكالمة، وتمكنت من تجميع معلومات مفصلة عن 2778 امرأة. ففي الواقع، لم تُمكّن المتابعة الهاتفية للمتصلات دائمًا المستمعات من جمع كل المعلومات والبيانات الضرورية.

جزء II

مسارات النساء في وضعية عنف

لمحة عن النساء في: وضعية عنف

يكشف تحليل المعطيات الاجتماعية والديموغرافية للنساء في وضعية عنف اللاتي اتصلن بمراكز الاستماع عن تباين كبير في الخصائص السوسيو-اقتصادية. عبرت النساء من جميع الأعمار، من مختلف الأقاليم، عازبات، أومتزوجات، أومطلقات، أو أرامل، ذوات أطفال أو بدونهم، غير نشيطات، أو يبحثن عن عمل، أو يعملن في مختلف القطاعات، عن حزنهن للمستمعات.

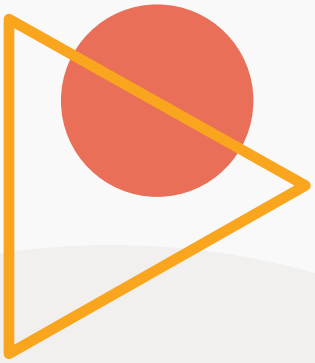

وإذا كان هناك تنوع كبير في ملامح النساء اللائي يواجهن العنف، فقد تم تحديد عوامل الضعف المشتركة. فعلى سبيل المثال، وجدت الدراسة أن جزءًا كبيرًا من المتصلات تتراوح أعمارهن بين 19 و 48 عامًا، ينتمين لمناطق حضرية أو شبه حضرية، متزوجات ولديهن أطفال أو أمهات عازبات[15]. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن اثنتين من أصل 19 جمعية نسائية مشاركة في الدراسة (جمعية التضامن النسائي- ASF، وجمعية إنصاف INSAF ومقرهما بالدار البيضاء) يقدمان مساعدة محددة للأمهات العازبات، وهو ما يوضح أنها تمثل 24٪ من المكالمات التي تلقتها جميع مراكز الاستماع المشاركة في الدراسة. وإن التمثيل المفرط للنساء في المناطق الحضرية وشبه الحضرية لا يسمح لنا باستنتاج أنهن أكثر عرضة للعنف، ولكن كما ورد في تقارير الجمعيات النسائية المشاركة وتحليلها في الجزء الثالث من هذا التقرير، فإنهن أكثر سهولة للولوج إلى المعلومات ووسائل الاتصال.

وتكشف الدراسة أيضًا أن حوالي 20٪ من النساء ضحايا العنف غير مستقلات ماديا وأن 80٪ من النساء اللائي يعملن أو لهن نشاط مدر للدخل ينتمين للقطاع الغير المهيكل.

15 انظر الملحق 4 الذي يوضح بالتفصيل الفئات العمرية المختلفة والتوزيع الجغرافي للمستأنفين.

الفئات العمرية

تمثل النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 19 و 8 عامًا 64٪ من النساء ضحايا العنف

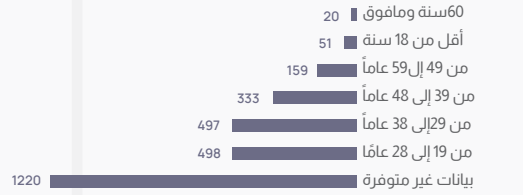

مع / بدون أطفال

أعلنت إحدى الجمعيات أن **901 طفل هم ضحا للعنف بشكل مباشر أو غير مباشر مقابل 58 امرأة** تدعمها الجمعية

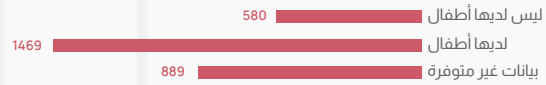

قطاع العمل

من بين 2778 امرأة تم دعمهن ، حددت منظمات المجتمع المدني **938 عاملة فقدن دخلهن ، أي 34٪**

حوالي 1/5 من النساء في حالة العنف لا يتمتعر بالاستقلال المالي.

80٪ من النساء في حالة العنف اللائي لديهر نشاط مدر للدخل لديهن عمل أو نشاط غ رسمي.

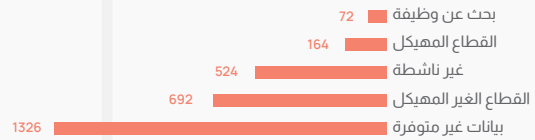

التوزيع الجغرافي للمتصلات

بيئة	العدد	النسبة المئوية
الحضري	229	8%
شبه حضري	368	13%
القروي	1039	37%
بيانات غير متوفرة	1142	41%
المجموع	2778	100%

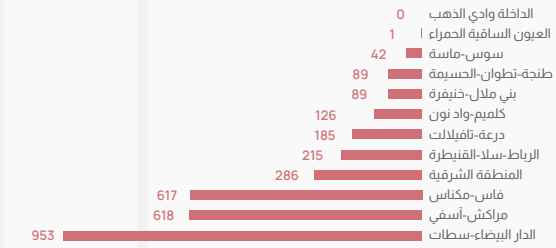

الحالة الاجتماعية

تشكل النساء المتزوجات والأمهات العازبات أكثر مر نصف العينة (يمكن تفسير ذلك على وجه الخصوص بسبب العمل الحصري لجمعيتين في دعم الأمهات العازبات).

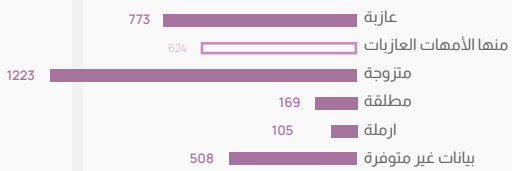

بعد 5 سنوات من الزواج لم اعد قادرة على الاستمرار كرهت الحياة الزوجية، كرهت حياتي فكرت في الانتحار مرارا و اقدمت على محاولة لوضع حد لحياتي منذ 3 اشهر لكن تم اسعافي، حياتي اليوم لا معنى لها اعنف و اشتم امام ابني بشكل دائم، لم يعد يجمعني أي شيئ مع زوجي كل واحد منا ينام في غرفة منفصلة، يقول لي دائما انه ندم على زواجه مني "كن تزوجت صاحبتك فلانة رها خدمات ماشي بحالك" تدهورت حالتي النفسية، الدنيا اصبحت مظلمة امامي. يضغط علي باستمرار و يطلب مني مغادرة البيت و طلب الطلاق اريد ان اعرف ما سأفعله ؟ من يستطيع مساعدتي ؟ عائلتي تحثني على الصبر من اجل ابني ...

دراسة جمعية السنة النسائية

المرحلة 1: أنا في حجر صحي مع المعتدي، أنا في حجر مع معاناتي

زوجي، والدي، أخي، جلادي. العنف بشكل أساسي زوجي وعائلي

داخل علاقتي، انعدام الأمن المستمر. العنف المنزلي.

الغالبية العظمى من الحالات المتصلة بمراكز الاستماع التابعة للجمعيات النسائية التي شاركت في هذه الدراسة تتعلق بالعنف الذي تتعرض له النساء من قبل الزوج، أو الخطيب، أو الطليق. وفي الواقع، يمثل السياق الزوجي 44٪ من سياقات العنف المبلغ عنها من بين ستة سياقات مختلفة من العنف[16]. وفي بعض الحالات المتصلة، عرفت تصعيدًا للعنف الذي كان موجودًا بالفعل بين الأزواج قبل الحجر الصحي. فقد أخبرت امرأة متزوجة الجمعية المغربية لحقوق المرأة (AMDF) بتضايقها من كون زوجها العنيف عادة ما يسافر بانتظام من أجل عمله، وأن الحجر قد أزال لحظات الهدنة هذه. وزادت معه وتيرة وشدة العنف الذي تعرضت له هي وبناتها من طرف هذا الرجل[17].

وفي حالات أخرى، كان الحجر الصحي مناسبا لاندلاع العنف الأول في منازلهن - عنف جديد ولكنه سرعان ما أصبح يوميًا وشديدًا بشكل خاص.وساقت جمعية عين غزال 2000 وجدة شهادة امرأة أساء إليها زوجها لأول مرة أثناء الحجر الصحي، بعد عشرة أشهر من زواجهما، بأفعال يمكن وصفها بأنها تعذيب حسب تعريف القانون المغربي. وبالفعل قام هذا الرجل بضرب زوجته وربطها وسكب الماء البارد على رأسها عدة مرات[18].

ويشير التقرير الصادر عن مركز حقوق الناس إلى أنه بالنسبة لـ 641 مكالمة تم التعامل معها من قبل الجمعية والتي مكنت من جمع معطيات عنها، 80٪ من الحالات كان مرتكب العنف هو الزوج. أما 20٪ المتبقية فتوزع على أفراد الأسرة، عند الإقامة تحت رعاية (الأخ، الأب، أم الزوج)[19].

16 السياق المهني، وسياق الفضاء العمومي، والسياق الرقمي، والسياق المؤسسي، وسياق الأسرة، والسياق الزوجي.

17 تقرير الجمعية المغربية للدفاع عن حقوق النساء (FDMA'I).
18 تقرير جمعية عين غزال.
19 تقرير مركز حقوق الناس.

أبي، أخي، أهل زوجي: جلادي. العنف الأسري.

ليس الأزواج فقط من يرتكبون العنف ضد النساء أثناء الحجر الصحي. فقد تعرضت العديد من النساء، سواء كنا عازبات، أو متزوجات، أو مطلقات، للعنف من أفراد الأسرة الآخرين، بما في ذلك آبائهن وإخوتهن- ونادرًا ما تعرضن للعنف من أبنائهن أو أبناء إخوتهن. وبالتالي، فإن الآصرة العائلية (سواء كانت آصرة دم أو زواج) هي السياق الثاني للعنف بعد السياق الزوجي، وتمثل 27٪ من سياقات العنف المبلغ عنها. وعلى سبيل المثال، فقد وصفت الجمعية المغربية للدفاع عن حقوق النساء العديد من حالات العنف الأسري، مثل حالة طالبة شابة تعرضت للضرب من قبل والد تخشى أن يغتصبها، وحالة طالبة أخرى تعرضت للضرب والتهديد من قبل شقيقها[20].والأصهار هم أيضًا مرتكبو العنف الذي تتعرض له العديد من النساء، خاصة عندما يكون السكن مشتركًا. فعلى سبيل المثال، أنقذت جمعية مبادرات لحماية حقوق النساء- بني ملال (IPDF) امرأة أساءت إليها حماتها وأخوات زوجها اللاتي طردناها من المنزل في منتصف الليل[21].

ومن المهم التأكيد على أن العديد من النساء يتعرضن للعنف في وقت واحد من عدة أشخاص من محيطهن. فعلى سبيل التوضيح، تم تحديد ما يقرب من 3300 فعل مختلف للعنف عانت منه ما يقرب من 2800 امرأة ضحية العنف. فهذه هي حالة شابة مقيمة في إقليم الحوز القروية، والتي، بحسب جمعية الفضاء النسائي للمجلس البلدي أيت أورير، تعرضت للضرب والخنق من قبل شقيقها والاعتداء الجنسي عليها من قبل زوج أختها[22]. وقالت امرأة أخرى للجمعية المغربية للدفاع عن حقوق النساء إنها تعرضت للضرب على يد زوجها والتحرش الجنسي من زوج أختها خلال نفس الفترة[23]. وهكذا، فإن وضع الحجر الصحي، جعل ولوج النساء في وضعية عنف صعبا إلى مراكز الإيواء، أجبرهن على اتخاذ خيارات مستحيلة بين فضاءات أسرية تشكل خطرا عليهن. وهو ما قالته للجمعية المغربية للدفاع عن حقوق النساء امرأة اضطرت إلى اختيار البقاء مع زوج يسئ التعامل معها لأن اللجوء إلى أسرتها كان سيضعها تحت رحمة شقيقها الذي كان يتحرش بها جنسياً[24].

20 تقرير الجمعية المغربية للدفاع عن حقوق النساء (FDMA'l)
21 تقرير جمعية مبادرات لحماية حقوق النساء، بني ملال (IPDF'l ineB lalleM)

22 تقرير من جمعية الفضاء النسائي للمجلس البلدي أيت أورير
23 تقرير الجمعية المغربية للدفاع عن حقوق النساء (FDMA'l)
24 تقرير الجمعية المغربية للدفاع عن حقوق النساء (FDMA'l)

كنت أشتغل في تنظيف البيوت "وبعض المرات أعمل في ضيعات فلاحية لإعالة نفسي وبناتي لكي اتفادى طلبه أي شيء من مستحقات البيت، لكن وباء كورونا نزل علي كالصاعقة، وجدت نفسي حبيسة المنزل وجها لوجه معه ويقوم بضربي من حين لآخر.
زوجي يشتغل عامل بناء، لكنه مدمن مخدرات ولا يكثرت لبناته ولا لي وأخر شجار بيننا كان بسبب رفضه اقتناء مستلزمات الشهر الكريم، رغم أنه استفاد من صندوق الدعم لمواجهة جائحة كرونا (يتوفر على بطاقة الراميد) وانهال عليا ضربا" وتقول خ.أ " أنا لا تهمني نفسي بقدر ما أتألم من رؤية بناتي وهن يتعرضن للعنف من طرف والدهن بالسب والتحقير"

دراسة جمعية وجدة عين غزال

ماذا فعلت لاستحق هذا؟ الشعور بالذنب بين النساء في وضعية عنف

في حالات العنف ضد النساء، غالبًا ما تساءل النساء أنفسهن عما اقترفنه «لاستحقاق» المعاناة التي يتحملنها. وتكشف قراءة التقارير المقدمة من قبل الجمعيات النسائية التي شاركت في هذا الاستطلاع عن عبثية وعدم جدوى الأسباب التي قدمها الرجال الذين يسيئون معاملة النساء.

وفيما يلي بعض الأمثلة على الذرائع التي قدمها المعتدون:

قام رجل بضرب زوجته من الساعة 6 مساءً حتى 7 صباحًا لأنها فاجأته على الهاتف بعشيقته (جمعية الألفية الثالثة لتنمية العمل التعاوني في الجنوب - شبكة أناروز (ATMDAS - ANARUZ).
رجل كانت زوجته هي التي كانت تعول الأسرة بمفردها ولكنها فقدت وظيفتها بسبب الحجر الصحي يضربها بغصن الزيتون ويركلها ويشتمها ويبصق عليها في حضرة الأبناء، لأنها لم تستطع إعطائه 300 درهم طلبها منها (جمعية البسمة).
قام رجل بضرب زوجته وإجبارها على استخدام الكحول والمخدرات بحجة أنه لم يعد بإمكانه الذهاب إلى عاملات الجنس (جمعية مؤسسة يطو).
قام رجل بطرد زوجته البالغة من العمر 70 عامًا من منزل الأسرة بعد أن احتجت عندما أخبرها بقراره إحضار زوجته الثانية إلى نفس منزل الزوجية بسبب الحجر الصحي (الجمعية المغربية للدفاع عن حقوق النساء)

الاعتداءات على كرامتي: متعددة. عنف متعدد الأشكال.

أنا محرومة من قدرتي على تلبية احتياجاتي الأساسية. العنف الاقتصادي

تسبب وباء كوفيد 19 في تقلص حاد للأنشطة الاقتصادية بسبب الحجر الصحي في المغرب، فكان العنف الاقتصادي واضحًا بشكل ملفت خلال فترة الحجر الصحي التام، مما تسبب في عواقب وخيمة على بعض النساء. وتمثل هذه النسبة 34٪ من حالات العنف المحالة إلى مراكز الاستماع، وهي أكثر أشكال العنف شيوعًا. وقد تجلى هذا العنف في أغلب الأحيان في رفض الزوج توفير احتياجات الأسرة، بما في ذلك، في حالة الأزواج المنفصلين أو المطلقين، رفض دفع نفقة الأبناء. وقد أفادت

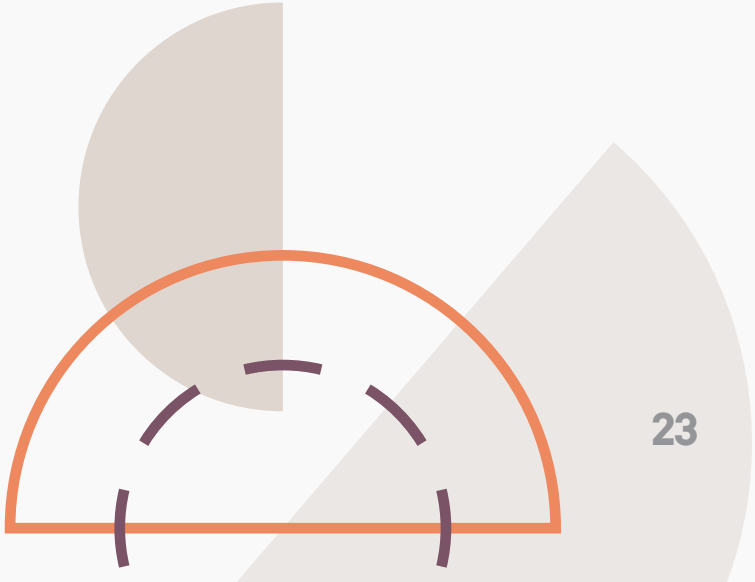

جمعية عدالة عن حالة امرأة هجر زوجها منزل الزوجية، وترك لها رعاية بناتهم الثلاث، وقد أدى طلبها للحصول على دعم مالي أثناء الحجر إلى إهانتها وتهديدها.

أبلغت جميع الجمعيات المشاركة في هذه الدراسة عن حالات عديدة لرجال رفضوا تسليم جزء من المساعدة المالية التي دفعتها الدولة لهم كجزء من تدابير الدعم للأسر الأكثر هشاشة وحرمانا. ويتعلق العنف الاقتصادي أيضًا بسرقة ممتلكات النساء أو دخلها أو ميراثها أو أدوات عملها. فعلى سبيل المثال، تم الاتصال بجمعية عين غزال من قبل امرأة مطلقة كان شقيقها يصادر راتبها[25]، وجمعية تطلعات نسائية (AAF) من قبل أخرى تم بيع أثاثها وآلة الخياطة بدون موافقتها وبدون تعويضات[26].

أنا أتعرض للتحرش الأخلاقي؟ العنف النفسي.

يصاحب العنف النفسي بشكل منهجي جميع أفعال العنف الأخرى، مهما كان شكلها، ويتجلى في أفعال مختلفة. وهذه تمثل 31٪ من أشكال العنف التي تم رصدها. وقد رصدت مراكز الاستماع التابعة للجمعيات النسائية حالات عديدة ضحية الإهانات والنقد المستمر والإذلال واتهامات بالخيانة والتشهير ضد النساء المعنفات. وبالإضافة إلى ذلك، تعيش النساء في خوف دائم من تنفيذ التهديدات التي يتم توجيهها باستمرار ضدهن أو ضد أطفالهن: التهديد بالطرد من بيت الزوجية بالإخلاء من المنزل، أو التهديد بالطلاق، أو التهديد بفصلهن عن أطفالهن، أو التهديد بالاغتصاب، أو التهديد بالقتل. كما يشمل العنف النفسي التجسس أو مصادرة وسائل اتصال المرأة، ولاسيما هاتفها الخلوي، الذي يعتبر بسبب الحجر الصحي هو الصلة الوحيدة بينها وبين العالم الخارجي.

من خلال إجبار النساء على قضاء أسابيع كاملة في وجود المعنفين المحتملين، أدى وضع الحجر الصحي إلى تسريع حدة العنف النفسي وشدته، وخلق مواقف ترقى إلى المضايقات الأخلاقية وحتى التعذيب النفسي. فعلى سبيل المثال، اتصلت امرأة منهكة بالجمعية المغربية للدفاع عن حقوق النساء لأن زوجها كان يتلف طعامها، مما تسبب في ضوضاء تمنعها من النوم، ويهددها بقتلها أثناء نومها[27]. وقالت جميع الأمهات اللائي زرن أو اتصلن بجمعية إنصاف- الدار البيضاء إنهن عانين من التوتر والاكتئاب والقلق[28].

25 تقرير جمعية عين غزال.
26 تقرير طموحات نسائية (FAA)

27 تقرير الجمعية المغربية للدفاع عن حقوق النساء (FDMA').
28 تقرير جمعية إنصاف FASNI- البيضاء.

"انا متزوجة لمدة 10 سنوات، احترم الحياة الزوجية ... صبرت معه في جميع االحوال، هو اكبر مني بعشرين سنة، عمري30 سنة، لدي طفلة، يت أخر بالليل خارج البيت، مدمن على شرب الخمر. يقوم بخيانتي، يتجاهلني، عائلتي بمدينة وزان، انا يتيمة الوالدين، قبل الحجر الصحي سمعته يتكلم مع خليلته بكالم جرحني حيث قال لها انها هي زوجته اما انا فلست اال بمثابة خادمة لديه في البيت، و خالل الحجر الصحي اصبح يكلمها امامي، و امام امه و ابنتنا، انصدمت فيه، فاصبح يهددني بالطالق، و ي ست فزني لكي اطلب الطالق، كل يوم يكلمها وال يعيرني أي اهتمام، اشعر بالحزن و باالهانة، احترت... ال اعرف مادا افعل، ... خصوصا نني أعيش معه بمدينة ليست هي مدينتي االصلية، و ليس لدي عائلة ... فوالدي توفيا، اريد استشارة ... احترت، ليس لدي شغل و ال أي شيء ، لدي اخت وحيدة بمدينة سال، نفسيتي مدمرة، احتاج الى دعم نفسي، لجات الى الباشا من اجل الترخيص لي بالسفر لكنه رفض... ال يريد تحمل المسؤولية ... "

دراسة الجمعية المغربية لحقوق المرأة

أنا أسيئت معاملتي في جسدي. العنف الجسدي والجنسي.

يمثل العنف الجسدي 18٪ من العنف المصرح به من بين خمسة أشكال مختلفة من العنف[29]. وقد أفادت الجمعيات النسائية التي ساهمت في هذه الدراسة بالتنوع الكبير في أفعال العنف الجسدي التي تتعرض له النساء: البصق، والعض، والصفع، وشد الشعر، وحلق الشعر، والخنق، والركل، والضربات في الوجه، والضرب بالعصي أو الأحزمة، والطعن، والحرق بالزيت، إلخ. والقائمة طويلة ومرعبة. كما تم التصريح بما لا يقل عن اثنتي عشرة محاولة قتل، بما في ذلك عدة نساء تم رشهن بالبنزين[30]، أو امرأة تبلغ من العمر 24 عامًا تحدثت إلى جمعية التحدي للمساواة والمواطنة (ATEC) عن الرعب الذي شعرت به عندما داس زوجها على رأسها بشكل قوي ولفترة طويلة ولم يتوقف إلا بعد أن لكمته في أعضائه التناسلية[31].

29 عنف جنسي، عنف قانوني، عنف جسدي، عنف نفسي، عنف اقتصادي.
30 تقرير جمعية مؤسسة يطو.
31 تقرير جمعية التحدي للمساواة والمواطنة (CETA)

كما أبلغت العديد من النساء عن حالات عنف جنسي-اغتصاب، أو محاولة اغتصاب، أو تهديد بالاغتصاب، ارتكبها أزواجهن. ويمثل العنف الجنسي 3٪ من أشكال العنف المصرح به. واهتمت جمعية السيدة الحرة بامرأة أجبرها زوجها على ممارسة الجنس بحضور أطفالها الثلاثة ووالدة زوجها[32]. وقد رصدت من خلال تصريحات النساء مظاهر أخرى للعنف الجنسي، مثل الإجبار على مشاهدة مقاطع الفيديو الإباحية والتحريض على الدعارة (وقد ساقت جمعية السناء النسائية شهادة عن حالة امرأة تبلغ 35 سنة، أجبرها زوجها المدمن على المخدرات على ممارسة الدعارة)[33].

32 جمعية السيدة الحرة.
33 تقرير جمعية السنا النسائية.

3. العنف لا يستثني أطفالي

غالبًا ما تشير حالات العنف المنزلي والعائلي التي جاءت في تقارير الجمعيات النسائية في إطار هذه الدراسة إلى تعرض الأطفال لأشكال مختلفة من العنف، كمستهدفين و/ أو كشهود. كما وجدت الدراسة أن 72٪ من النساء اللاتي يتعرضن للعنف واللاتي اتصلن بمراكز الاستماع لديهن أطفال.

تتعلق العديد من الحالات برجال عنيفين يهاجمون زوجاتهم وأطفالهم بشكل عشوائي. على سبيل المثال، قالت امرأة لجمعية عين غزال 2000 وجدة، إنها وابنتاها تعرضن للعنف الجسدي والنفسي والاقتصادي من الزوج والأب. واتصلت امرأة أخرى تبلغ من العمر 34 عامًا وأم لثلاث بنات، بالجمعية المغربية للدفاع عن حقوق النساء لطلب الحماية لأن الأربعة يواجهن حالات عنف جسدي.

وفي حالات أخرى، يستهدف العنف الأطفال بشكل مباشر، ولاسيما الفتيات: تم ذكر حالات اغتصاب الأطفال وسرقة القاصرين والتحريض على تعاطي المخدرات والتحريض على الدعارة في عدة حالات.

وتعد التقارير المقدمة من الجمعيات النسائية جزءا من هذه الدراسة[34].

أخيرًا، غالبًا ما يشهد الأطفال العنف الجسدي والنفسي والجنسي الذي تتعرض له أمهاتهم.

على سبيل المثال، تكشف جمعية التحدي للمساواة والمواطنة (ATEC) أن 901 طفلًا يتعرضون للعنف بشكل مباشر أو غير مباشر بالنسبة لـ 558 امرأة اتصلت بالجمعية. ويمكن أن يكون لهذا تأثير مدمر نفسياً عليهم على المدى القصير والطويل، ويسهم في دورة العنف بين الأجيال. وبالفعل، تُظهر الدراسات أن الرجال الذين عانوا أو شهدوا عنف منزلي خلال طفولتهم، هم أكثر ممارسة للعنف على زوجاتهم[35].

34 أبلغت الجمعيات النسائية التالية عن العنف ضد الفتيات في تقاريرها: جمعية وجدة عين غزال 0002، وجمعية مؤسسة يطو، وجمعية الألفية الثالثة لتنمية العمل الجماعي في الجنوب، وجمعية الطموحات النسائية، والجمعية المغربية لحقوق المرأة، وجمعية النخيل، وجمعية السيدة الحرة للمواطنة والمساواة،وجمعية المبادرة من أجل حماية حقوق المرأة بني ملال.

35 بروموندو وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، «فهم الذكورية: نتائج الاستطلاع الدولي حول الرجال والمساواة بين الجنسين (SEGAMI) - الشرق الأوسط وشمال إفريقيا «، ص. 61 ، 7102.

تمكنت من الخروج رفقة اطفالي وقصدت المستشفى فحصلت على شهادة طبية مدة العجز 28 يوما وضعت على أثرها شكاية لدى شرطة سيدي بنور وتوجهت إلى بيت جدي بأحد الدواوير المجاورة. هو دائما يستغل ضعفي واصراري على تسجيل اطفالي بكناش الحالة المدنية الذي يماطل في انجازه بدعوى انه فقد عقد الزواج...

دراسة جمعية السنة النسائية

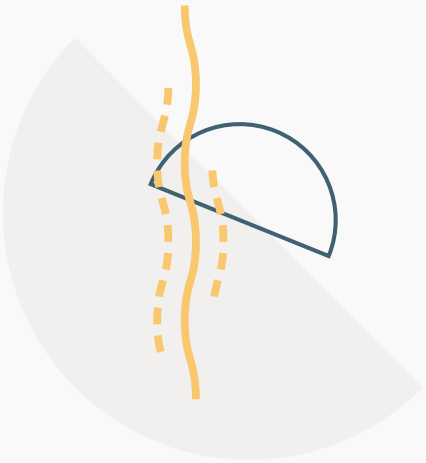

4. يستمر العنف في الفضاء الاجتماعي والمهني والرقمي. استمرارية العنف.

خلال فترة الحجر الصحي، لم يظهر التوتر في العلاقات الاجتماعية بسبب كوفيد19- وعواقبه، والذي ساهم جزئياً في تفاقم أو توليد حالات العنف، في الفضاء الزوجي والأسرة فحسب، بل أيضًا في الخارج.

أنا لست بأمان في الحي. العنف في الفضاء العمومي.

اتصلت حوالي خمسين امرأة بمراكز الاستماع التابعة للجمعيات النسائية بشأن حالات العنف الجسدي أو التحرش الجنسي أو الاغتصاب التي حدثت في الحي أو في المحيط الاجتماعي. فقد رُصدت هذه الحالات بشكل رئيسي من قبل الطالبات والنساء المنفصلات أو المطلقات والأمهات العازبات. فعلى سبيل المثال، هناك امرأة تبلغ من العمر 70 عامًا كانت ضحية للعنف الجسدي من قبل جارها[36]. وتلك هي حالة امرأة أبلغت جمعية مبادرات لحماية حقوق النساء بني ملال (IPDF BeniMellal) أنها تعرضت لتحرش جنسي مع ابنتها من جارها. وقالت امرأة أخرى لنفس الجمعية أنها تعرضت للاغتصاب عدة مرات من قبل رجل تظاهر بأنه ضابط شرطة.

36 تقرير جمعية التحدي للمساواة والمواطنة (CETA)

أعاني من التمييز في العمل. العنف في مكان العمل.

علاوة على ذلك، بالنسبة للنساء اللائي استطعن الاحتفاظ بوظائفهن أثناء الولادة، كان العنف موجودًا أيضًا في المجال المهني: تم تسجيل 84 حالة عنف في مكان العمل لحوالي 250 امرأة ما زلن يعملن، أو ما يقرب من واحدة من كل ثلاث نساء. وقد يشمل ذلك العنف الاقتصادي الذي يمارسه أصحاب العمل في شكل خرق للعقد أو رفض دفع الأجور المستحقة للنساء، وكذلك العنف الجسدي أو الجنسي أو النفسي. فعلى سبيل المثال، أبلغت امرأة تعمل في القطاع الصحي جمعية عين غزال عن حالة رئيسها الهرمي الذي جعلها تمر بسبب اختلال التوازن العقلي بتهديدها بالحبس النفسي (العزلة الطبية) عندما اشتكت من سلوكه العنيف[37].

37 تقرير جمعية عين غزال.

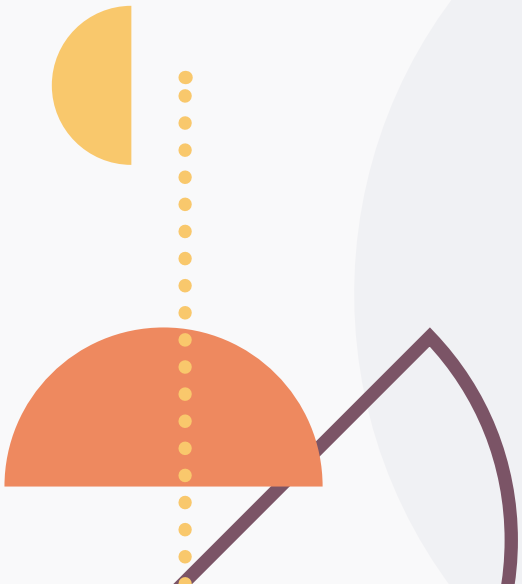

الأنترنيت متعة تنقلب ضدي. العنف السيبراني:

أخيرًا، تم رصد العديد من حالات العنف في الفضاء الرقمي للجمعيات النسائية التي شاركت في هذه الدراسة؛ العنف الذي يؤثر بشكل خاص على النساء الأصغر سناً. حيث تم تسجيل 127 حالة عنف في الفضاء الرقمي من أصل 2778 حالة. تحدثت العديد من النساء عن حالات تحرش عبر الإنترنت (التشهير والتهديد بالاغتصاب والتهديد بالقتل) على وسائل التواصل الاجتماعي ومن خلال تطبيق واتساب WhatsApp. وتم استخدام الأداة الرقمية أيضًا للكشف عن الصور الجنسية الصريحة عبر الإنترنت من أجل مضايقة النساء - أو للتهديد بفعل ذلك (يُعرف هذا باسم الكشف الإباحي، والمعروف باسمه الإنجليزي الانتقام الإباحي). يمكن أن يكون العنف الرقمي امتدادًا للعنف الجسدي والجنسي و/أو النفسي الذي يُرتكب في البداية في الحياة الواقعية، كما يتضح من حالة امرأة في ضمن المتكفل بهن من جمعية التحدي للمساواة والمواطنة (ATEC)، والتي اختطفها رجل واغتصبها وهددها بعد ذلك ببث فيديو الاغتصاب، باستخدامه كأداة للابتزاز[38]. وتتزايد حالات العنف الرقمي التي تسجلها مراكز الاستماع بشكل ملحوظ وفقًا لشهادات المستمعات. ووفقًا لجمعية التحدي للمساواة والمواطنة (ATEC)، شهد هذا الشكل زيادة هائلة في السنوات الأخيرة.

38 تقرير جمعية التحدي للمساواة والمواطنة (CETA)

مكيخرجش و كيدخل في الكبيرة والصغيرة حتى لباسي كيقيل يعايرني عليه، كيسد الثلاجة بالقفل و كيقليالماكلة غادي تسالا راحنا في جايحة، والى بغيت نهضر في تلفون كيجلس يسمع شنوكنقول. ضقت بزافومبقيتش قادرة

دراسة جمعية التطلعات النسائية

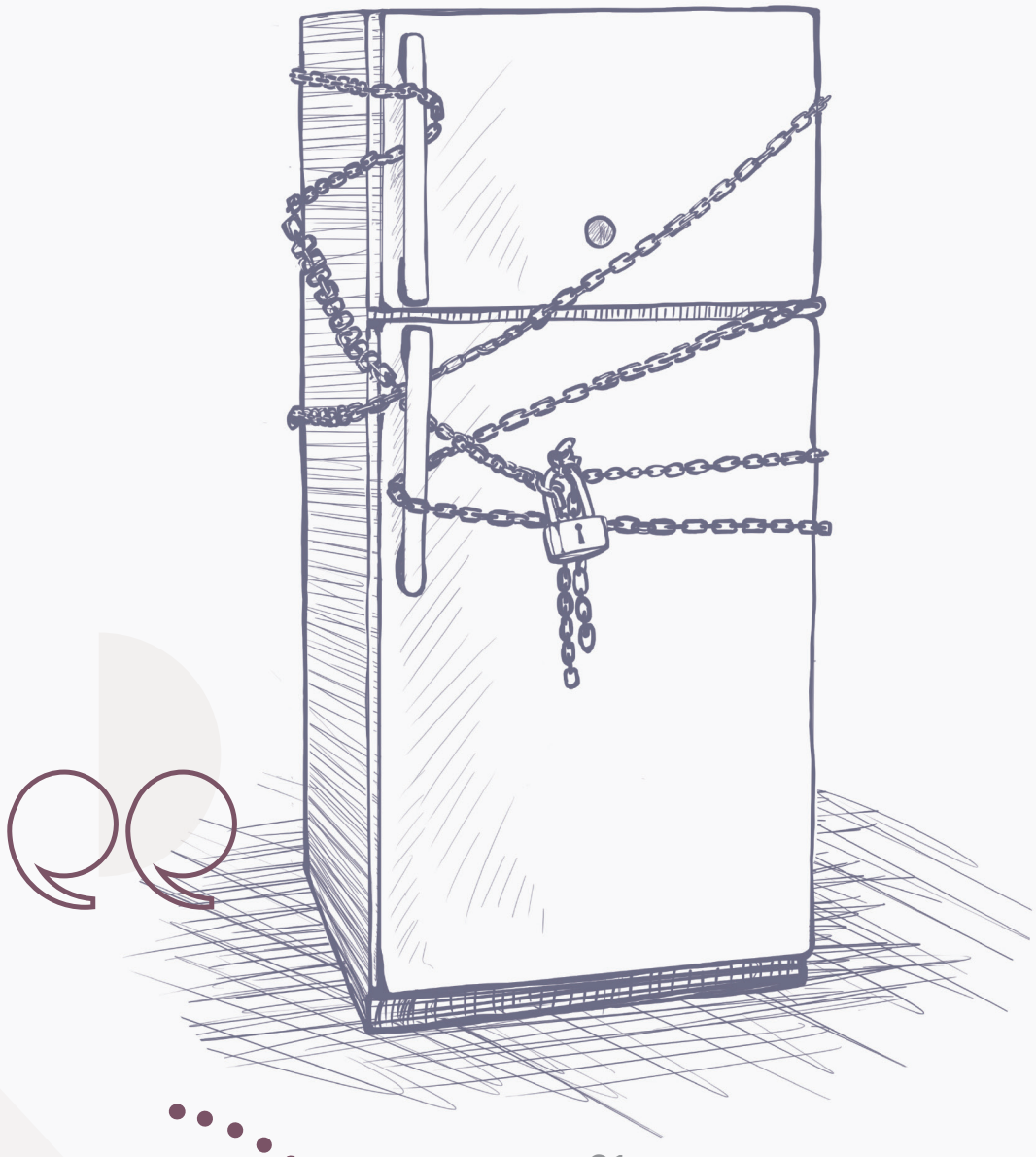

5. أنا أموت ببطء. عواقب العنف

الجمعيات النسائية التي رصدت العنف الموصوف أعلاه، وقامت بتحليل النتائج بالنسبة للنساء اللواتي عانين منه.

ضعف استقلالي المالي. العواقب الاقتصادية.

اجتماعيًا واقتصاديًا، ربما يكون العنف ضد المرأة قد كلفهن منازلهن، حيث طُرد الكثير منهن من منزل الزوجية أو الأسرة، مما دفعهن إلى اللجوء إلى التسول من أجل البقاء وإطعام أطفالهن. وقد عبّر ما يقرب من 12٪ من النساء اللائي اتصلن بالجمعيات النسائية (324 امرأة) عن حاجتهن للإيواء. وتتفاقم هذه الأوضاع بسبب كون العديد من هؤلاء النسوة، يجدن أنفسهن في الشارع، لا يستطعن اللجوء إلى أسرهن، إما لأنهن بعيدات جدًا جغرافيًا، أو بسبب رفض الأقارب لهن لأنهم يفضلون بقاءهن مع أزواجهن ولأنهم لا يستطيعون إعالة أنفسهم أو يخشون التعرض لكوفيد19-. كما رصد انعدام الأمن الاقتصادي الناجم عن فقدان العمل و/ أو الدخل كنتيجة مباشرة للعنف، ولاسيما بين النساء المطلقات والأمهات العازبات، المنبوذات اجتماعيا بالفعل و الهشاشة الاقتصادية قبل الجائحة.

نفسيتي مستنفذة. العواقب النفسية.

يجب أيضًا مراعاة التأثير النفسي للعنف. شاركت النساء اللواتي اتصلن بالجمعيات النسائية قلقهن ومشاعرهن المستمرة بانعدام الأمن والإذلال والأرق والاكتئاب المتكرر. وقد أعربت 47٪ من النساء اللواتي اتصلن بالجمعيات النسائية (1302 امرأة) عن حاجتهن إلى المتابعة النفسية. وأدى العنف إلى قيام عشرات النساء بمحاولات انتحار. وهذه هي حالة امرأة ضربها زوجها أثناء الحجر الصحي، وحاولت الانتحار عدة مرات قبل الفرار من منزلها[39]. وبالمثل، حاولت سيدة مطلقة الانتحار بعد أن اقتحم شريكها السابق منزلها بحجة عدم وجود مسكن خلال فترة الحجر الصحي، وعرضها للعنف[40].

39 تقرير جمعية الألفية الثالثة لتنمية الفعل الجمعوي بالجنوب الشرقي أناروز (ZURANA – SADMTA).

40

جسدي: مصاب بكدمات. العواقب الجسدية.

الأثر الجسدي للعنف هو النتيجة المرئية لهذه الأفعال على أجساد النساء المعنفات. وقد أعربت 16% من النساء اللواتي اتصلن بالجمعيات النسائية (441 امرأة) عن حاجتهن إلى المتابعة الطبية. ووثقت العديد من الجمعيات النسائية إصابات عميقة في الوجه والرأس، وكدمات في جميع أنحاء الجسم، وحروق، وكسور، وفقدان الأسنان والأصابع[41]، والإغماء، وهذه الإصابات الجسدية لم تسلم منها المرأة الحامل. فعلى سبيل المثال، اتصلت بالجمعية المغربية للدفاع عن حقوق النساء امرأة ضحية عنف جسدي أدى إلى الإجهاض[42]. بالإضافة إلى ذلك، رصدت جمعية مبادرات لحماية حقوق النساء بني ملال (IPFD) حالة امرأة متزوجة تبلغ من العمر 36 عامًا في بداية حملها تم ضربها وطردها للشارع من قبل زوجها الذي لم يرد أن يفتح لها باب بيت الزوجية إلا إذا وافقت على الإجهاض.

41 تقرير جمعية التحدي للمساواة والمواطنة (CETA)
42 تقرير الجمعية المغربية للدفاع عن حقوق النساء (FDMA).

حياتي: في خطر

في واحدة من أكثر الحالات مأساوية، أدى العنف أثناء الولادة إلى قتل الإناث. وتم رصد حالة قتل واحدة في أحد التقارير الواردة كجزء من هذه الدراسة؛ إنه يتعلق بامرأة قتلها زوجها[43].

43 تقرير جمعية تطلعات نسائية FAA

وفي هذا الحجر خايفة يجري عليا ليس لي مكان نذهب ليه مدة الحجر كاملة لم ينفق علي رمضان كامل دوزت بالحساء والتمر هما تفطرو بوحدهم وأنا تتفطر راسي وتتجي زوجة ربيبي وتبقا تصورني وتصور فطوري وضحك علي، تمن المرحاض متدخلش ليها على خاطري، تجي وتدفع علي الباب وتيبقاو يهضرو علي وتسمعني الهضرة زوجي وولد قاليه غير سالي الحجر وطلقها ونعطي عليها الفلوس متخد والو تخرج تعطينا تيساع، خايفة بزاف معنديش الصحة باش نخدم وجاء عندي قال ليا نعسي معايا بزز ومطلقكش ومني مبغيتش ضربني، راه تتعرض العنف يوميا"

دراسة جمعية التحدي للمساواة والمواطنة

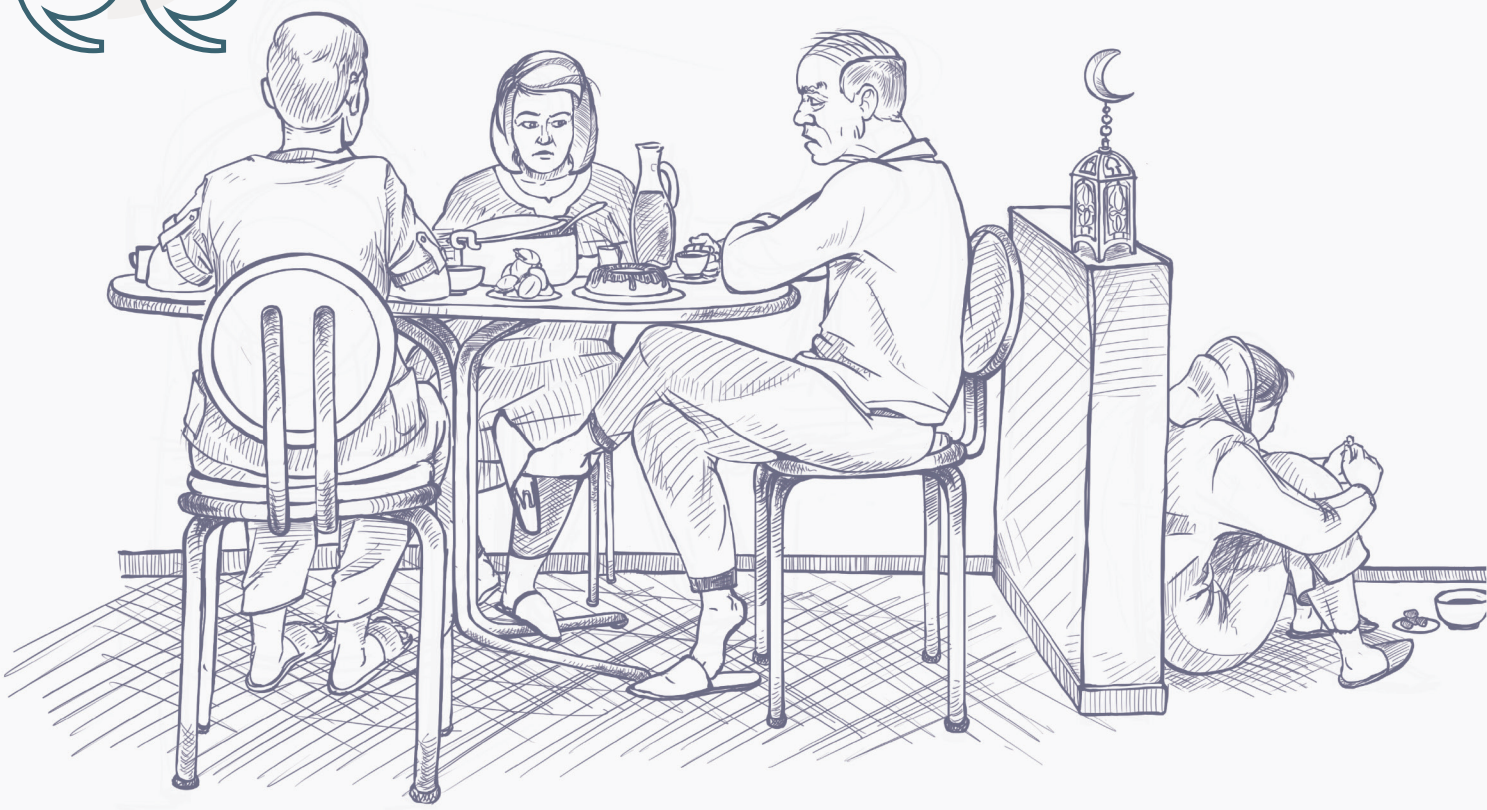

المرحلة 2: أحاول اللجوء إلى المساعدة الخارجية: مسار حواجز

أشعر بأن المجتمع الذي يعزز وحدة الأسرة مع احترام حقوقي قد تخلى عني

بالنسبة للمرأة التي تتعرض للعنف، فإن طلب المساعدة يمثل عقبة حقيقية. حتى عندما تكون النساء عازمات على طلب المساعدة، فإنهن يواجهن عدة عقبات ، أولها نظرة المجتمع التي تتسامح مع العنف ضد المرأة، بل وتقبله، كثمن تدفعه للحفاظ على تماسك الأسرة، ولكن أيضًا كمسألة خاصة، من الأفضل الحفاظ على سريتها، كما أوضحت المندوبية السامية للتخطيط في تحقيقها الأخير حول العنف ضد المرأة في المغرب[44]. إن هذا التقليل من أهمية العنف ضد النساء وإخفائه يعزز ضعفهن.

محيطي يغض الطرف عن معاناتي

على سبيل المثال، العديد من النساء اللواتي حاولن الحصول على مساعدة من أقاربهن الذين شجعوهم على البقاء أو العودة إلى منازلهن. أفادت جمعية البسمة عن حالة عاملة زراعية متزوجة من مدمن مخدرات تصاعد عنفه الجسدي والجنسي منذ بداية الحجر الصحي. وتقدمت هذه المرأة بعدة شكايات ضد زوجها، وسحبتها كلها بضغط من أهلها[45]. وقالت امرأة تبلغ من العمر 50 عامًا لجمعية السيدة الحرة إنها تعرضت للضرب بشكل متكرر من قبل زوجها الذي أراد إجبارها على الموافقة على الزواج من عشيقته. وتقدمت هي أيضًا بشكاية سحبتها بضغط من عائلتها[46]. ودعمت نفس الجمعية امرأة مطلقة تبلغ من العمر 23 عامًا تقدمت بشكاية ضد والدها بتهمة الاعتداء والضرب ومحاولة الاغتصاب. وعلى الرغم من علمها بالوضع، وإدراكها أن الأب حاول أيضًا اغتصاب الأخت الصغرى لهذه الشابة، رفضت الأسرة الإدلاء بشهادتها وضغطت عليها لسحب شكايتها[47].

وينعكس ثقل المجتمع أيضًا في صمته، الذي يرى ويسمع العنف، لكنه يمتنع عن التدخل أو التبليغ عنه لأن العنف المنزلي والعائلي يُنظر إليه تقليديًا على أنه مسألة خاصة، وليس كمسؤولية الجميع. فعلى سبيل المثال، تم الاتصال بجمعية البسمة من قبل امرأة أصيبت بكسر في الأنف وكدمات في

44 وفقًا لهذا الاستطلاع، «قال ما يقرب من 83٪ من النساء و 04٪ من الرجال إنهم يقبلون العنف المنزلي للحفاظ على استقرار أسرهم»، و«ترى 84٪ من النساء العنف المنزلي على أنه تجربة خاصة لا ينبغي الكشف عنه للآخرين. وهذا الرأي مرجح أكثر بين الرجال (07٪). »المملكة المغربية، 9102. بيان صحفي صادر عن المندوبية السامية للتخطيط بمناسبة حملة التعبئة الوطنية والدولية من أجل القضاء على العنف ضد النساء.

45 تقرير جمعية البسمة.
46 تقرير جمعية السيدة الحرة.
47 تقرير جمعية السيدة الحرة.

جميع أنحاء جسدها بسبب شريكها العنيف. وكانت هذه المرأة تبحث عن مركز إيواء لها وطفلها الذي يقل عمره عن عامين. وقد اتصلت جمعية البسمة بأسرتها للمساعدة في إجراءاتها القانونية، لكن الأسرة قابلت الطلب بالرفض على أساس أنها «ليس ذلك من عاداتهم وأنهم كانوا على استعداد للنظر في الصلح الودي والتنازل عن أي دعوى ضد زوج ابنتهم بسبب وضعه المادي». وأُجبرت الضحية بعد ذلك على العودة للعيش في بيت الزوجية.

تعطي السلطة العمومية أحيانًا الأولوية للتماسك الأسري على حمايتي

أبلغت العديد من النساء الشرطة أو الدرك قبل اللجوء إلى الجمعيات النسائية وخلايا الاستماع التي تشكل تقاريرها أساس هذا التحليل. وبالنسبة لخمسة عشر منهن، كانت تجربة مؤسفة بقدر ما أوضحت العديد من النساء أن الشرطة كانت راضية عن إعادتهن إلى بيت الزوجية على الرغم من أنهن تقدمن بشكاية ضد أزواجهن - وفي الوقت نفسه، تسلط الجمعيات النسائية الضوء على بعض الممارسات الجيدة المتعلقة بتدخلات السلطة العمومية.

امرأة طردت من منزلها خلال شهر رمضان - 15 دقيقة قبل الإفطار - بدون نقود أو عمل، قالت إنها لم تتلقى أي دعم من مركز الشرطة الذي زارته، حيث لم يرد أحد الاستماع إليها[48]. كما تشير الجمعية المغربية للدفاع عن حقوق النساء إلى أن بعض ضباط الشرطة أبلغوا النساء في وضعية عنف أن انتشار الفيروس وحماية المواطنين لهما الأولوية على «الخلافات الأسرية». ورد الفعل نفسه تم وصفه أيضًا من قبل جمعية إنصات بني ملال حيث إن شابة تبلغ من العمر 30 عامًا، متزوجة،

48 تقرير جمعية مؤسسة يطو.

حامل في شهرها الثالث، والتي اعتدى عليها زوجها لمدة يومين وطردها من بيت الزوجية، سمعت جملة «لدينا مشاكل أخرى لحلها أهم بكثير من مشكلتك».

تصف الجمعية المغربية للدفاع عن حقوق النساء أيضًا حالة امرأة ذهبت لتقديم شكاية ضد زوجها بتهمة العنف الجسدي وتعرضت لنوع من الضغط الأخلاقي: أخبرها أحد عناصر الأمن أنه يجب عليها أن تخجل وأن تتوقف عن تقديم بلاغ ضد زوجها لكي لا يرسلها إلى السجن في ظل هذه الظروف الوبائية. وأُجْبِرت على سحب شكايتها. وفي حالة أخرى وصفتها، توجهت سيدة تم إجلاؤها من بيت الزوجية إلى الشرطة، لكنها تعرضت للإهمال وأجبرت على العودة إلى المنزل وحدها وفي وقت متأخر من الليل، على الرغم من علمها بأنها ستواجه العنف مرة أخرى من زوجها[49]. أفادت جمعية حركة التويزة ابن جرير عن حالة امرأة ضحية العنف طلبت، بعد طردها من منزلها، تدخل أحد رجال الدرك، الذي أظهر العنف اللفظي ضدها قبل أن يرافقها إلى بيت الزوجية.

غير أن الجمعيات النسائية أشارت إلى الممارسات الجيدة، ولاحظت، أن العلاقات مع الشرطة قد تحسنت بعد التعميم الذي أرسله الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض إلى الوكلاء العامين بشأن العنف ضد النساء أثناء الحجر الصحي والتعليمات الجديدة للتعامل معه، ولاسيما إنشاء منصة رقمية لتقديم الشكايات.

وتحكي جمعية التحدي للمساواة والمواطنة (ATEC)، على سبيل المثال، عن التدخل الفوري للشرطة الذي سمح لامرأة ضحية العنف طردتها أسرتها من العودة إلى منزل الأسرة، أو عن المساعدة التي قدمتها السلطات لمنح تصاريح السفر ضحايا العنف. وتم وصف هذه الممارسة الجيدة الأخيرة أيضًا بواسطة الجمعية المغربية للدفاع عن حقوق النساء. بالإضافة إلى ذلك، تروي جمعية البسمة لتنمية المرأة والطفل قضية تدخل من قبل الدرك الملكي للقبض على زوج تسبب في عنف شديد لزوجته، واعتقال الزوج ووالده لمدة 48 ساعة في قضية عنف أخرى.

49 تقرير الجمعية المغربية للدفاع عن حقوق النساء (FDMA'I).

2. إن التدابير الخاصة لإدارة الأزمة الصحية تجعلني أكثر ضعفاً

تم اتخاذ سلسلة من الإجراءات الطارئة من قبل السلطات العمومية للتعامل مع الأزمة الصحية والاقتصادية الناجمة عن وباء كوفيد19-. وتم تصميم وتنفيذ بشكل عاجل للتحديات غير المسبوقة الناتجة عن الأزمة، ولم تتضمن إجراءات الوقاية من المخاطر أو تدابير منع العنف ضد النساء. وبذلك، فإنها لم يمنع استياء عوامل ضعف النساء، بل زادت من صعوبة وصول النساء إلى سبل الانتصاف المعتادة للتعامل مع العنف.

منذ 2018 تغيرت معاملة زوجي معي بشكل خطير، يعنفني بشكل يومي بوسائل مختلفة و امام اعين بناتي، يهددني، حاول ضربي بالة حادة "مقدة" تعنيفه لي تضاعف كثيرا خلال فترة الحجر الصحي، اصبح يترك البيت لمدة قد تصل إلى 4 أيام دون نفقة بل الجديد و المؤلم هو عندما اطلب منه مصروف البيت يرفض ذلك بدعوى أنه بإمكاني الحصول على ما أريد للإنفاق بامتهان الدعارة "خرجي دبري على راسك" و الخطير حاليا أنه اصبح يحثني على دفع ابنتي ذات 13 ربيعا "للخروج" "هذ الحرتوفة راها تجيبلك الذهب"

دراسة جمعية السناء النسائية

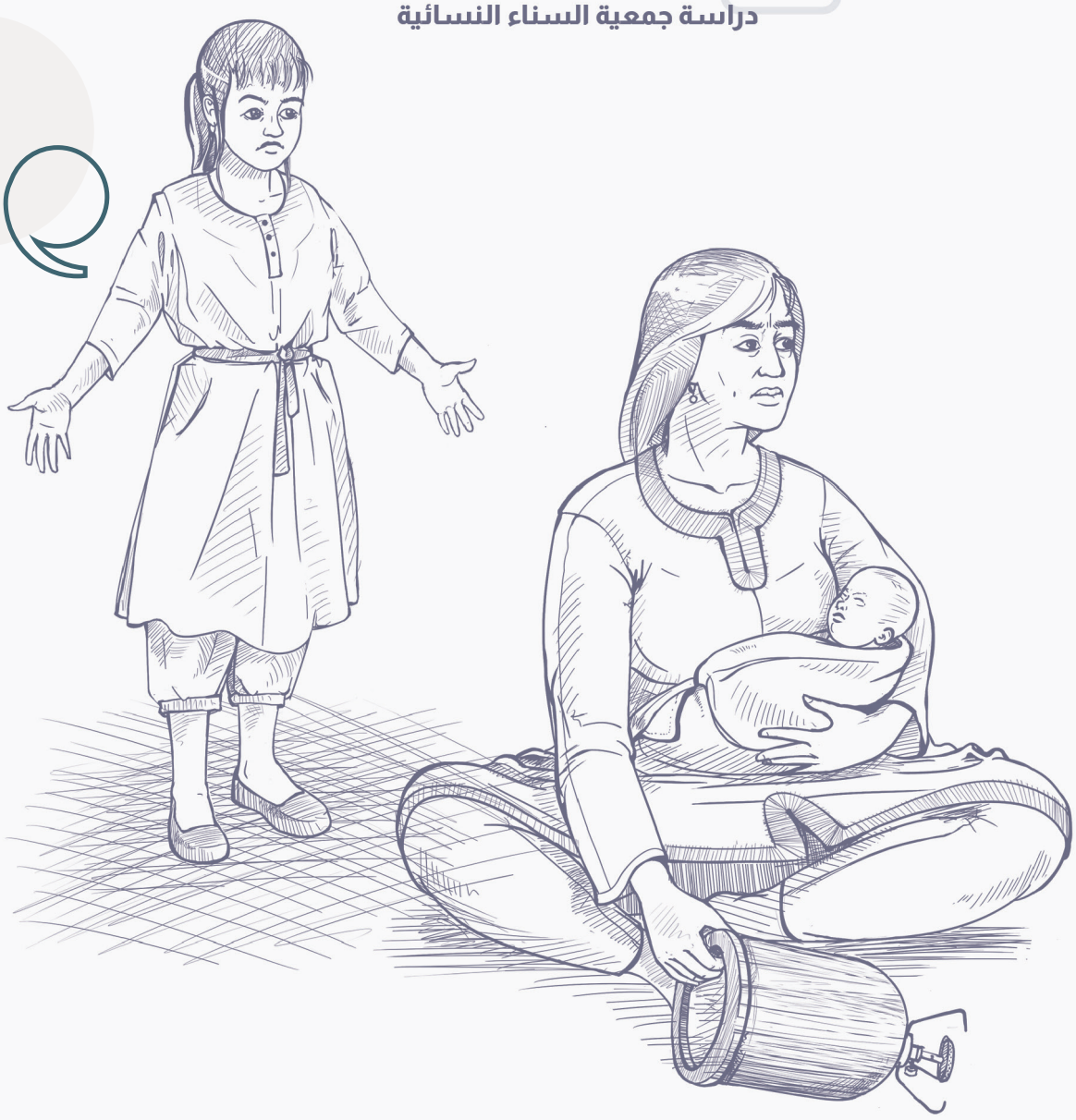

القيود على التحرك تعتبر تمييزا ضدي وتعرضني للخطر

على سبيل المثال، أدى اختيار منح تصريح خروج واحد فقط لكل أسرة إلى صعوبة خروج النساء وطلب المساعدة - أو ببساطة أكثر لتتمكن من الإفلات من معذبيها. وقد أبلغت 11 جمعية من بين 19 جمعية من الجمعيات النسائية عن هذه الصعوبة.

اشتملت شهادات التنقل الاستثنائية على خمس ظروف تبرر إجراءات التنقل على الطرق العامة: السفر للعمل، والتسوق لتوفير الضروريات الأساسية، والسفر من أجل التطبيب، والسفر لضرورة أو لقوة قاهرة تخضع لموافقة عون السلطة الذي يوقع ويختم وثيقة التفويض[50].

ومن الناحية العملية، لم يُسمح إلا لفرد واحد فقط من الأسرة بالخروج للقيام بالمشتريات الأساسية، وتم منح هذه الشهادة للرجال فقط، الذين يعتبرون افتراضيًا أرباب الأسر. وتشير جمعية مؤسسة يطو، على سبيل المثال، إلى أنها سجلت شهادات لنساء رفضت السلطات المحلية منحهن هذه التصاريح بحضور الزوج أو الأب أو الأخ أو حتى الابن في المنزل، في مدن الدار البيضاء (أحياء البرنوصي، الحي المحمدي، المعارف)، الحوز، أو ورزازات، أو تارودانت، أو مراكش، أو الجديدة.

الدعم الاجتماعي يضعفني بدلاً من منحي استقلاليتي

يوضح الدعم الاجتماعي الممنوح للأسر الأشد فقراً في إطار الصندوق الخاص لكوفيد 19 الآثار الخارجية السلبية للتدابير العامة عندما لا يتم التفكير فيها تفكيرا شاملا. وعلى الرغم من أنه يعكس تدفقًا جديرًا بالثناء للتضامن الوطني في مواجهة أزمة اقتصادية غير مسبوقة، إلا أن هذا الإجراء كان له آثار ضارة على العديد من النساء، مما يعزز العنف أو يؤدي إليه. وعلى سبيل المثال، أدى تقديم الدعم بشكل شبه حصري إلى «رب الأسرة»، أي للزوج، إلى زيادة الاعتماد الاقتصادي للمرأة على زوجها، وهذا حتى عندما يكن عادة من المسؤولات عن تلبية احتياجات الأسرة. ومن بين 22 امرأة اتصلن بجمعية البسمة خلال الفترة التي تم تحليلها في هذه الدراسة التقرير، تمكنت واحدة فقط من الاستفادة من الدعم الاجتماعي[51].

50 _noitatsetta/selif/stessa/am.vog.rueiretni.91divoc//:ptth .fdp.ra_tnemenifnoc

51 تقرير جمعية البسمة.

وفي هذا السياق، أخبرت العديد من النساء في وضعية عنف المنزلي اللاتي اتصلن بالجمعيات النسائية وخلايا الاستماع عن إحباطهن وفوضى أزواجهن الذين سيطروا على الموارد المالية، وكانوا يستخدمونها كأداة للحرمان أو التهديد. فعلى سبيل المثال، حددت جمعية مؤسسة يطو 20 حالة من نساء حرمهن أزواجهن من حقهن في الحصول على الدعم الاجتماعي على الرغم من أنهن غادرن بيت الزوجية بسبب العنف قبل الحجر الصحي[52].

أصبحت خدمات الحماية القانونية والشكايات غير متاحة لي:

على الرغم من قيام النيابة العامة بإنشاء خدمات قضائية عن بعد، بما في ذلك للنساء والفتيات في وضعية عنف، فقد وثقت بعض الجمعيات النسائية حالات لنساء لم يستطعن الاستفادة بشكل فعال من المساعدة القانونية التي كنا يبحثن عنها. فعلى سبيل المثال، تلقت جمعية تطلعات نسائية AAF مكالمة من أم فقيرة، منعت من دخولها إلى المحكمة عندما كان لديها موعد هناك لجلسة تتعلق بدفع نفقتها[53]. ورافقت جمعية الألفية الثالثة لتنمية الفعل الجمعوي بالجنوب الشرقي أناروز (ATMDAS- ANARUZ) امرأة ضحية العنف الجسدي من قبل زوجها والتي هربت وتمكنت من الذهاب إلى المحكمة لكنها لم تتمكن من تقديم الشكاية، لأنه لم يكن هناك أي من الأشخاص المختصين في المنطقة[54].

52 تقرير جمعية مؤسسة يطو.

53 تقرير جمعية تطلعات نسائية FAA

54 تقرير جمعية الألفية الثالثة لتنمية الفعل الجمعوي بالجنوب الشرقي أناروز (ZURANA -SADMTA)

صبحت علاقتنا متوترة أكثر فأكثر. ضربني بمكواة.
تمكنت من الحصول على تصريح سفر ورافقتني أختي إلى مستشفى سانية الرمل حيث سُمح لنا بالمرور لأن وجهي وملابسي كانت ملطخة بالدماء. حصلت على شهادة لمدة 15 يومًا ثم ذهبت إلى الدرك لتقديم شكوى ضده.
بعد استدعائه للدرك طلبت مني خالتي وهي والدته أن أسامحه على تصرفاته وأسقطت الشكوى ، والآن يريد الزواج من امرأة أخرى ، وبسبب رفضي ، أنا أتعرض للعنف.

دراسة جمعية عدالة

المرحلة 3: أنا أصر وأطلب المساعدة

على الرغم من كل هذه المعيقات، وجدت بعض النساء في وضعية عنف القوة والوسائل للاتصال بالجمعيات النسائية ومراكز الاستماع الخاصة بها، مما يسمح اليوم بالحصول على منظور، من المسلم به أنه جزئي، ولكن يبقى مرجعا للتعلم منه وغير مسبوق، عن تجارب النساء خلال فترة الحجر. والاحتياجات التي عبرت عنها هؤلاء النساء متعددة.

أحتاج الاستماع والتوجيه والإيواء

هؤلاء النساء المعزولات والخائفات يتصلن أولًا لأنهن بحاجة إلى الاستماع والإرشاد والطمأنينة. وعلى وجه الخصوص، قدمت مراكز الاستماع الدعم للنساء اللائي أعربن عن الحاجة إلى مغادرة بيت الزوجية أو الأسرة الذي يحدث فيه العنف، وهو أمر صعب بسبب قيود الخروج وحقيقة أن معظم الأسر المعيشية كانت أماكن الإقامة إما مغلقة أو كاملة أو غير مناسبة أثناء الاحتواء.

وجدت الجمعيات النسائية حلولًا مختلفة للتغلب على هذا النقص في الإيواء. وقام البعض بتغطية تكاليف النقل للسماح للنساء في وضعية العنف بالوصول إلى المنازل الموجودة في مناطق أخرى، أو قاموا بإحالتهن إلى مراكز الإيواء في حالات الطوارئ الاجتماعية، على الرغم من أنها، غالبًا ما تكون غير مناسبة للنساء ذوات الأطفال[55]. وقدمت جمعية إنصاف - الدار البيضاء مساعدات مباشرة لـ 150 أم عازبة لتمكينهن من دفع الإيجار[56].

كما لاحظت الجمعيات النسائية التضامن من جانب محيط بعض النساء اللواتي يواجهن وضعية عنف، مما مكّنهن من الفرار من شركائهن العنيفين. فعلى سبيل المثال، تروي جمعية السناء النسائية حالة تضامن بين زميلات يعملن في الحمام وساهمن في السماح لإحداهن باستئجار شقة هربًا من زوجها الذي يسيء معاملتها. وتصف جمعية مؤسسة يطو أيضًا أنه في زاكورة، استقبل رئيس جمعية محلية النساء المطرودات من بيت الزوجية.

55 تقرير جمعية التضامن النسائي (FSA)
56 تقرير جمعية إنصاف- الدار البيضاء

أحتاج إلى دعم في إجراءاتي القانونية والإدارية

أعربت النساء في وضعية العنف للجمعيات النسائية عن الحاجة إلى الدعم القانوني و /أو الإداري (51٪، أو 1411 امرأة). على سبيل المثال، اتصلت معلمة تبلغ من العمر 45 عامًا بجمعية مبادرات لحماية حقوق النساء-بني ملال IPDF لطلب الدعم في إجراءات الطلاق بعد تعرضها للعنف النفسي من زوجها واكتشاف علاقته مع عاملة منزلية[57]. واتصلت امرأة أخرى، وهي أم لطفلين، بجمعية السناء النسائية بعد أن هربت من منزلها بعد أن كان زوجها العنيف يبتزها بشأن تسجيل الأطفال بمكتب الحالة المدنية[58].

أحتاج إلى دعم نفسي

أعربت امرأة واحدة من كل امرأتين في وضعية عنف (47٪ أو 1302 امرأة) عن الحاجة إلى الدعم النفسي. وتأتي هذه الحاجة في المرتبة الثانية بعد طلبات المساعدة القانونية وقبل طلبات المساعدة المادية. وتصف جمعية النخيل حالة امرأة شابة حملت قبل الحجر الصحي في علاقة خارج إطار الزواج، وأعطى لها شريكها خلطة منزلية يُعتقد أنها تسبب الإجهاض. ونتيجة لذلك، وجدت الشابة نفسها في المستشفى وكانت حياتها مهددة. وعولجت ونجت من الخطر، لكن بعد أن فقدت وظيفتها بسبب الحجر الصحي، لم تستطع دفع إيجارها أو الالتحاق بأسرتها. كما شاركت هذه الشابة أفكارها حول الانتحار مع المستمعة التي حرصت على إعطائها المشورة النفسية الكافية[59].

57 تقرير جمعية مبادرات لحماية حقوق النساء، بني ملال (IPDF ineB lalleM)
58 تقرير جمعية السنا النسائية.
59 تقرير جمعية النخيل.

أحتاج إلى مساعدة لإطعام نفسي وعائلتي

نظرًا لانتشار العنف الاقتصادي وتأثير جميع أشكال العنف على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء، فإن نسبة كبيرة من الاتصالات لتي تلقتها الجمعيات النسائية تتعلق بالحاجة إلى المساعدة المادية، سواء تعلق الأمر بالمساعدة الغذائية، أو دفع الإيجار، أو المساعدة في شراء الأدوية (37٪، أو 1040 امرأة). وتلقت جمعية التحدي للمساواة والمواطنة بالدار البيضاء (ATEC) وحدها 170 طلبًا للمساعدة الغذائية أو الدواء[60]. وهكذا نجحت جمعية إنصات ببني ملال في دعم 14 امرأة في إجراءات التقديم للحصول على منح من صندوق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية[61].

60 تقرير جمعية التحدي للمساواة والمواطنة (CETA)
61 تقرير جمعية إنصات بني ملال (lalleM ineB TASNI'I)

أتصل بك سرًا من المرحاض حيث أخفي هاتفي. أقوم بإيقاف تشغيله لإخفائه ، وإذا اتصل بي محام أو متخصص ولم يتمكن من الوصول إلي ، فسأعاود الاتصال عن طريق تشغيل هاتفي.

دراسة جمعية التحدي للمساواة والمواطنة

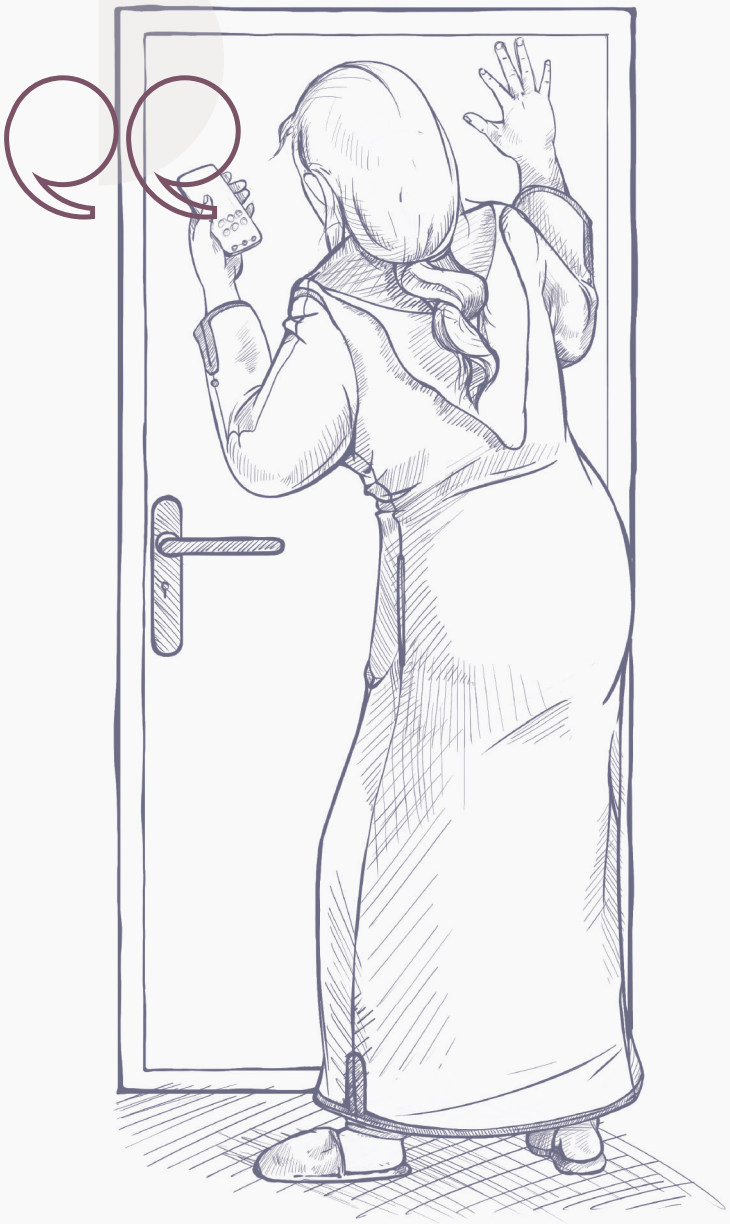

III

جزء

تحليـل

الظروف الاستثنائية المرتبطة بكوفيد-91 تفضح وتؤدي إلى تفاقم آليات العنف ضد النساء

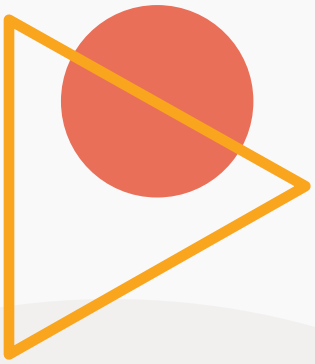

أظهرت التجارب السابقة للأزمات السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الصحية التي عرفها العالم العواقب المتفاقمة لهذه الأزمات على النساء والفتيات، بسبب أوجه عدم المساواة التي يتعرضن لها والتي تتفاقم باستمرار، جعلتهن جميعًا أكثر عرضة للخطر، ولاسيما للعنف والفقر. وتشهد جميع التقارير النوعية التسعة عشر التي استندت إليها هذه الدراسة على الملاحظة نفسها التي شاركها الفاعلات في المجال جميعهن (المستمعات، المساعدات الاجتماعيات، المتطوعات، وأخصائيات علم النفس، وما إلى ذلك): كما أدى وباء كوفيد 19- إلى تفاقم عوامل التمييز وزاد من هشاشة النساء وفاقم العنف ضدهن.

بيت الزوجية والأسرة المصدر الأول للعنف ضد المرأة

في سياق عالمي حيث تواجه 30٪ من النساء العنف الجسدي و/ أو الجنسي من الشريك الحميم في مرحلة ما من حياتهن[62]، قامت الجمعيات النسائية التي ساهمت في هذه الدراسة أيضًا بتخصيص المنزل الأسري أو الزوجي، باعتباره الموقع الرئيسي للعنف ضد المرأة أثناء الحجر الصحي. وتتوافق هذه النتيجة مع تلك التي صاغتها المندوبية السامية للتخطيط كجزء من الاستطلاع الوطني لعام 2019 حول العنف ضد النساء. وكشف الاستطلاع في الواقع، أن 6.1 مليون امرأة مغربية، أو 52٪ صرحن أنهن في وضعية عنف في السياق الأسري، تشمل السياق الزوجي والأسري بما في ذلك الأصهار.

وتؤكد تقارير الجمعيات النسائية التسعة عشر ما توصلت إليه المندوبية السامية للتخطيط التي تشير إلى أن الزوج أو الزوج السابق هو المعتدي الرئيسي في أكبر عدد من الحالات عندما يتعلق الأمر بالعنف الجسدي، يليه أفراد الأسرة (الأخ، الأب، الابن، أحد الأصهار) وبالتالي ترسيخ العنف المنزلي أو الزوجي أو الأسري باعتباره التهديد الرئيسي ضد النساء.

وتكمن خصوصية العنف ضد النساء في البيئة الأسرية في كون أنه يسهل الاستخفاف به، ويسهل استيعابه في النزاعات أو الأمور الخاصة. وفي الواقع، وفقًا للمندوبية السامية للتخطيط، فإن 48٪ من النساء و70٪ من الرجال يعتبرون العنف المنزلي تجربة خاصة[63]. ومع ذلك، بعيدًا عن كون هذا العنف يندرج ضمن المجال الخاص فقط، فإن هذا العنف هو قضية تنموية تؤثر على النساء وكذلك على أسرهن ومجتمعاتهن المحلية ولكن أيضًا على بلدهن. وهكذا، وكما يذكرنا إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، فإن «العنف ضد النساء يتعارض مع إقرار المساواة، والتنمية، والسلام»[64].

أشكال العنف المختلفة تتراكم وتعزز بعضها البعض

إن جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات مترابطة وتشكل تسلسلا متواصلا يمكن أن تجمع أشكالا وتجليات ومتنوعة جدًا من أفعال العنف، مع أفعال واضحة وأخرى غير ملحوظة وأقل سهولة في الكشف عنها. تؤكد دراسة التقارير التي قدمتها 19 جمعية من الجمعيات النسائية المغربية أن الحجر قد عرض النساء للعديد من أشكال العنف

62 احترام النساء: محاربة العنف ضد المرأة. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ 9102 (OHW / RHR / 91.81).

63 المندوبية السامية للتخطيط، 9102 ، الاستطلاع الوطني لانتشار العنف ضد النساء

64 الجمعية العامة للأمم المتحدة، 3991. إعلان القضاء على العنف ضد النساء

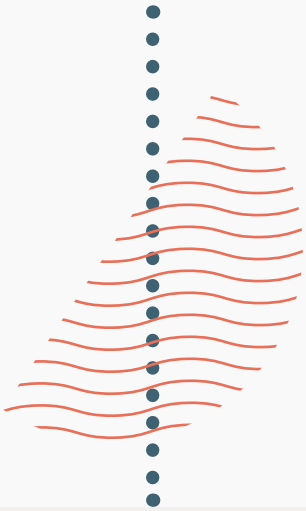

المتزامنة. على سبيل المثال، وفقًا للمعطيات التي تم جمعها من جمعية «السنة النسائية»، صرحت 25 امرأة عن تعرضهن لـ 72 فعلا من أفعال العنف. على هذا الأساس، يتضح أن كل ضحية من النساء عانت في المتوسط من 3 أشكال من العنف. بالإضافة إلى ذلك، ووفقًا للمعطيات التي جمعتها جمعية «الفضاء الجمعوي النسائي أيت أوريـر»، صرحت كل امرأة أنها تعرضت لما لا يقل عن 4 إلى 5 أفعال عنف تندرج ضمن أشكاله الستة.

بعض أشكال العنف هذه هي نتيجة مباشرة للتقارب الجسدي الطويل في سياق الحجر، بين النساء وأزواجهن أو أفراد أسرتهن العنيفين. ويشمل ذلك العنف الجسدي[65] الذي بالرغم من انتشاره الشديد، يخفي أحيانًا أشكال عنف أخرى. وبالفعل، يكشف تحليل الإفادات النوعية أن هذه الأفعال تكون أحيانًا مصحوبة بالعنف الجنسي (الاغتصاب الزوجي والتحرش الجنسي). ويجب التأكيد هنا على أن العنف الجنسي هو من أقل أشكال العنف المبلغ عنها بشكل يتناسب، وسبب الطبيعة الحميمة لهذه الأفعال، كما أن هذا العنف يصعب البوح به في سياق الفكر المحافظ المجتمعي. بالإضافة لصعوبة إثباتها في إطار عبء الأدلة التي قد تثني بعض النساء عن اتخاذ الإجراءات القضائية.

علاوة على ذلك، أعربت النساء في وضعية عنف

> تؤكد تقارير الجمعيات النسائية التسعة عشر ما توصلت إليه المندوبية السامية للتخطيط التي تشير إلى أن الزوج أو الزوج السابق هو المعتدي الرئيسي في أكبر عدد من الحالات عندما يتعلق الأمر بالعنف الجسدي، يليه أفراد الأسرة

65 موصوف في الجزء الثاني من هذا التقرير.

بشكل خاص عن إرهاقهن في مواجهة العنف النفسي المستمر الذي يعزز حالة التوتر العام والقلق الناجم عن العزلة الاجتماعية والمخاوف المتعلقة بالمرض. ويضاف إلى ذلك العبء النفسي المنزلي والأبوي - الذي يقع بالكامل تقريبًا على عاتق النساء بسبب التوزيع التقليدي للأدوار داخل الأسرة[66] - والذي يعززه صعوبة العمل داخل البيت عندما يشغله باستمرار أفراد الأسرة، والواجبات المدرسية للأطفال تحت مسؤولية الأمهات اللائي غالبًا ما يفتقرن إلى التكوين اللازم للإشراف على تعلم أطفالهن. مما يقوي العنف النفسي قبضة المعتدي، ويقترن بأنواع أخرى من العنف ليجعل عملية الخروج من وضعيته أكثر تعقيدًا.

هذا وقد كان للأزمة الاقتصادية الناجمة عن الوباء تأثيرا مباشرا على حياة النساء المغربيات، اللائي تعرضن للعنف الاقتصادي - وهو أحد الأسباب الرئيسية للاتصال بمراكز الاستماع الجمعوية. فبالنسبة للنساء اللائي يعانين من العنف الجسدي والنفسي و/أو الجنسي، فإن الاعتماد الاقتصادي هو سلاح آخر ينضاف إلى ترسانة المعتدي. وبسبب محدودية الموارد المالية، أو عدم وجودها، يعتبر التهديد بالطرد من المنزل دون وسائل للعيش بمثابة خوف يبرر «قبول العنف» من قبل النساء المعنيات.

عدد النساء اللواتي يعلن أنهن ضحايا لكل شكل من أشكال العنف في مراكز الاستماع التابعة لمنظمات المجتمع المدني

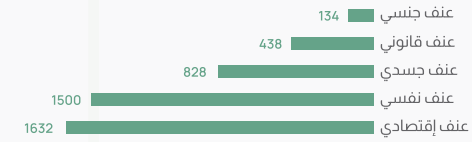

علنت 30 امرأة أنهن ضحية 92 فعل عنف جسدي (أعلنت كل امرأة عن 3 أعمال عنف على الأقل)

أعلنت 45 امرأة أنهن ضحية 151 فعل عنف نفسي (أعلنت كل امرأة عن 3 أعمال عنف على الأقل)

العنف هو مركب ومتعدد :

وفقًا لبيانات جمعية الفضاء الجمعوي النسائي لدائرة وباشوية ايت أورير، كل امرأة ضحية للعنف تعاني من معدل شكلين من أشكال العنف ، والتي تترجم بين 3 إلى 5 أفعال عنف. وبالتالي، تواجه كل ضحية عدة أفعال شنيعة

66 وفقًا لدراسة «العلاقات الاجتماعية في سياق جائحة كوفيد-91» التي أجرتها المندوبية السامية للتخطيط، تكرس النساء وقتًا أطول بست مرات من الرجال للأعمال المنزلية.

أدت الأزمة أيضًا إلى تصاعد العنف في الفضاء الرقمي. على الرغم من أن العنف الرقمي يكتسي طابعا غير مادي، إلا أنه يولد ألمًا قويا وحادا. فسرعة انتشار العنف الرقمي، وتعريض النساء ضحاياه لجمهور عريض وصعوبة إزالة آثار هجماته تجعله منه عنفًا فريدا من نوعه. غالبًا ما يتم كبت هذا العنف الرقمي، المصحوب بالعنف النفسي، لأن النساء ضحاياه تخشين أن يؤدي رد الفعل السيئ من محيطهن، وخاصة أفراد أسرتهن، إلى أفعال انتقامية عنيفة و/أو يحرمهن من مصادر الدعم الوحيدة المتاحة لهن.

وفضلا عن هذه الأشكال الحميمة من تجارب العنف، فإن تقارير الجمعيات النسائية التسعة عشر التي تمت دراستها ترسم صورة عن العنف المؤسساتي الذي يأتي لينضاف لأشكال العنف التي دفعت النساء إلى الشروع في الإجراءات، والتي أبلغت عنها بعض النساء في تعاملاتهن مع بعض أعوان السلطة. تم رصد هذا الشكل من العنف على وجه الخصوص من قبل منظمتين من الجمعيات النسائية تدعم الأمهات العازبات، اللواتي أشرن إلى تعرضهن إلى هذا الشكل من العنف المرتبط بتطبيق القانون والرفض الاجتماعي والأسري. كما تشير التقارير إلى العديد من حوادث العنف داخل المحيط المهني، مما يجعل محاولاتهن للهروب من العنف الذي يتعرضن له في المنزل أكثر صعوبة.

محددات العنف الأسري:

كما أتاح تحليل تقارير الجمعيات النسائية التسعة عشر التي أدارت مراكز ستماع، من خلال شهادات النساء، تحديد عوامل خطر معينة، والتي استفحلت للأسف بسبب تدابير حالة الطوارئ، وساهمت كذلك في تعزيز الشعور بالإفلات من العقاب لدى مرتكبي أفعال العنف، مما أدى إلى تفاقم وضع النساء خلال فترة الحجر مع المعتدين عليهن. يعرض الجدول أسفله قائمة غير شاملة بالعوامل المختلفة التي تم تحديدها، ومن بينها العوامل التي أبرزتها الأزمة موضحة بخط غامق ومائل.

العوامل الفردية

- البناء الهش للهوية الذكورية والجروح النرجسية
- تاريخ العنف كضحية أو شاهدة
- الاضطرابات النفسية أو الشخصية
- إرادة السيطرة
- تعاطي الكحول والأدوية و/أو إدمان المخدرات (بدون علاقة سببية ولكن يسهل التعبير عن عنف موجود أصلا)
- عوامل العلاقات والعائلة (ماضي عائلي محفوف بالعنف)
- قدرة محدودة على التواصل ورفض التفاوض

عوامل مجتمعية

- العادات والتقاليد التي تجيز استخدام العنف
- العزلة أو ضعف الاندماج الاجتماعي *
- الفقر والإقصاء*

عوامل اجتماعية

- توزيع السلطة والالتزامات بشكل غير متساو بين الزوجين *
- توازن القوى غير المتكافئ تاريخياً بين المرأة والرجل، والذي لا يزال غير مواتي للمرأة
- التحيز لاحترام المجال الخاص والحفاظ على الأسرة في وضع وتنفيذ السياسات العمومية *
- تكرار وتبخيس العنف في وسائل الإعلام والخطاب العمومي وشبكات التواصل الاجتماعي
- تحقير المرأة في وسائل الإعلام والخطابات العمومية والشبكات الاجتماعية *

العوامل الإجرائية المتعلقة بحالة الطوارئ

- عدم إدراج قضايا العنف ضد المرأة في قائمة الطوارئ التي تبرر فتح المحاكم *
- تعليق الإجراءات القانونية في قضايا الطلاق أو فيما يتعلق بأداء النفقة *
- إغلاق بعض مراكز الاستقبال والإيواء للنساء في وضعية عنف أثناء الحجر (بشكل رئيسي خلال الأسابيع الأولى، والتغطية غير المتكافئة للمجالات الترابية) *
- القيود المتعلقة بعبء الإثبات: صعوبة الحصول على شهادة طبية بسبب قيود التنقل، لاسيما وأن الشهود الوحيدين هم أفراد الأسرة الذين يرفضون في معظم الحالات الإدلاء بشهادتهم *

محيط المرأة ضحية العنف: هل هو سند أم جلاد ثاني؟

يعتبر العنف ضد المرأة، بما في ذلك عندما يتم في فضاء خاص، مسؤولية مجتمعية. إذا كان كل معتد يرتكب فعلا من أفعال العنف مسؤولًا بشكل فردي عن ذلك، فإن التطبيع مع هذا العنف - من خلال تبخيسه أو إضفاء الشرعية عليه أو التقليل من شأنه أو حتى السكوت عنه - يجعل المجتمع متواطئًا ويساهم في استمرار هذا الانتهاك للحقوق الأساسية.

يلعب محيط المرأة ضحية العنف دورًا رئيسيًا في خروجها من هذه الوضعية. في بعض الحالات، يكون المحيط هو أول من يبلغ السلطات أو الجمعيات النسائية عن حالات العنف الأسري، ويرافق الضحية الناجية منه لتقديم شكاية، ويستقبلها لمساعدتها على الهروب من منزلها.

بيد أنه في بعض الأحيان لأسباب مادية أو خوفًا من الانتقام أو خشية الاختلاط بشخص يحمل فيروس كوفيد19- أو بسبب الإيمان بالقيم تضفي الشرعية على العنف ضد النساء، قد يرفض أفراد الأسر والجيران استقبال امرأة تعرضت للعنف و/ أو أطفالها، مع تشجيعها على البقاء مع زوجها العنيف، وحرمانها من إمكانية مغادرة البيت الذي يمارس فيه العنف أو جعلها تشعر بالذنب على سجن المعتدي.

وبالتالي، فإن الخوف من الفضيحة ومن فقدان الشعور بالاحترام الاجتماعي يحمل أقارب النساء في وضعية عنف على تفضيل إجراء وساطة بين الزوجين، أو رفض الإدلاء بشهادتهم أو بكل بساطة أمر الضحية بالتزام الصمت. وينطبق ذلك خاصة على حالات العنف المنزلي بين الأزواج الذين لديهم أطفال، وحالات العنف المنزلي حيث يكون للزوجين ارتباط عائلي أو حتى زنى المحارم. وعلى سبيل التوضيح، أبلغت جمعية السيدة الحرة عن حالة امرأة تبلغ من العمر 23 عامًا اغتصبها والدها مرارًا وتكرارًا. وعلى الرغم من أن والدتها وأفراد عائلتها كانوا على علم بهذه الاعتداءات المتكررة، فإنهم لم يتدخلوا لحماية الفتاة وحسب، بل حثها على سحب شكايتها.

كل هذا يعزز العزلة الاجتماعية ويغذي قبضة المعتدي على النساء ويساعد على تعزيز شعوره بالإفلات من العقاب.

2. ملاءمة الخدمات المؤسساتية بالنسبة للنساء في وضعية عنف إبان تدبير الأزمة من قبل السلطات العمومية: ممارسات جيدة تظل محدودة بسبب غياب مقاربة قائمة على النوع الاجتماعي

المراحل الثلاث للاستجابة خلال حالة الطوارئ الصحية

تبين من خلال تحليل التقارير التسعة عشر أن الترتيبات القانونية والمؤسساتية المختلفة تكيفت بشكل مطرد مع تدابير حالة الطوارئ، مما أدى إلى تحسن تدريجي في الخدمات طوال الفترة الممتدة من 20 مارس إلى 30 مايو 2020.

وقت الاشاعة

أدى انتشار أنباء إغلاق المحاكم وتقليص خدمات الاستقبال في المؤسسات العمومية (المستشفيات والشرطة والدرك) إلى قلق شديد لدى النساء في وضعية عنف بسبب احتمال إفلات المعتدين عليهن من العقاب مع ما يترتب عن ذلك من استحالة جمع الأدلة (الحصول على شهادات طبية، إمكانية تقديم شكاية، غياب الشهود، إلخ)[67].

وقت التكيف

تمكنت النساء في وضعية عنف من إدراك أن الشائعات لا أساس لها من الصحة: استقبلت مراكز الشرطة والدرك المشتكيات، وظلت الوحدات الاستشفائية في استقبال النساء والأطفال في وضعية عنف تعمل بشكل طبيعي، وتم فتح البعض منها على مستوى المحاكم في وجه العموم.

67 تقرير FAA

وقت البديل

قامت النيابة العامة خلال فترة الحجز بنشر وتوزيع دليل الاتصال بمختلف وكلاء النيابة في المملكة، مما يتيح إمكانية الإبلاغ عن الجرائم، وتقديم الشكايات عن طريق الفاكس وعبر البوابات الإلكترونية.

تمكنت 145 امرأة على الأقل، من بين 2081 حالة توفرت لديها هذه البيانات، من الاتصال بمكاتب النيابة العامة عن بُعد خلال هذه الفترة. من ناحية أخرى، أصرت الجمعيات النسائية الـ 14 التي وفرت مستخدمين لهذه الغاية على ضرورة تدخلهم، لاسيما في حالات النساء الأميات.

ومع ذلك، لاحظت الجمعيات النسائية بعض القيود المفروضة على الآليات القانونية والإجرائية التي تم وضعها. على سبيل المثال، لم يتم اعتبار أن أحكام الطلاق تكتسي طابعا استعجاليا وبالتالي تم تأخيرها، مما أدى إلى تفاقم العنف الاقتصادي المرتبط بالنفقة. بالإضافة إلى ذلك، واجه نظام الشكايات الإلكتروني بعض الصعوبات التقنية، مما أدى أحيانًا إلى ترك المشتكيات دون الحصول على رقم تتبع قضيتهن. أخيرًا، فإن رقمنة إجراءات الشكايات المطبقة أثناء فترة الحجز ليست شاملة بما فيه الكفاية فيما يتعلق بالنساء الأميات، مما اضطرهن بالضرورة إلى اللجوء للمساعدة القانونية الجمعوية حتى تتمكن من الاتصال بالنيابة العامة.

نظرة عامة على الآليات التي وضعتها السلطات العمومية خلال فترة الحجر والتي لها تأثير على العنف ضد المرأة

اعتبارًا من الإعلان عن التدابير المتخذة في إطار حالة الطوارئ الصحية المطبقة منذ 20 مارس 2020، تم وضع عدة آليات من قبل السلطات العمومية:

- على مستوى النيابة العامة، تم وضع 95 رقم هاتف وعنوان بريد إلكتروني خاص بمحاكم الاستئناف بالرباط والقنيطرة والدار البيضاء والجديدة وسطات ومراكش وورزازات والرشيدية وبني ملال وآسفي وخريبكة ومكناس وفاس وتازة وأكادير والعيون وطنجة وتطوان والحسيمة والناظور، رهن إشارة النساء في وضعية عنف أثناء فترة الحجر لتقديم شكاياتهن. تم نشر حساب رئاسة النيابة العامة (plaintespmp.ma) وكذلك الحسابات الإلكترونية لنيابات مختلف محاكم المملكة على الموقع الرسمي لرئاسة النيابة العامة.

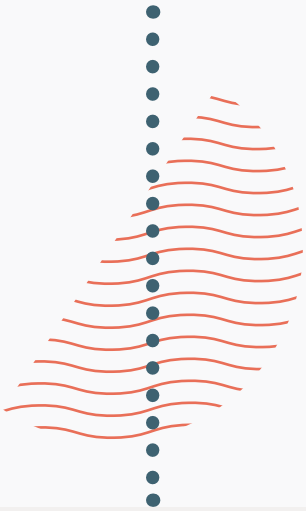

- بالإضافة إلى ذلك، أنشأت بعض النيابات العامة منصة خاصة للتكفل بالنساء في وضعية عنف.
- أنشأ اتحاد نساء المغرب (UNFM) قبل أزمة كوفيد19- حلًا للاستماع عن بُعد للنساء في وضعية عنف من خلال إنشاء منصة «كلنا معك» اعتبارًا من 29 يناير 2020. يمكن الاتصال بها على الرقم 8350 ومن خلال تطبيق على الهاتف النقال يمكن تنزيله من آب ستور وغوغل بلاي، تعمل المنصة 7 أيام في الأسبوع، 24 ساعة في اليوم وتقدم خدمة المساعدة الاجتماعية من خلال مقاربة ثلاثية تهم الاستماع والدعم والتوجيه. تم إطلاق المنصة بالشراكة مع القطاعات المعنية (وزارة الصحة، وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، النيابة العامة، المديرية العامة للأمن الوطني والدرك الملكي)، وتعمل المنصة كواجهة للتنسيق عن طريق إبلاغ المصالح المختصة بحالات العنف ضد النساء

اعتبارًا من الإعلان عن التدابير المتخذة في إطار حالة الطوارئ الصحية المطبقة منذ 20 مارس 2020، تم وضع عدة آليات من قبل السلطات العمومية

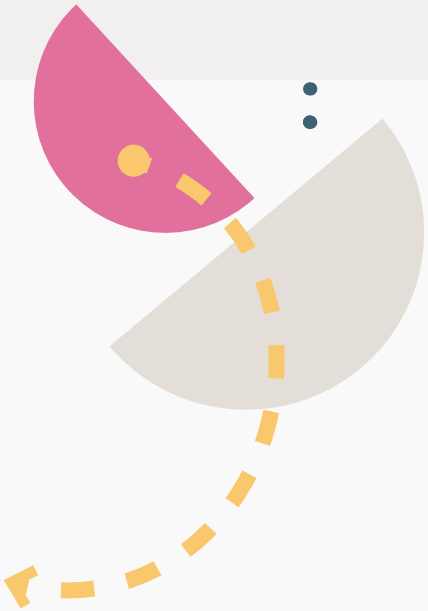

التي تتوصل بها. تم تنظيم حملة إعلامية واسعة النطاق منذ 26 مارس 2020، استنادًا إلى الإعلانات الإشهارية التلفزيونية والإذاعية التي نقلتها شخصيات عامة ومؤثرون وممثلون وصحفيون.

- أعلنت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة عن إنشاء 63 مركزاً للإيواء والتكفل بالنساء في وضعية عنف[68]، وإنشاء خطوط هاتفية للاستماع تشرف عليها مساعدات اجتماعيات ومهنيين في علم النفس والوساطة الأسرية[69].
- شاركت وزارة الصحة في هذه التعبئة بتوزيع 110 رقم هاتف للاتصال بوحدات استقبال النساء والأطفال في حالات العنف في المستشفيات عبر أرجاء التراب الوطني.
- قامت اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء في وضعية عنف، التي أُنشئت في عام 2019 في إطار تنفيذ القانون رقم 103-13 المتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة، بوضع خطة لتتبع مختلف الآليات وبث الإعلانات التلفزيونية للتوعية بالظاهرة.

هذا وقد أشارت التقارير الـ 19 الصادرة عن الجمعيات النسائية التي تمت دراستها، والتي رحبت بالتدابير اللازمة المطبقة لمنع انتشار وباء كوفيد19-، ونبهت جميعها إلى التأثير السلبي لهذه الإجراءات على النساء في وضعية عنف المنزلي. نظرا لقلة الاتصال بالعالم الخارجي من جهة، الذي يلعب دورًا وقائيًا (المدارس والجمعيات ودوائر التفاعلات الاجتماعية والأسرية الواسعة، إلخ.). مما عرّض الأشخاص لمخاطر متزايدة من العنف المباشر أو

68 مجلس النواب، لجنة القطاعات الاجتماعية في مجلس النواب، تتولى تقييم الإجراءات التي اتخذتها وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، خلال فترة الحجر الصحي، والمتاحة في العنوان التالي:
/setilautca/rf/am.stnatneserpersederbmahc.www//:sptth
-sed-erbmahc-al-ed-nies-ua-laicos-srotces-sed-noissimmoc-al
85646 -5341meti=fers?sel-eulave-stnatneserper

69 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، رسم خرائط الحجر / كوفيد-91 سبل الانتصاف الجمعوية والمؤسسية المتاحة للنساء في وضعية عنف

غير المباشر (كأشخاص معنيين أو كشهود على هذا العنف) من جهة أخرى. وأخيرًا، وفي إطار قضاء فترة الحجر الصحي مع المعتدين، واجهت النساء المعنيات في مرحلة ثالثة صعوبات كبيرة في التعبير والإبلاغ عن مختلف أشكال العنف التي تعرضن لها. وهذه العوامل الظرفية تندرج ضمن التمييز الهيكلي المبينة خطوطه العريضة أدناه.

وقد أشارت التقارير الـ 19 الصادرة عن الجمعيات النسائية التي تمت دراستها، والتي رحبت بالتدابير اللازمة المطبقة لمنع انتشار وباء كوفيد-19، ونبهت جميعها إلى التأثير السلبي لهذه الإجراءات على النساء ضحايا العنف المنزلي

على الصعيد الاقتصادي: تأثير اقتصادي يشرعه إطار مؤسساتي أبوي

النساء، قوة عاملة منسية في القطاع غير المهيكل

تعاني النساء في المغرب من تمييز مزدوج في سوق العمل. فدورهن ينحصر، من ناحية، في الأعمال المنزلية والرعاية، بينما يشغلن وظائف أكثر عرضة للهشاشة، «في شكل عمالة موسمية تتأرجح بين القطاع المهيكل والقطاع الغير المهيكل، حسب أهواء الأسواق الخارجية[70]».

في الواقع، وفقًا للبيانات الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط بتاريخ 10 أكتوبر 2020[71]، كانت 10.7 مليون امرأة خارج سوق العمل، خلال الربع الثاني من عام 2020، وهو ما يمثل 79.2٪ من الساكنة النسائية في سن 15 عامًا فأكثر. وهكذا، انخفض معدل تشغيل النساء، في سياق هذا الوباء، بمقدار نقطتين بين الربع الثاني من عام 2019 و 2020، ليسجل 17.5٪ (مقابل 61.8٪ بين الرجال)، و 5،19٪ قبل عام.

يكشف توزيع مساعدات جائحة كوفيد19- إنكار دور المرأة كفاعل اقتصادي في الأسرة

كما هو موضح أعلاه، فإن إجراءات المساعدة على تخطي جائحة كوفيد19- الخاصة بالعاملين غير النظاميين موجهة إلى حد كبير إلى الرجال، الذين يعتبرون تلقائيًا أرباب الأسر في حين ثمة أكثر من 16٪ من الأسر تعيلهن امرأة[72]. في الواقع، اعتبارًا من 23 مارس، أعلنت لجنة اليقظة الاقتصادية عن إنشاء صندوقين لمساعدة الأسر التي تعيش في إطار الاقتصاد الغير المهيكل، سواء أكانوا من المستفيدين من نظام «راميد» أم لا من خلال إجراء مبسط غير مادي. ويشير البيان الصحفي الرسمي إلى أن رب أسرة المستفيد من نظام «راميد» سيتمكن من الحصول على الدعم.

70 المجاطيالعلمي رجاء، عدم المساواة بين الرجل والمرأة في القطاع غير المهيكل، متاح على العنوان التالي:
-ertne-s9A%3C%tilag9A%3C%ni-sel/tnetnoc/rf/am.aimonoce//:ptth
.lemrofni-ruetces-el-snad-semmef-te-semmoh

71 المندوبية السامية للتخطيط، 0202، مذكرة إخبارية من المندوبية السامية للتخطيط بمناسبة اليوم الوطني للمرأة في 01 أكتوبر 0202.

72 المندوبية السامية للتخطيط، 8102، المؤشرات الاجتماعية بالمغرب، نسخة 8102.

وقالت الوزارة إن هذه المساعدات توزع على أسر مكونة من فردين أو أقل (800 درهم) والأسر المكونة من ثلاثة إلى أربعة أفراد (1000 درهم) والأسر التي يزيد عدد أفرادها عن أربعة أفراد (1200 درهم). يجب على رب الأسرة المستفيد من هذا نظام أن يرسل رقم بطاقة «راميد» الخاصة به عن طريق الرسائل القصيرة، من هاتفه المحمول، إلى الرقم المختصر التالي 1212. بطاقات راميد التي سيتم قبولها هي تلك التي كانت سارية في 31 ديسمبر 2019. »

المصدر: وكالة الأنباء المغاربية، كوفيد 19-: عملية دعم مؤقتة للقطاع غير المهيكل، نُشرت في 28 مارس 2020، متوفرة على العنوان التالي: https://www.mapbusiness.ma/a-la-une/covid-19-operation-de-soutien-provisoire-du-secteur-informel

وحسب الوقائع التي تم الإبلاغ عنها للجمعيات النسائية، لم تتمكن العديد من النساء الحاملات لوحدهن لبطاقة راميد الخاصة بالأسرة، من الحصول على هذا التعويض بحكم أنه يجب دفعه إلى رب الأسرة (الزوج أو الأب). كما تم استبعاد باقي النساء اللائي انفصلن عن الزوج ولم يوثقن طلاقهن، مما يدل على محدودية صندوق المساعدة، أي أنه لم يأخذ من ناحية أولى بعين الاعتبار في تطبيقه تنوع واقع الأسر، ولم يراعي من ناحية أخرى مقاربة النوع الاجتماعي. وبالتالي، على الرغم من الإشادة بهذه المبادرة الحكومية من قبل الجمعيات النسائية العاملة في مجال حقوق المرأة من خلال بيان صحفي نُشر في أبريل 2020، إلا أنه تم التأكيد على عدم دمج مقاربة النوع الاجتماعي في هذا الإجراء.

«لذلك نطلب من الحكومة والجماعات الترابية مساعدة كل هؤلاء النساء اللائي تم تركهن لحالهن خلال هذه الجائحة وذلك من خلال:

- تعميم «راميد» على جميع النساء الفقيرات أو اللاتي يعشن في وضعية هشة، ربات الأسر أو بمفردهن، المسؤولات عن أشخاص ذوي إعاقة. من الضروري أيضًا إدراج هؤلاء النساء غير النشيطات (القادرات أو غير القادرات) اللائي يعشن بفضل مساعدة جمعيات القرب.
- ضمان الدخل للنساء العاملات في القطاع المهيكل ولكن غير المصرح بهن (العاملات في الحمامات، وصالونات الحلاقة، والبائعات، إلخ.) من خلال تشجيع أرباب العمل، القادرون على ذلك، على الحفاظ على أجورهن أثناء فترة الحجر من خلال قروض بسعر فائدة 0٪ أو مقتضيات أخرى.
- تسهيل إجراءات طلب المساعدة لجميع النساء المستفيدات من «راميد» أم لا وتقديم المساعدة التقنية.
- وضع خريطة جديدة للفقر على أساس النوع الاجتماعي.»

المصدر: بيان صحفي جمعوي، كوفيد 19-: النساء العاملات في القطاع غير المهيكل المهددات بالهشاشة!، متوفر على العنوان التالي: https://www.tanmia.ma//31405/16/actualites/04

بالإضافة إلى ذلك، وفقًا لتقرير المندوبية السامية للتخطيط حول «تداعيات وباء كوفيد19- على الوضع الاقتصادي للأسر»، استفادت 10٪ فقط من النساء في سن العمل من المساعدة العمومية خلال فترة الحجر، مقابل 35٪ من الرجال في سن الاستفادة منها.

على المستوى القانوني: تم تعزيز المقتضيات القانونية لصالح النساء في وضعية عنف بموجب القانون رقم 103-13 ولكن يجب تعديل الإجراءات التطبيقية

المقتضيات القانونية الموجودة

بتاريخ 14 فبراير 2018، اعتمد المغرب القانون رقم 103.13 لمكافحة العنف ضد المرأة. لا يعترف القانون المذكور بالجرائم الجديدة مثل التحرش الجنسي أو الزواج القسري، لكنه أدرج أيضًا إجراءات جنائية جديدة ويؤسس للتكفل ودعم النساء والفتيات في وضعية عنف. هكذا فإن القانون المذكور يتتبع سير وحدات التكفل وينشئ بوادر آليات التنسيق على مختلف المستويات الإقليمية: لجان برئاسة النيابة العامة.

وفي 2 مايو 2019 صدر المرسوم رقم 2.18.856 القاضي بتحديد شروط وأحكام تنفيذ وحدات التكفل هذه. ويحدد تكوين وحدات الاستقبال والاستماع لحماية النساء في وضعية عنف التابعة للمصالح

وقد أشارت التقارير الـ 19 الصادرة عن الجمعيات النسائية التي تمت دراستها، والتي رحبت بالتدابير اللازمة المطبقة لمنع انتشار وباء كوفيد-19، ونبهت جميعها إلى التأثير السلبي لهذه الإجراءات على النساء ضحايا العنف المنزلي

اعتمد المغرب القانون رقم 103.13 لمكافحة العنف ضد المرأة، الذي يدرج إجراءات جنائية جديدة ويؤسس للتكفل ودعم النساء والفتيات ضحايا العنف

المركزية واللامركزية التابعة لقطاعات الحكومية وإدارات محددة (القطاعات الوزارية المكلفة بالعدل، والشباب والمساواة والإدارة العامة للأمن الوطني والدرك الملكي).

يقدم هذا القانون تعريفًا لمختلف أشكال العنف ضد المرأة، وبالتالي يغطي العنف الجسدي والعنف الجنسي والعنف النفسي والعنف الاقتصادي. ويعترف بالتحرش الجنسي، ويجرم الزواج القسري، والإهانات والتشهيرات الجنسانية، وكذلك المس بالصورة والخصوصية من خلال جميع وسائل الإعلام (بما في ذلك شبكات التواصل الاجتماعية). ومع ذلك، فإنه لا يدين صراحة الاغتصاب بين الزوجين والاغتصاب الزوجي. اعتبارا لتعارض الرغبة الواضحة في حماية المرأة والأسبقية المعطاة ثقافيا للحفاظ على نموذج الأسرة.

كشفت الصعوبات في تطبيق القانون 103.13 خلال فترة الحجر عن منطقة قانونية رمادية

لا يحدد القانون رقم 103-13 بوضوح إجراءات التكفل بالنساء في وضعية عنف والتي لم يدرجها تحديدا، سواء تعلق الأمر بالإبعاد أو المساعدة المالية في حالات العنف الأسري. وبالتالي فإن تطبيقه في سياق الفضاء الخاص يعتمد على تفسير القاضي المسؤول عن القضية ولا يستجيب بشكل مباشر لبعض القضايا التي رصدتها الجمعيات النسائية:

- عبء الإثبات الذي يقع على عاتق المشتكيات وهو صعب تحمله لوحدهن.
- عدم وجود عقوبة للاغتصاب الزوجي.
- على الرغم من تجريم الطرد من بيت الزوجية، إلا أن القانون لم يحدد إجراءات حماية النساء المطرودات.
- لم يرد في نص القانون وصف لتدابير حماية النساء اللواتي يواجهن تبديد الأموال المشتركة للزوجين.
- يحد القانون من حق الجمعيات في رفع الدعوى في قضايا العنف الأسري.

إعطاء الأولوية لمفهوم الأسرة المستقرة على حساب السلامة الفردية للمرأة

تندرج السياسات الاجتماعية الرامية لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي في سياق تراث سوسيو ثقافي من التسلسل الهرمي القوي للعلاقات بين الجنسين، مما يعطي معيار الأسرة التقليدي المستقر دورًا مهيمنا في «الاحترام» الاجتماعي. إن إدانة الزوج أو الأخ أو الأب العنيف يعود بعد ذلك على المرأة بنعتها على أنها تعرض استقرار أسرتها للخطر. فيتم بالتالي دفعهن إلى ترك معاناتهن جانبا، مع خضوعهن في غالب الأحيان إلى ضغوط محيطهن، أو استسلامهن للبقاء في بيئتهن العنيفة عندما يتم قياس التكلفة (المرتبطة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعلائقية والسمعة) لمغادرة البيت، بالنظر إلى أوجه قصور المقتضيات المؤسساتية الخاصة بالتكفل، كما هو موضح أدناه.

إن إدانة الزوج أو الأخ أو الأب العنيف يعود بعد ذلك على المرأة بنعتها على أنها تعرض استقرار أسرتها للخطر. فيتم بالتالي دفعهن إلى ترك معاناتهن جانبا

في الواقع، يستشف من بحث قامت به المندوبية السامية للتخطيط عام 2019 حول العنف، بأن حوالي 38٪ من النساء و40٪ من الرجال يصرحون بقبولهم العنف المنزلي للحفاظ على استقرار الأسرة. كما أن الأسباب الرئيسية المثارة والتي تجعل العلاقة

الزوجية تدوم بالرغم من عنف الزوج هي وجود أطفال لدى 77٪ من النساء و72٪ من الرجال.

إن إعطاء الأولوية للاستقرار الأسري على حساب سلامة المرأة ينعكس أيضًا في المساطر الإدارية التي يطبقها بعض رجال السلطة، وفقًا لبعض شهادات النساء في مراكز الاستماع. وهكذا، فإن العديد من النساء صرحن بأن رجال قوات الأمن قاموا بمرافقتهن أو إعادتهن[73] إلى منازلهن التي هربن منها بعد تعرضهن للعنف الجسدي الشديد. وكان البعض منهم يوجه خطاب الإحساس بالذنب، وحتى الإهانات لبعض من أولئك النساء. كما أفاد تقرير جمعية «مبادرة من أجل حماية حقوق النساء» بني ملال بحالة امرأة تم نصحها بالصبر عندما اتصلت بمنصة «كلنا معك» في حين أنها كانت ضحية للعنف الجسدي من طرف زوجها.

73 تقرير FDMA، تقرير FDPI بني ملال

تُظهر هذه الحالات المبلغ عنها الحاجة إلى الحفاظ على جهود التوعية والتكوين لجميع المهنيين في القطاعات المعنية، ولاسيما العاملين الميدانيين في الخطوط الأمامية للتفاعل مع النساء.

الولوج إلى الحقوق والمعلومات مشروط بدرجة الاندماج الاجتماعي للضحية الناجية

إذا كانت الآليات الجمعوية والحكومية مكملة لبعضها البعض ويبدو أنها تلبي عددًا كبيرًا من احتياجات النساء في وضعية عنف المعرضات للعنف، فإن الفرض المفاجئ لحالة الطوارئ الصحية قد أضر بتعميمها في جميع المناطق، ليتم استثناء النساء من جميع هذه الخدمات، على سبيل المثال اللائي يعشن في المناطق القروية من مراكز الإيواء، أو تلك اللائي ليس لديهن إمكانية الوصول إلى هاتف شخصي أو تغطية شبكة جيدة.[74].

74 تقرير FAA، تقرير FSA، تقرير السنة النسائية، تقرير FDMA، تقرير جمعية SADMTA ZURANA

وفقًا للمعلومات التي تم جمعها من بعض الجمعيات النسائية، فإن توفير البنية التحتية لإيواء النساء والأطفال في حالات العنف ليس متجانسًا من مجال ترابي إلى آخر. وهكذا فإن إقليم دكالة يخلو بحسب جمعية «السناء النسائية» من مراكز الإيواء المتخصصة. بالإضافة إلى ذلك، بسبب حالة الطوارئ، كانت البنية التحتية المخصصة للإيواء مفتوحة لعدة فئات من الساكنة التي تعيش في وضعية هشاشة (المهاجرون غير الشرعيون، والمشردون، والأطفال في وضعية الشارع، إلخ.)، وبالتالي فهي غير مناسبة لاحتياجات النساء اللائي يصطحبن يصحبن معهن أطفالا. في هذا السياق، سرعان ما أثر ذلك على الطاقة الاستيعابية للبنيات المخصصة للنساء والأطفال في وضعية العنف.

السناء النسائية	عدم وجود مراكز إيواء في إقليم دكالة
الفضاء النسائي أيت أورير	مركز جمعية وداد - اولاد حسون - مفتوح المركز الجمعوي الأمان - مفتوح ولكنه ممتلئ (انخفاض في سعة الاستقبال بسبب التدابير المتعلقة بحالة الطوارئ الصحية)
إنصاف	المركز الوطني للتعاون الوطني لكل جهة - مفتوح مركز إيواء جمعية إدماج للمسنين بسيدي مومن - الدار البيضاء مفتوح مركز إيواء الأشخاص في وضعية الشارع التابع لجمعية التحدي للمساواة والمواطنة مركز إيواء جمعية إنصاف - لا يستقبل مستفيدات جدد خلال هذه الفترة
مبادرة من أجل حماية حقوق المرأة بني ملال	عدم وجود مركز إيواء متخصص للنساء في وضعية عنف في جهة بني ملال
الجمعية المغربية لحقوق المرأة	تم تخصيص مبنى لاستقبال النساء مع فئات أخرى من الأشخاص في وضعية الشارع - المركز مفتوح ولكن ليس وفقًا للمعايير
جمعية التضامن النسائي	مركز سيدي مومن الاجتماعي - المدرسة المراكشية - مدرسة الحي المحمدي الابتدائية - مفتوح ولكن ليس وفقا للمعايير

جمعية التطلعات النسائية	فضاء متعدد التخصصات بمجمع ابتسام الاجتماعي – ممتلئ وتقليص سعة الاستقبال
البسمة	مركز إيواء أمان - مغلق دار البر والإحسان – مفتوح
النخيل	مركز وداد أولاد حسون مراكش - ممتلئ لكن مفتوح مركز أمل الوداية- ممتلئ ولكنه مفتوح مركز تيلدات للنساء في وضعية عنف في شيشاوة - ممتلئ ولكنه مفتوح مركز نواة شيشاوة للمرأة والطفل التعاون الوطني بمراكش- مفتوح ولكنه مخصص الأشخاص في وضعية الشارع
إنصات بني ملال	مركز الإيواء بقلعة السراغنة - لا توجد معلومات حول فتحه
حركة تويزا	مركز الشروق لإدماج المرأة في وضعية صعبة - مفتوح مركز وداد بمراكش – مفتوح
جمعية وجدة عين غزال 2000	مركز إيواء عين غزال - مفتوح

وهكذا يصبح الإدماج الاجتماعي أداة مهمة، إن لم تكن ضرورية، للولوج إلى الحقوق والمعلومات. نظرًا لعدم قدرتهن التنقل بسهولة، غالبًا ما تعتمد النساء اللائي يواجهن وضعية العنف على الحصول على الهاتف والولوج إلى تغطية الشبكة الهاتفية في منطقة إقامتهن ليتمكن من الاستفادة من الخدمات الحكومية أو الجمعوية.

علاوة على ذلك، على الرغم من أن التواصل حول الآليات الحكومية التي استفادت من تغطية إعلامية واسعة، فقد تواصلت الجمعيات النسائية بسبب نقص مواردها بشكل أساسي عبر المنصات الرقمية. لقد كان التواصل الشفهي أحد الوسائل الرئيسة لنشر المعلومات، مما أدى جعل النساء الأكثر عزلة والأكثر عرضة لهيمنة المعتدين من الولوج إلى المعلومات.

على وجه العموم، فقد تسبب الحجر في حرمان النساء من شبكات التواصل الاجتماعي التي تستخدم كوسيلة للإبلاغ، وكوسيلة للخروج من المأزق، ولكن أيضًا كدعم معنوي، والحال أن أية محاولة للاتصال بالخارج كانت عرضة للمراقبة والتقصي من قبل المعتدي الذي يكون حاضرًا باستمرار في المنزل. على سبيل المثال، أشارت جمعية أمان[75] في تقريرها إلى أن الإجراءات المطبقة لمنع انتشار جائحة كوفيد19- سببت في الحد من العوامل الكفيلة بحماية الأطفال (المؤسسات التعليمية والجمعيات النسائية والعلاقات الأسرية الاجتماعية الموسعة، إلخ) وبالتالي تعرضهن لمخاطر متزايدة من أفعال العنف المباشرة أو غير المباشرة[76].

75 تقرير امان
76 الأطفال في حالات العنف المباشر أو شهود العنف الزوجي

الأمية والفجوة الرقمية تعزز عدم المساواة في الولوج إلى الحقوق

في إطار الحجر الصحي، قامت العديد من المرافق العمومية بإضفاء الطابع اللامادي على بعض آلياتها، لاسيما من خلال إنشاء خطوط هاتفية للاستماع والإرشاد، سواء تعلق الأمر بمبادرات حكومية أو جمعوية، أو قيام النيابة العامة بوضع المساطر المتعلقة بالشكايات الإلكترونية. ومع ذلك، فقد أبلغت الجمعيات النسائية عن ثلاث معيقات رئيسية تحد من قدرة النساء المعنيات على الاتصال بها، ولكن أيضًا على المطالبة بحقوقهن:

- **الأمية:** على الرغم من الجهود الفعالة للسياسات العمومية التي تم تنفيذها على مدى نصف قرن في المغرب، في عام 2014، قدرت المندوبية السامية للتخطيط[77] أن 32٪ من سكان المغرب أميون. ويزيد هذا المعدل بـ 10 نقاط بالنسبة للنساء، كما أنه يزداد مع تقدم العمر والعيش في الوسط القروي. وبالتالي، لا تزال إمكانية الولوج إلى آليات الطوارئ هذه منخفضة بالنسبة لفئات معينة من النساء (النساء فوق الخمسين والنساء القرويات). تم تسليط الضوء على هذا الوضع من قبل جميع الجمعيات النسائية التي قامت بإعداد تقارير لهذا الدراسة.

- **الفجوة الرقمية:** إن أوجه عدم المساواة المرتبطة بالولوج المادي إلى الإنترنت (الاتصال بالشبكة، والتغطية المتاحة، والتوفر على حاسوب أو لوحة إلكترونية أو هاتف ذكي) ولكن أيضًا التمتع بمهارات استخدام الأدوات الرقمية تظل رهينة بدرجة كبيرة بنوع المجال الجغرافي للإقامة (حضرية، قروية أو شبه حضرية)، وبالعمر ومستوى التعليم، ولكن أيضًا بمدى إتقان أدوات الإنترنت[78]. وهذا من شأنه أن يعزز انعدام المساواة للنساء القرويات، الأكبر سناً والأقل تعليماً في الحصول على الحقوق. على سبيل المثال، واستناداً إلى المعطيات التي تم جمعها والتي توفرت بشأنها المعلومات المتعلقة بالبيئة الجغرافية للمتصلات، يبدو أن 21٪ فقط من المكالمات التي تلقتها مراكز الاستماع كانت صادرة من مناطق قروية.

- **الربط الهاتفي:** إن المكالمات الهاتفية وسيلة أخرى للوصول إلى الحقوق تم وضعها من قبل المجتمع المدني وكذا من قبل مختلف المرافق العمومية. تعتبر هذه الخدمة مناسبة بالنسبة للنساء الأكثر هشاشة، وخاصة النساء الأميات، ومع ذلك فقد لاحظت الجمعيات النسائية أن عددًا معينًا من النساء (النساء القرويات والنساء الأكثر فقرا) لا يتمكن من الولوج إلى تغطية كافية للشبكة الهاتفية، أو الحصول على الهاتف أو حتى على رصيد لإجراء المكالمات.

77 H24info، انخفض معدل الأمية في المغرب بمقدار الثلثين خلال نصف قرن، 9.09.2017، متاح في:
https://www.h24info.ma/maroc/taux-danalphabetisme-maroc-a-baisse-de-deux-tiers-demi-siecle/#:~:text=Maroc-,Le%20taux%20d›analphab%C3%A9tisme%20au%20Maroc%20de,tiers%20sur%20un%20demi%20a%20baiss%C3%A9si%C3%A8cle&text=Le%20taux%20d›analphab%C3%A9tisme%20(HCP)%20du,commissariat%20au%20plan%20de).

78 وفقًا لدراسة أجراها الباروميتر العربي حول التفاوتات في الولوج إلى التقنيات في 12 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تواجه النساء العديد من العقبات (القيم الاجتماعية، والأحكام المسبقة الجنسانية، والصور النمطية، وما إلى ذلك) التي تثبطهن أو تمنعهن من استخدام الإنترنت. في المغرب، 79٪ من الرجال لديهم إمكانية الولوج إلى الإنترنت مقارنة بـ 56٪ فقط من النساء المغربيات. هناك أيضًا اختلافات بين العالم القروي والحضري من حيث الاختراق، على سبيل المثال، فقط 55٪ من سكان العالم القروي يمكنهم الولوج إلى الإنترنت، مقارنة بـ 76٪ لسكان العالم الحضري. النتائج متاحة في: https://www.arabbarometer.org/2020/09/the-mena-digital-divide/ (نوفمبر 2020)

3. أبرزت الأزمة أهمية المجتمع المدني، الذي أبان عن انخراطه وتعبئته مع افتقاره إلى الوسائل لإنجاز مهمته.

نظرة عامة على آليات المجتمع المدني للتصدي ومواجهة العنف ضد النساء خلال فترة الحجر

على هامش أعمال التنبيه على أوضاع النساء خلال فترة الحجر، أنشأ المجتمع المدني المغربي نظاما هاتفيا للمساعدة القانونية والخدمات والاستماع والدعم النفسي والتوجيه على المستوى المحلي والجهوي والوطني. بالإضافة إلى 19 جمعية من الجمعيات النسائية التي سهرت قلبا وقالبا على إعداد تقارير التي كانت مرجعا لهذه الدراسة التي قامت بإنجازها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فقد تم إحصاء 28 منصة إلكترونية وخطوطًا هاتفية للاستماع تم تشغيلها أو تم إنشاؤها أثناء فترة الحجر[79]، حسب خريطة للآليات الجمعوية الحالية.

وقد تميزت مجموعة الخدمات التي قدمتها الجمعيات النسائية بتنوعها، حيث امتدت من دعم الإجراءات الإدارية لتشمل التكفل المادي بالنساء. ومن بين الخدمات المقدمة، وبغض النظر عن موارد وتخصصات الجمعيات النسائية، ثمة ما يدعو إلى سرد ما يلي:

- الاستماع والتوجيه.
- المساعدة القانونية.

79 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، رسم الخرائط للحجر / كوفيد19- سبل الانتصاف الجمعوية والمؤسسية المتاحة للنساء في وضعية عنف، والمتوفرة على العنوان التالي:
https://www2.unwomen.org/-media/field%20office%20maghreb/documents/others/recours%20disponibles%20decoute%20en%20confinement%20maroc%20vf.pdf?la=fr&vs=5716

- الإيواء؛
- المواكبة الطبية؛
- اقتراح المساعدات الغذائية، والدعم المالي لدفع الإيجار، وشراء الأدوية والحماية المتعلقة بالوضع الصحي (الكمامات الواقية والمطهرات الكحولية)؛
- التتبع النفسي؛
- دعم الحصول على رخص التنقل الاستثنائية؛
- المساعدة في تقديم الشكايات الإلكترونية.
- معلومات بشأن دعم المساعدات الخاصة بجائحة كوفيد19-؛ و
- الوساطة الأسرية.

استفاد تدخل المجتمع المدني في سياق حالة الطوارئ من دعم وتعاون جميع الفاعلين العموميين المنخرطين في الأعمال الميدانية: السلطات المحلية، والمصالح الإستشفائية، والمرافق الاجتماعية، وقوات الأمن، والمحاكم، إلخ. وتسنى ذلك بحكم تواجدهم الدائم في الميدان وإجراءاتهم السابقة لفترة الحجر التي تم تنفيذها بالتعاون مع مختلف الفاعلين المؤسساتيين. وقد أثرت التدابير المتعلقة بحالة الطوارئ الصحية على تقديم خدماتهم على عدة مستويات، وبالتالي حدت من فعالية الإجراءات والخدمات التي يسدونها.

بيد أن معظم الجمعيات النسائية تمكنت من الحفاظ على خدمات معينة، من قبيل: الاستماع والتوجيه، والمساعدة القانونية، والمواكبة الطبية، والتتبع النفسي. ومع ذلك، كان من اللازم وضع إجراءات تتكيف مع القيود الصحية المتعلقة باستقبال النساء وإيوائهن. لذلك قامت هذه المنظمات بتكييف خدماتها لدى النساء المعنيات من خلال تقديم عرض للمساعدة في تقديم الشكايات الإلكترونية، والتوجيه فيما يتعلق بالتدابير المحددة التي اعتمدتها المرافق العمومية في سياق الطوارئ، ودعم الحصول على رخص التنقل الاستثنائية والمساعدات الغذائية والمالية. في حالة بعض الجمعيات النسائية، مثل إنصاف أو النخيل، اتصلت المساعدات الاجتماعيات بالنساء مرة أخرى للاستفسار عن وضعهن، وتوعيتهن بإجراءات التباعد الاجتماعي والتحقق من احتياجاتهن من المساعدات الغذائية.

ومع ذلك، واجهت الجمعيات النسائية عددًا من القيود المتعلقة بالتمويل وقدراتها التقنية لتقديم الدعم في سياق غير مسبوق للأزمة الصحية، فضلًا عن درجة إعطاء الأولوية لمسألة العنف ضمن أنظمة الخدمات العمومية.

موارد مادية محدودة

• أدى نقص الوسائل المادية إلى إجبار الجمعيات النسائية على التواصل بشأن وجود آلياتها فقط على شبكات التواصل الاجتماعية، مما قلل من عدد النساء المتكفل بهن مقارنة بما كان عليه الوضع قبل حالة الطوارئ الصحية.
• تم تقويض رصيد ميزانية الجمعيات النسائية بسبب النفقات غير المتوقعة، مثل التكفل المادي بالتنقلات إلى مراكز الإيواء، والمتابعة الهاتفية، والدعم المالي للنساء في وضعية عنف، إلخ. ...
• أدى فتح مقرات الجمعيات النسائية وعند الاقتضاء

مراكز الإيواء في وجه العموم، إلى تخصيص نفقات إضافية من أجل الاستجابة إلى المعايير الصحية التي لم تكن متوقعة في غلاف الميزانية الأولية، والتي كانت بالفعل محدودة للغاية.

احتياجات كبيرة من حيث الموارد البشرية

إن الحاجة إلى إنشاء نقطة اتصال دائمة وعن بعد مع النساء في وضعية عنف أثناء فترة الحجر ترتب عنها اللجوء إلى عمليات توظيف في اللحظة الأخيرة لبعض المستمعات المتطوعات، والتي لم يكن لديهن بالضرورة إعداد مسبق أو تكوين خاص في تقنيات الاستماع للنساء إبان الأزمات، وفي الدعم النفسي والاجتماعي والتوجيه القانوني والمتابعة الهاتفية، مما أدى إلى عدم تجويد المساعدة المقدمة للمتصلات. كما أدى الدعم المقدم حصريًا عبر الهاتف إلى زيادة العبء النفسي على الناشطات والمستمعات الجمعويات، اللائي كن يتلقين مكالمات من النساء في وضعية عنف في أي وقت من النهار أو الليل.

الإحتياجات المعرب عنها

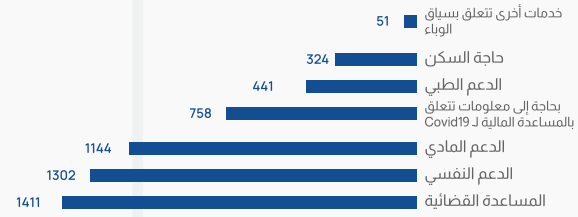

تغطي الاحتياجات هنا كلا من الطلبات من حيث التوجيه (الدور الأول لمنظمات المجتمع المدني كحلقة وصل بين المستفيدين والخدمات العامة) والدعم.

استجابات منظمات المجتمع المدني للاحتياجات المعبر عنها

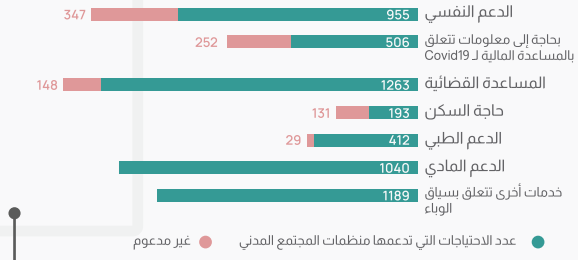

تمت تلبية أكثر من 100% من احتياجات الخدمات الأخرى والمساعدات المادية (بسبب بعض المبادرات العفوية من قبل بعض الجمعيات مثل النخيل وإنصاف).

IV

جزء

التوصيات

كما تم توضيحه بإسهاب في هذه الدراسة النوعية، كان للأزمة الصحية وفترة العزلة القسرية التي ترتبت عنها آثارا سلبية مباشرة على وضع المرأة، ولاسيما النساء اللائي يواجهن العنف. علاوة على ذلك، لا تزال هذه الأزمة الصحية ترخي بظلالها على الأجواء، ويظل فرض تدابير صارمة من قبيل إعادة الحجر محتملا في أي وقت وحين، على غرار ما هو حاصل في بلدان أخرى من العالم. لذلك من المهم استخلاص العبر من دروس هذه المرحلة حتى ندرجها في سياق إجراءات الطوارئ المقبلة كتدابير مناسبة لاحتياجات النساء والفتيات في وضعية عنف ونضمن ولوجهن إلى خدمات تكفل على قدر من الجودة.

1. من أجل توفير حماية وتكفل أفضل للنساء في وضعية عنف خلال فترة الأزمة

جعْلُ جميع وسائل الإبلاغ المتاحة في متناول النساء في وضعية عنف

- إنشاء رقم أخضر مجاني للإبلاغ عن أفعال العنف؛
- إنشاء خدمة لتلقي الشكايات والمساعدة عن بعد عبر خدمة الرسائل المجانية؛
- وضع أنظمة للتبليغ في حالة الطوارئ بالتنسيق مع المصالح العمومية، ولاسيما المديرية العامة للأمن الوطني والدرك الملكي في فضاءات متاحة ومفتوحة في ظروف استثنائية، مثل الصيدليات والأسواق التجارية الكبرى والبقالة؛
- نشر الرسائل الإعلامية المكتوبة والمسموعة والمرئية للإخبار عن جميع وسائل التبليغ والاتصال المتاحة؛
- في حالة إعادة الحجر، يجب إدراج ضمن رخص التنقل الاستثنائية، التنقلات إلى المحاكم ومصالح الشرطة وغيرها من المرافق المرتبطة بمناهضة العنف، بما في ذلك الجمعيات؛
- تبسيط إجراءات التبليغ عن أفعال العنف من خلال مراعاة عوامل الأمية والعزلة الترابية والفقر وصعوبة الولوج إلى الوسائل التكنولوجية؛
- تسهيل الولوج إلى الخدمات الرقمية التي تقدمها السلطات وتبسيط التواصل للأميين من خلال الرسائل الصوتية أو النصية الرمزية.

2. من أجل مجتمع يحمي المرأة ويدعمها بدلاً من تعنيفها

- اتخاذ تدابير لإبعاد المعتدي في حالات العنف الأسري أثناء الحجر من أجل حماية النساء والأطفال الذين يواجهون العنف هذه بشكل مباشر أو غير مباشر؛
- إشراك وسائل الإعلام في مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي كشريك أساسي للتغيير؛
- منع اللجوء إلى الوساطة الأسرية في وضعية العنف الجسدي و / أو الجنسي؛
- إيقاظ الضمير الجماعي من خلال حملات توعية إعلامية متاحة للجميع مع مراعاة كافة
- العوامل الاجتماعية مثل الأمية وصعوبة الولوج إلى التكنولوجيا.
- الإقرار بمخاطر العنف الزوجي والأسري من قبل السلطات والمجتمع كظاهرة تهدد السلامة النفسية والجسدية للمرأة والطفل وليست كقضية ذات طابع خاص؛
- استهداف جميع الفئات العمرية من خلال رسائل مفهومة للجميع، بما في ذلك الشباب، بهدف زيادة الوعي وتحويل العقليات؛
- تحسيس جميع الفئات الاجتماعية، رجالًا ونساءً، بثقافة اللاعنف والمساواة بين الجنسين، من خلال برامج مدرسية ملائمة وبث برامج مجتمعية مخصصة؛
- الإدانة العلنية لظاهرة العنف الزوجي ونشر المعلومات على نطاق واسع بخصوص العقوبات التي تطال مرتكبها؛
- إذكاء الوعي بالعواقب المتعددة الأوجه للعنف، على المديين القصير والطويل، ولا سيما على المعنيات بالأمر أو محيطهن أو على الأطفال والمراهقين المتأثرين بشكل مباشر أو غير مباشر بالظاهرة؛
- جعل الوقاية من العنف أولوية مطلقة في البرامج والسياسات العمومية ولاسيما التعليمية، من دور الحضانة إلى الجامعات؛

- تسليط الضوء على فكرة أن الاستقلال المالي وتحرر المرأة في المجتمع والمساواة لها تأثير مفيد على النساء والرجال والأطفال، وكذلك على الجماعة والمجتمع.

- دمج مقاربة النوع الاجتماعي في جميع السياسات العمومية المتعلقة بحالة الطوارئ، لاسيما تلك المرتبطة بالإعانات والتعويضات، وفي الرسائل الإعلامية، مع الاعتراف بدور المرأة داخل الأسرة ولكن أيضًا كفاعل اقتصادي؛

- في حالة إعادة فرض الحجر، منح رخص التنقل الاستثنائية للبالغين بغض النظر عن جنسهم.

3. من أجل زيادة كفاءة الخدمات العمومية في مواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي

تعزيز وتنفيذ السياسة الوطنية في مجال مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي

- تطوير هذه السياسة بشكل مستمر مع جميع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات العمومية والمجالس والمراصد واللجان؛

- اعتماد مقاربة شمولية وإستراتيجية متعددة الأبعاد تدمج جميع الأطراف المعنية (وزارة الصحة - وزارة العدل - وزارة الداخلية - وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة - النيابة العامة - الدرك الملكي)؛

- دعوة جميع المرافق العمومية، ولاسيما تلك الخاصة بالإدارة العامة للأمن الوطني، والدرك الملكي، والصحة، والجهات الفاعلة الرئيسية في إدارة الأزمة الصحية، لجعل مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي أولوية للحفاظ على النظام العام.

- إنشاء آليات خاصة في فترات الأزمات والتدخل الفوري لحماية النساء في وضعية عنف؛

- الحفاظ على جميع خدمات العدالة في أوقات الأزمات والظروف الاستثنائية، ولاسيما خدمات وحدات التكفل بالنساء والأطفال في وضعية العنف داخل المحاكم.
- ضمان الحصول على المساعدة الطبية والشهادات الطبية للنساء في وضعية العنف من قبل المصالح الصحية داخل المستشفيات.
- ضمان الحفاظ على نفقة النساء المطلقات.
- تسريع التحقيقات واعتبار القضايا المتعلقة بالعنف ضد المرأة حالة طارئة؛
- إقامة مراكز للإيواء ملائمة للنساء والأطفال الذين يعانون من صعوبات في جميع جهات المغرب؛
- ضمان الحفاظ على خدمات الإيواء في مراكز النساء في وضعية عنف، بما يتوافق مع شروط الوقاية والسلامة الصحية في سياق الأزمة؛
- وضع خطة لإدارة الأزمة تكمن في تقوية قدرات الموظفين خلال هذه الفترة، وتهيئة فضاءات المرافق العمومية وتزويد الجمعيات النسائية بمنصات الاتصال والتوجيه والإرشاد والاستماع عن بعد؛
- تشكيل لجنة للتدخل في حالة الطوارئ في جميع الأوقات لحماية النساء والأطفال من العنف؛
- وضع برامج للتوجيه وإعادة الإدماج الاجتماعي مخصصة للنساء في وضعية عنف.

4. من أجل تعزيز الإطار التشريعي والسياسي لمناهضة العنف ضد المرأة

- تخصيص ميزانية محلية للقرب في إطار المجالات الترابية للسياسة العامة لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي؛
- تعديل النصوص التي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في انتشار العنف ضد المرأة.
- تعديل قانون رقم 13.103 المتعلق بمناهضة العنف ضد المرأة من حيث الوقاية من العنف، وحماية المعنيات بالأمر، وتنفيذ العقوبة المناسبة، وتجريم الاغتصاب الزوجي، وإدراج تدابير إضافية مواتية للظروف الاستثنائية؛

- دعم مهام المرصد الوطني للعنف ضد المرأة من أجل النهوض بأعماله بشكل أكبر.

- اعتبار الشكاية المقدمة من الضحية في شكلها الكتابي و/أو الشفوي كسبب ودعم كافٍ لفتح الدعوى العمومية؛

- إعطاء تعليمات لأعوان المديرية العامة للأمن الوطني والدرك الملكي للتدخل الفوري في حالة العنف المنزلي؛

- الأمر بتوفير الحماية الفورية للنساء في وضعية عنف كإجراء وقائي، حتى في حالة عدم وجود مقتضيات جنائية نهائية أو حتى قبل البدء أو في غياب المتابعة.

مراعاة وملاءمة المعايير المغربية مع المعايير الدولية

في الجهود المبذولة لمكافحة ظاهرة العنف، من المهم ملاءمة السياسة الوطنية مع الاتفاقيات الدولية، ولذلك يوصى بما يلي:

- المصادقة على اتفاقية اسطنبول لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات وخاصة العنف الأسري.

- المصادقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 190 بشأن القضاء على العنف والتحرش في مجال العمل.

- إصلاح مدونة الأسرة والقانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية وملاءمة بعض مقتضياتها مع الدستور المغربي وكذلك مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

5. من أجل مجتمع مدني أفضل تجهيزاً وتثمينا في مواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي

لا يمكن تعزيز قدرات النساء في وضعية عنف دون النهوض بقدرات الجمعيات النسائية فيما يتعلق بالاستجابة لحالات العنف.

- تعزيز قدرات ومبادرات الجمعيات النسائية لضمان استمراريتها وفعاليتها؛
- دعم خدمات المساعدة عن بعد لفائدة الجمعيات ومراكز الاستماع المخصصة للنساء اللائي يواجهن صعوبات في جميع الجهات وخاصة في الجهات المهمشة؛
- منح الدعم المالي للجمعيات النسائية.
- السماح للجهات الفاعلة الأخرى، مثل الجمعيات النسائية، بتقديم شكايات نيابة عن النساء المعنيات.

تحسين التعاون بين المجتمع المدني والمؤسسات والمرافق الحكومية:

- التشاور مع الجمعيات النسائية المتخصصة في الإجراءات التي تعتمدها الدولة والتواصل التنسيقي مع هذه الهيئات وأي مؤسسة أخرى ذات صلة؛

- إنشاء وحدة تنسيق متعددة الفاعلين تكون الجمعيات النسائية جزءًا منها، ويتم تفعيلها في أوقات الأزمات، تستهدف منع العنف ضد النساء والفتيات في أوقات الأزمات وتوفير الدعم لهن؛

- إشراك الجمعيات النسائية ذوي الخبرة في مجال حقوق المرأة في جميع خلايا صنع القرار من أجل إضفاء الطابع المؤسساتي على المقاربة القائمة على النوع الاجتماعي وتسهيل مراعاتها في أوقات الأزمات؛

- ملاءمة الأدوات الحالية المستخدمة من قبل مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في جمع المعطيات، وأنظمة التبليغ، وإجراءات المساعدة للنساء المعنيات، والإحالات إلى المصالح المختصة، إلخ.

V

جزء

المرفقات

الملحق 1. قائمة الجمعيات التي ساهمت في الدراسة

1. جمعية عدالة
2. جمعية حركة التويزة ابن جرير
3. جمعية البسمة لتنمية المرأة والطفل
4. جمعية التحدي للمساواة والمواطنة (ATEC)
5. جمعية مؤسسة يطو YTTO
6. رابطة الألفية الثالثة لتنمية العمل الجمعوي في الجنوب – شبكة أناروز (ANARUZ (ATMDAS-ANARUZ
7. جمعية التطلعات النسائية (AAF)
8. جمعية وجدة عين غزال 2000
9. الجمعية المغربية لحقوق المرأة (AMDF)
10. جمعية النخيل
11. جمعية السيدة الحرة للمواطنة والمساواة
12. جمعية مركز حقوق الناس
13. جمعية مبادرة لحماية حقوق المرأة - بني ملال (IPDF بني ملال).
14. جمعية إنصاف - الدار البيضاء
15. جمعية التضامن النسائي(ASF)
16. جمعية السناء النسائية
17. جمعية إنصات لمحاربة العنف ضد المرأة - بني ملال (إنصات بني ملال).
18. جمعية مستقبل أفضل لأطفالنا AMANE
19. جمعية الفضاء الجمعوي النسائي أيت أورير

الملحق 2: الاستبيان الذي: وجه الدراسة

السياق :

ينتج عن أي جائحة تضخم عدم المساواة لاسيما على مستوى العمر، الجنس والوسط. كشفت، مرة أخرى، أحدث التحليلات التي تم إجراؤها في جميع أنحاء العالم منذ ظهور وباء فيروس كورونا المستجدCOVID-19 عن التأثير غير المتناسب لحالة الطوارئ الصحية والحجر الصحي على النساء والفتيات. حذرت هيئة الامم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مرارا وتكرارا، على المستوى العالمي، حول تأثير الأوبئة على نساء و الفتيات. و ذلك في إطار إحدى من أهم مجالات تدخلها: مكافحة العنف ضد النساء والفتيات.

في المغرب، كشفت النتائج الأولية للبحث الوطني حول ظاهرة العنف ضد النساء الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط سنة 2019، أن مكان حدوث العنف الذي يسجل أعلى حالات العنف هو في إطار المنزل. و يشمل السياق الزوجي والأسري، بما في ذلك أسرة الزوج. حيث يبلغ معدل انتشار العنف المنزلي في المغرب 52٪ ، أو 6.1 مليون امرأة مغربية.

كما يشير نفس البحث أن 10.5٪ من ضحايا العنف فقط يتقدمن بشكايات إلى الشرطة أو السلطات المختصة الأخرى، بما في ذلك أقل من 8٪ في حالات العنف المنزلي. ولذلك، تزداد المخاوف من أن تتفاقم هشاشة النساء خلال فترة الحجر الصحي والتباعد الإجتماعي هذه .

ففي الوقت الذي تم فيه وضع العديد من الإجراءات المؤسساتية الاحترازية لمواجهة تداعيات جائحة كورونا، قد تتعطل الرعاية ويعرف تقديم الخدمات الأساسية لضحايا العنف في خلايا استقبال النساء المعنفات وخلايا الدعم الطبي والقانوني تعثرا بسبب تعبئة المشرفين على تقديم هذه الخدمات في إطار التصدي لأزمة فيروس كورونا المستجد COVID-19وبسبب القيود المفروضة على حركة المواطني .

لكن وفي نفس السياق، تجندت منظمات وجمعيات المجتمع المدني لمواجهة هذه التحديات والقيود التي يفرضها الحجر الصحي العام لضمان الدعم المستمر للنساء والفتيات في وضعية عنف، لا سيما من خلال خدمات الإستماع عن بعد الاستماع عن بعد للضحايا والعمل التوعوي.

وبهدف مقاربة هذه الظاهرة، وتعامل أفضل مع الوقائع التي عاشتها النساء والفتيات خلال فترة الحجر الصحي، والوقوق على الصعوبات التي تواجهها في الولوج إلى الخدمات المؤسساتية، وللمساهمة في إثراء المعطيات والتحليلات حول العنف ضد النساء والفتيات خلال هذه الفترة الوبائية، تضافرت جهود الجمعيات والشبكات النسائية الناشطة في التصدي للعنف ضد النساء والفتيات، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من أجل تجميع المعلومات التي تم رصدها منذ 20 مارس 2020، تاريخ بداية الحجر الصحي، إلى غاية 20ماي 2020. يرمي تجميع البيانات النوعية والكمية للجمعيات إلى إعداد تقرير تحليل نوعي حول العنف ضد النساء والفتيات خلال الحجر الصحي، حيث سيشكل هذا التقرير أداة للترافع من أجل حماية أفضل للنساء

مـن جميـع أشـكال العنـف و تحسـين ولوجهـن إلـى الخدمـات وفـي سـبيل تحقيـق وعـي أفضـل للـدور الـذي يمكـن أن يلعبـه المحيـط المقـرب للضحيـة. سـوف يسـلط التقريـر الضـوء علـى أشـكال و تجليـات وظـروف العنـف التـي تـم تسـجيلها خـلال فتـرة الحجـر الصحـي، والاجـراءات المؤسسـاتية التـي تـم اللجـوء إليهـا فـي كل مـن الوسـط الحضـري والقـروي، والقيود والعقبـات التـي صادفتهـا الجمعيـات عنـد دعـم النسـاء والفتيـات فـي وضعيـة عنـف، وكـذا بعـض سـبل مواجهـة هـذه التحديـات. كمـا سـيتم إغنـاء التقريـر بقصـص حـالات عنـف معاشـة.

توجيهات:

بفضـل خبرتهـا الواسـعة فـي مجـال دعـم النسـاء فـي وضعيـة عنـف وإعـداد تقاريـر حـول هـذا الموضـوع، فـإن الجمعيـات المنخرطـة فـي هـذه المبـادرة تعالـج بالتأكيـد الأسـئلة الـواردة أدنـاه، والتـي نعتقـد أنهـا ذات صلـة بتحليـل الظاهـرة. ومـع ذلـك، نفضـل التركيـز عليهـا لضمـان تنسـيق وتوحيـد عمليـة تجميـع المعطيـات مـن التقاريـر قـدر المسـتطاع.

موضـوع التقريـر: العنـف الـذي تعرضـت لـه النسـاء والفتيـات خـلال فتـرة الحجـر الصحـي

الفتـرة المشـمولة بالتقريـر: مـن 20 مـارس إلـى 30 مـاي2020

أسـئلة يجـب مراعاتهـا عنـد كتابـة التقاريـر : يجـب أن تتضمـن تقاريـر الجمعيـات، بالإضافـة إلـى البيانـات التـي تقدمهـا، عناصـر إجابـات عـن الأسـئلة التاليـة :

تجليات العنف / تفاصيل الظروف التي برزت فيها أعمال العنف ضد النساء والفتيات

مـا هـي أعمـال العنـف التـي تـم التبليـغ عنهـا خـلال المكالمـات الهاتفيـة الـواردة؟

المرجو إعطاء أمثلة لأعمال العنف التي تم تسجيلها

ما هي ظروف حالات التعرض للعنف؟

(الفتـرة الزمنيـة ، الدوافـع المباشـرة للعنـف المرتكـب، مـكان ارتـكاب العنـف، بحضـور شـهود أم لا ، إلـخ)؟

من هم مرتكبو العنف الذين أشارت إليهم الضحايا ؟

المرجـو إعطـاء أمثلـة توضيحيـة لمرتكبـي العنـف الذيـن تـم تحديدهـم والإشـارة إليهـم .

هـل كانـت الضحيـة التـي لجـأت لخدمـات الاسـتماع عـن بعـد ضحيـة للعنـف مـن قبـل - أي قبـل الحجـر الصحـي؟

المرجـو التمييـز بيـن حـالات العنـف الناتجـة عـن الحجـر الصحـي وحـالات العنـف الأسـري التـي تعيشـها النسـاء عمومـا وفـي الظـروف السـابقة عـن الحجـر الصحـي...

مـن هـم الأشـخاص الذيـن اتصلـوا بجمعيـات دعـم النسـاء نيابـة عـن النسـاء فـي وضعيـة عنـف مـن العنـف؟

المرجـو إعطـاء أمثلـة توضيحيـة للتعريـف بهويـة المتصليـن (الجيـران، الأبـاء، الأصدقـاء، المقربيـن، إلـخ)

هل الضحية مستقلة مالياً؟

يرجـى تحديـد الوضـع المهنـي لصاحبـة الشـكوى ولمرتكـب العنـف : هـل لـدى الضحيـة عمـل؟ إذا كان

الأمـر كذلـك، فـي أي مجـال؟ هـل الضحيـة تشـتغل أثنـاء الحجـر الصحـي؟ إذا كانـت الإجابـة لا، فهـل تـم فصلهـا عـن عملهـا أو تـم توقيفهـا؟ هـل اسـتمرت فـي تلقـي أجرهـا أثناء الحجـر الصحـي؟ هـل لـدى زوجهـا عمـل ؟

ما هو الوضع العائلي للضحية؟

المرجـو تحديـد، عنـد توفـر المعلومـات، كـم عـدد أفـراد الأسـرة؟ هـل تشـمل الأسـرة أطفـال؟ هـل تعيـش الضحيـة مـع أسـرة الـزوج؟ مـا هـو عمـر الضحيـة؟

هـل اسـتفادت الضحيـة مـن المسـاعدة الماليـة التـي قدمتهـا الدولـة أثنـاء الحجـر الصحـي؟

وصف الآثار على الضحية

ما هي آثار العنف المبلغ عنه على الضحايا؟

المرجو ذكر الآثار كما تم وصفها من طرف الضحايا.

مـا هـي الإجـراءات التـي اتخذتهـا الضحايـا فـي مواجهـة أعمـال العنف؟

مغـادرة المنـزل، الاتصـال بالأسـرة، إلتمـاس الحلـول المؤسسـاتية: الشـرطة / الخدمـات الصحيـة / خدمـات النيابـة العامـة؟

وصف العراقيل

كجمعيـة، مـا هـي الصعوبـات التـي صادفتموهـا لضمـان إسـتمرارية الخدمـات المقدمـة للنسـاء والفتيـات ضحايـاالعنـف أثنـاء الحجـر الصحـي ؟

هـل لجـأت جمعيتكن/جمعيتكـم إلـى التمـاس خدمـات مؤسسـاتية، كالأمـن أو الصحـة أوغيرهمـا أثنـاء الحجـر الصحـي؟

إذا تـم ذلـك، فـي أي إطـارٍ كان؟ مـع الاشـارة إلـى الحـالات الملموسـة مـع تحديـد التواريـخ.

مـا هـي الصعوبـات التـي صادفتهـا النسـاء والفتيـات فـي الولـوج إلـى الخدمـات حسـب المعطيـات التـي توفـرت لديكن/كـم؟ المرجـو ذكرهـا مـع الاستشـهاد بأمثلـة وإحـالات مرجعيـة .

هـل تتوفـر لديكن/كـم معطيـات وملاحظـات حـول

مظاهر للعنف التمييز وضد النساء والفتيات خلال فترة الحجر الصحي ؟ المرجو ذكرها مع الاستشهاد بأمثلة وإحالات مرجعية .

دراسات الحالات، السرد

شكراً لتضمين تقريركم أمثلةً ملموسة لأحداث عنف مسجلة ومؤثرة بصفةٍ خاصة. هذا الجزء يجب أن يتضمن سرد حالة أو عدة حالات / تسجيل للنداءت
المرجو الإدلاء بأمثلة ملموسة لإجراءات وتدخلات إيجابية تم إتخذها من طرف المؤسسات المعنية أو من طرف محيط الضحية.

توصيات

كجمعية، ما هي التوصيات التي تقترحن /تقترحون لتحسين التكفل بالنساء في وضعية عنف، خاصةً أثناء الأزمات .
شكراً لإغناء هذا الجزء باجراءات عملية وملموسة.
بصفتك مستمعة ومتلقية لشهادات الضحايا، في نظرك ماهي الشهادات التي يمكن توجيهها لمحيط الضحية (الجيران، الأباء، الأصدقاء، المقربين، إلخ) الذي يود المساعدة. المرجو الإدلاء بأمثلة عن النصائح التي تقديمنها عادة أثناء حصص الإستماع.

ملحق

مصدر المعلومات: عدد الحالات المسجلة، النطاق الجغرافي

توضيحات

لكل طلبات التوضيح، شكراً لتواصلكم/وتواصلكن عبر مجموعة WhatsApp أو مع الأشخاص التالية أسماؤهم/هن عبر الأرقام التالية:
السيدة صوفيا القايدي،212+ 6 62 45 41 25
السيد أيمن السعيدي، 212+ 6 20 14 78 48
*هذا الاستبيان موجه للشخص المكلف بالتتبع داخل الجمعية

الملحق 3. استبيان لجمع المعطيات الكمية

يُكمل التحليل الكمي التحليل النوعي المستمد من التحليل والتوليف الذي تم إجراؤه على 19 تقريرًا لمنظمات المجتمع المدني حول العنف ضد المرأة في الفترة ما بين 20 مارس و 30 مايو 2020 في جميع أنحاء البلاد.

يطيع هدفين:

1. تحديد التحليل النوعي ووضعه في سياقه وإكماله ببيانات كمية؛
2. دعم أعمال المناصرة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني بعد نشر التقرير.

جمع البيانات:

يتضمن ذلك جمع البيانات المفقودة وتأكيد أو توضيح البيانات التي تم جمعها عبر البريد الإلكتروني أو الهاتف من مديري منظمات المجتمع المدني. الهدف من هذه الخطوة هو التمكن من استخدام أكبر عدد من البيانات الكمية (من حيث الموظفين) ، والتي يجب أن تكون دقيقة في الواقع.
هذه الدراسة الإضافية تجعل من الممكن استكمال أو حتى تصحيح، إذا لزم الأمر، الاستنتاجات التي توصلنا إليها على أساس التحليل النوعي لمختلف التقارير.

2. محاور التحليل:

1.2 أشكال العنف[80]

الغرض: تأكيد تنوع أشكال العنف التي تتعرض لها المرأة
توزيع عدد أفعال العنف حسب الفئات التالية:

- العنف الجسدي
- العنف الجنسي
- العنف النفسي
- العنف الاقتصادي
- العنف المرتبط بتطبيق القانون / العنف القانوني، بما في ذلك الإخلاء من المنزل

2.2 سياقات العنف[81]

الغرض: التأكيد على أن المنزل هو المكان الرئيسي للعنف ضد المرأة

توزيع عدد النساء في وضعية عنف حسب الفئات التالية:

السياق المتعلق بعلاقة المعتدي بالمعتدى عليه:

- سياق العلاقة الزوجية أو الحميمية (مرتكب العنف: الزوج، الزوج السابق، الخطيب، الخطيب السابق، الصديق، الصديق السابق)
- السياق الأسري (مرتكب العنف: الأخ، الأب، الأخت، الأم، أحد أفراد الأسرة أو الأنساب)
- السياق المهني (مرتكب العنف: رئيس أعلى، الزميل، العميل، غير ذلك ...)

السياق المتعلق بمكان الإعتداء:
الفضاء العام (مرتكب العنف: غريب، صديق، جار ...)
السياق المؤسسي (مرتكب العنف: مسؤول الإدارة العامة، المجتمع، الدولة، إلخ.)
السياق الرقمي

3.2 طلبات النساء في وضعية عنف

الغرض: تكييف التوصيات الواردة في التقرير مع احتياجات المرأة وتوضيح أهمية دور منظمات المجتمع المدني في رعاية النساء في وضعية عنف

80 لإنتشار العنف ضد النساء HCP 2019 الفئات المتوافقة مع تحقيق

81 لإنتشار العنف ضد النساء HCP 2019 الفئات المتوافقة مع تحقيق

عدد النساء في وضعية عنف لكل طلب تم تقديمه لمنضمات المجتمع المدني:
- o الاستماع والتوجيه
- o مساعدة قانونية
- o دعم نفسي
- o إحتياج للمأوى
- o دعم طبي
- o مساعدة مادية (طعام، دفع إيجار، إلخ)
- o إحتياج إلى معلومات متعلقة بمساعدات كوفيد19
- o خدمات أخرى في إطار نفس الفترة (المعلومات المتعلقة بتدابير النظافة، الدعم في الحصول على تصاريح السفر، إلخ)

:عدد النساء في وضعية عنف لكل إجراء تم اتخاذه بعد العنف
- o مغادرة المنزل
- o إتصال بالشرطة
- o إتصال بالنيابة العامة
- o اذهاب إلى إحدى الخدمات الصحية

4.2 موجزات النساء في وضعية عنف

الغرض: التأكد من أن ممارسة العنف تتم ضد جميع أنواع النساء

تسمية الفئات

توزيع النساء في وضعية عنف حسب العمر:
- أقل من 18 سنة
  - o من 19 إلى 28 عامًا
  - o من 29إلى 38 عاماً
  - o من 39 إلى 48 عاماً
  - o من 49 إل59 عاماً
  - o 60 سنة ومافوق
- توزيع النساء في وضعية عنف حسب الحالة الاجتماعية:
  - o عازبة
  - o متزوجة
  - o مطلقة
  - o ارملة
- توزيع النساء في وضعية عنف حسب هل
  - o لديها أطفال
  - o ليس لديها أطفال
- توزيع النساء في وضعية عنف حسب نوع بلدية الإقامة:
  - o القروي
  - o الحضري
  - o شبه حضري

الغرض: التأكد من أن الاعتماد الاقتصادي هو عامل خطر بالنسبة للمرأة

- عدد النساء في وضعية عنف التي عانوا من فقدان العمل أو الدخل أثناء الأزمة
- قطاع العمل:
  - o القطاع المهيكل
  - o القطاع الغير المهيكل
  - o البحث عن وظيفة
  - o غير ناشطة [82]

5.2 ركز على بعض النقاط المحددة للدعوة

الغرض: تسليط الضوء على ضعف فئات معينة من النساء في وضعية عنف خلال فترة الحجر الصحي

82 بمعنى منظمة العمل الدولية، أي الأشخاص غير العاملين وغير العاطلين عن العمل: الشباب الذين تقل أعمارهم عن 15 عامًا، والطلاب والمتقاعدين الذين لا يعملون بالإضافة إلى دراستهم أو تقاعدهم، رجال ونساء ربات البيوت، الناس غير القادرين على العمل

- عـدد النسـاء فـي وضعيـة عنـف الأمهـات أو القابـلات علـى أن تكـون أمهـات عازبـات
- عـدد النسـاء فـي وضعيـة عنـف المنفصـلات (اللتيـن لـم يعلـن طلاقهـن قبـل الحجـر الصحـي)

الغـرض: تسـليط الضـوء علـى التفاوتـات الإقليميـة مـن حيـث البنيـة التحتيـة العامـة والجمعيـات لرعايـة النسـاء فـي وضعيـة عنـف

- عـدد دور إيـواء النسـاء فـي وضعيـة عنـف حسـب المنطقـة [83]
- عدد المكالمات الواردة حسب المنطقة

3. استبيان الجمعيات - باللغة العربية: .

1.3. السياق:

- كـم عـدد المكالمـات التي تلقتهـا خلايـا الاسـتماع بمنظمتكـم خـلال الفتـرة مـن 20 مـارس إلـى 30 مـاي 2020؟
- كـم عـدد المتصـلات فـي وضعيـة عنـف مـن بيـن هـذه المكالمـات؟
- كـم عـدد المكالمـات التي تـم تلقيهـا والتي مكنـت مـن جمـع المعلومـات؟
- مـن بيـن هـده المكالمـات كـم سـمحت بجمـع بيانـات كاملـة عـن المتصليـن و المتصـلات وحـالات العنـف التـي تـم التعامـل معهـا؟
- كـم عـدد حـالات النسـاء فـي حـالات العنـف تمكنـت منظمتكـم مـن التكفـل بهـا؟
- هل لديكم توزيع جغرافي لهذه الحالات؟
- إذا كانت الإجابة نعم فهل يمكنك االتحديد؟

2.3. أشكال العنف:

- هل لديكم أرقام عن أشكال العنف؟
  - o نعم، لقد تمكنت من جمعها بالكامل
  - o نعم، لقد تمكنت من جمعها جزئيًا
  - o لا، لا يمكن إعداد هذا
- كيف تم إحصاء حالات العنف المختلفة؟
- كـم عـدد حـالات العنـف الجسـدي التـي سـجلتو مو هـا ؟
- كـم عـدد حـالات العنـف النفسـي التـي سجلتوموها؟
- كـم عـدد حـالات العنـف الاقتصـادي التـي سـجلتو مو هـا ؟
- كـم عـدد حـالات العنـف الجنسـي التـي سـجلتو مو هـا ؟
- كـم عـدد حـالات مرتبطـة بعنـف تطبيـق القانـون / العنـف القانونـي التـي سـجلتوموها ، بمـا فـي ذلـك الإخـلاء مـن المنـزل؟
- كـم عـدد حـالات العنـف عبـر الوسـائل الإلكترونيـة التـي سـجلتموها (الهاتـف، البريـد الإلكترونـي، إلخ)؟

3.3.سياقات العنف:

- كـم عـدد النسـاء اللتـي تعرضـن للعنـف الزوجـي مـن بيـن المتصـلات؟
- كـم عـدد النسـاء اللتـي تعرضـن للعنـف العائلـي مـن بيـن المتصـلات؟
- مـن بيـن المتصـلات، كـم عـدد النسـاء اللواتـي تعرضـن للعنـف فـي إطـار العمـل؟
- مـن بيـن المتصـلات، كـم عـدد النسـاء اللواتـي تعرضـن للعنـف المؤسسـاتي الصـادر عـن الدولـة أو المجتمـع؟
- مـن بيـن المتصـلات، كـم عـدد النسـاء اللواتـي تعرضـن للعنـف فـي الأماكـن العامـة؟
- مـن بيـن المتصـلات، كـم عـدد النسـاء اللواتـي تعرضـن للعنـف عبـر التكنولوجيـة الرقميـة و الهاتـف؟

83 منطقة من المغرب: طنجة-تطوان-الحسيمة ، المنطقة الشرقية ، فاس-مكناس ، الرباط-سلا-القنيطرة، بني ملال-خنيفرة ، الدار البيضاء-سطات، 12 مراكش-آسفي ، درعة-تافيلالت ، سوس-ماسة ، كلميم-واد نون ، العيون ، الساقية الحمراء ، الداخلة ، وادي الذهب

3.4. احتياجات النساء في وضعية عنف.

- كم عدد الحالات التي عبرت فيها النساء في وضعيةعنفعنحاجتهنللمساعدةالقانونية؟
  - كم عدد الحالات التي تمكنتم فيها من تقديم المساعدة القانونية لها بأي شكل من الأشكال (التوجيه، الدعم، إلخ)؟
- كم عدد الحالات التي عبرت النساء في وضعية عنف عن حاجتهن لدعمٍ نفسي؟
  - كم عدد الحالات التي تمكنتم فيها من تقديم دعم نفسي لها بأي شكل من الأشكال (التوجيه، الدعم، إلخ)؟
- كم عدد الحالات التي عبر فيها النساء في وضعية عنف عن حاجتهم إلى مأوى؟
  - كم عدد الحالات التي تمكنتم من اتخاذ اجراءت بشأنها لتلبية هذا الاحتياج للمأوى بأي شكل من الأشكال (التوجيه، الدعم، إلخ)؟
- كم عدد الحالات التي عبر فيها النساء في وضعية عنف عن حاجتهم إلى دعم طبي؟
  - كم عدد الحالات التي تمكنتم من اتخاذ اجراءت بشأنها لتلبية هذا الدعم الطبي بأي شكل من الأشكال (التوجيه، الدعم، إلخ)؟
- كم عدد الحالات التي اعتبرت فيها النساء في وضعية عنف بحاجة إلى مساعدة مادية (طعام، دفع إيجار، إلخ)؟
  - كم عدد الحالات التي تمكنتم من اتخاذ اجراءت بشأنها لتلبية هذه المساعدة لمادية بأي شكل من الأشكال (التوجيه، الدعم، إلخ)؟
- كم عدد الحالات التي عبر فيها النساء في وضعية عنف عن حاجتهم إلى المعلومات المتعلقة بمساعدات كوفيد 19؟
- كم عدد الحالات التي تمكنتم من اتخاذ اجراءت بشأنها لتلبية هذا الاحتياج للمعلومات بأي شكل من الأشكال (التوجيه، الدعم، إلخ)؟
- كم عدد الحالات التي عبر فيها النساء في وضعية عنف عن حاجتهم إلى خدمات أخرى مرتبطة بهده الفترة (المعلومات المتعلقة بتدابير النظافة، الدعم في الحصول على تصاريح السفر، إلخ)؟
- كم عدد الحالات التي تمكنت فيها النساء في وضعية عنف من مغادرة منازلهن؟
- كم عدد الحالات التي تمكنت فيها النساء في وضعية عنف من الاتصال بقوات الأمن؟
- كم عدد الحالات التي تمكنت فيها النساء في وضعية عنف من الاتصال بالنيابة العامة؟
- كم عدد الحالات التي تمكنت فيها النساء في وضعية عنف من الذهاب إلى الخدمات الصحية؟

5.3. مواصفات النساء في وضعية عنف:

- هل تمكنتم من جمع البيانات الاجتماعية - الديمغرافية المتعلقة بالمتصلات؟
  - نعم، لقد تمكنت من جمعها بالكامل
  - نعم، لقد تمكنت من جمعها جزئيًا
  - لا، لا يمكن إعداد هذا
- من بين النساء في وضعية عنف، كم منهن:
  - أقل من 18 سنة
  - من 19 إلى 28 عامًا
  - من 29إلى 38 عاماً
  - من 39 إلى 48 عاماً
  - من 49 إل59 عاماً
  - 60 سنة ومافوق
- من بين النساء في وضعية عنف، كم عدد
  - العازبات؟

- المتزوجات بما في ذلك النساء ا لمنفصلا ت ؟
- المطلقات؟
- الأرملات؟

- من بين النساء في وضعية عنف، كم يصرحن
  - لديهم أطفال؟
  - بدون أطفال؟
- من بين النساء في وضعية عنف، كم منهن تقطن في بلدية
  - قروية؟
  - حضرية؟
  - شبه حضرية؟
- كم عدد ا النساء في وضعية عنف اللتين إحتفدنة بوظائفهم أو دخلهم أثناء الأزمة؟
- كم عدد النساء في وضعية عنف اللتين فقدن وظائفهم أو دخلهم أثناء الأزمة؟
- كم عدد النساء في وضعية عنف العاملات في القطاع المهيكل؟
- كم عدد النساء في وضعية عنف العاملات في القطاع الغير مهيكل؟
- كم عدد النساء في وضعية عنف العاطلات عن العمل أو الباحثات عن عمل؟
- كم عدد النساء في وضعية عنف غير الناشطات (طلاب، متقاعدات، ربات بيوت، معاقات)؟

6.3. مزيد:

- كم عدد الأمهات العازبات أو العازبات الحوامل من بين النساء في وضعية عنف؟
- من بين النساء في وضعية عنف، كم عدد النساء المتزوجات ولكنهن منفصلات عن أزواجهن؟
- هل يمكنكم تزويدنا بقائمة مراكز الإيواء في جهة عملكم، مع تحديد ما إذا كانت مفتوحة أو مغلقة أثناء الحجر الصحي؟
- هل يمكنكم تزويدنا بقائمة خلايا الشرطة أو الدرك في جهة عملكم، مع تحديد ما إذا كانت مفتوحة أو مغلقة أثناء الحجر الصحي؟
- هل يمكنكم تزويدنا بقائمة خلايا المستشفيات التي تستقبل النساء في وضعية عنف في جهة عملكم، مع تحديد ما إذا كانت مفتوحة أو مغلقة أثناء الحجر الصحي؟
- هل يمكنكم تزويدنا بقائمة الخلايا المخصصة للنساء في وضعية عنف بالمحاكم في جهة عملكم، مع تحديد ما إذا كانت مفتوحة أو مغلقة أثناء الحجر الصحي؟
- هل استطاعت النساء الاستفادة من خدماتهم حسب البيانات المتوفرة لديكم
  - نعم، استفادت معظم النساء منه
  - لا، معظم النساء لم يستطعن الاستفادة منه
  - تحديد العدد ادى ممكن

الملحق 4:

رسوم بيانية

للبيانات

الكمية المجمعة

2778 مكالمة

بيانات متعلقة ب

من بين 4768 مكالمة تم استلامها

عدد النساء اللواتي يعلن أنهن ضحايا لكل شكل من أشكال العنف في مراكز الاستماع التابعة لمنظمات المجتمع المدني

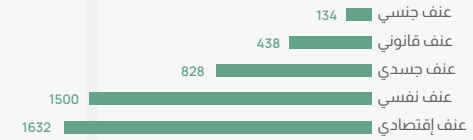

علنت 30 امرأة أنهن ضحية 92 فعل عنف جسدي (أعلنت كل امرأة عن 3 أعمال عنف على الأقل)

أعلنت 45 امرأة أنهن ضحية 151 فعل عنف نفسي (أعلنت كل امرأة عن 3 أعمال عنف على الأقل)

العنف هو مركب ومتعدد :

وفقًا لبيانات جمعية الفضاء الجمعوي النسائي لدائرة وباشوية ايت أورير، كل امرأة ضحية للعنف تعاني من معدل شكلين من أشكال العنف ، والتي تترجم بين 3 إلى 5 أفعال عنف. وبالتالي، تواجه كل ضحية عدة أفعال شنيعة

عدد النساء اللواتي يعلن لمراكز الاستماع التابعة لمنظمات المجتمع المدني أنهن ضحايا لكل سياق عنف

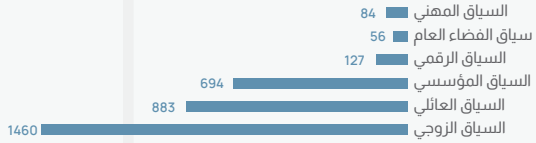

البيت الزوجي و العائلي هو موقع العنف الرئيسي

الفئات العمرية

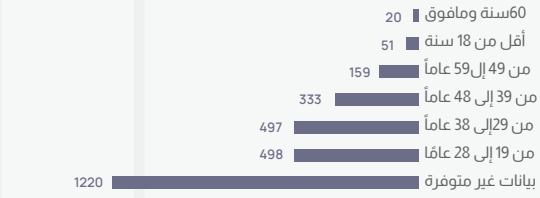

تمثل النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 19 و 38 عامًا 64٪ من النساء ضحايا العنف

مع / بدون أطفال

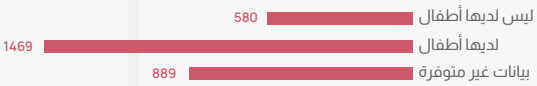

أعلنت إحدى الجمعيات أن **901 طفل هم ضحايا للعنف بشكل مباشر أو غير مباشر مقابل 558 امرأة** تدعمها الجمعية

قطاع العمل

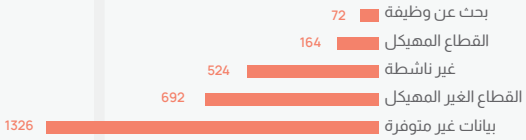

من بين 2778 امرأة تم دعمهن ، حددت منظمات المجتمع المدني **938 عاملة فقدن دخلهن ، أي 34٪.**

حوالي 1/5 من النساء في حالة العنف لا يتمتعن بالاستقلال المالي.

80٪ من النساء في حالة العنف اللائي لديهن نشاط مدر للدخل لديهن عمل أو نشاط غير رسمي.

ملخص للبيانات الكمية الواردة من 19 منظمة من منظمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة

التوزيع الجغرافي للمتصلات

بيئة	العدد	النسبة المئوية
الحضري	229	8%
شبه حضري	368	13%
القروي	1039	37%
بيانات غير متوفرة	1142	41%
المجموع	2778	100%

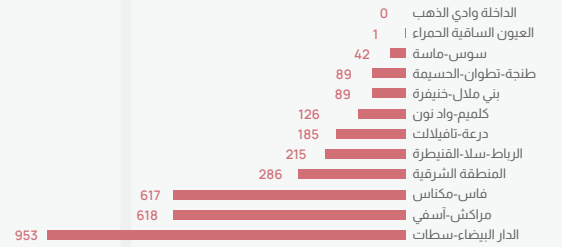

الحالة الاجتماعية

تشكل النساء المتزوجات والأمهات العازبات أكثر من نصف العينة (يمكن تفسير ذلك على وجه الخصوص بسبب العمل الحصري لجمعيتين في دعم الأمهات العازبات).

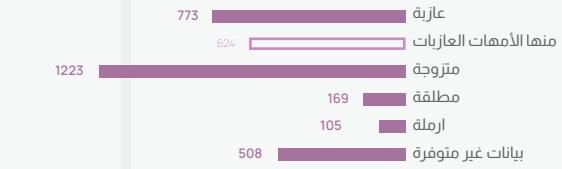

الإحتياجات المعرب عنها

تغطي الاحتياجات هنا كلا من الطلبات من حيث التوجيه (الدور الأول لمنظمات المجتمع المدني كحلقة وصل بين المستفيدين والخدمات العامة) والدعم.

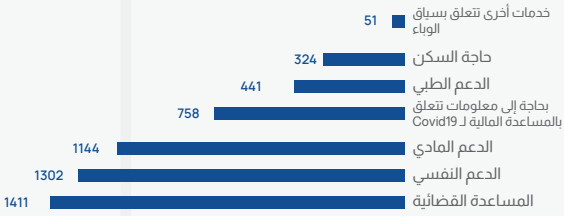

استجابات منظمات المجتمع المدني للاحتياجات المعبر عنها

تمت تلبية أكثر من 100٪ من احتياجات الخدمات الأخرى والمساعدات المادية (بسبب بعض المبادرات العفوية من قبل بعض الجمعيات مثل النخيل وإنصاف).

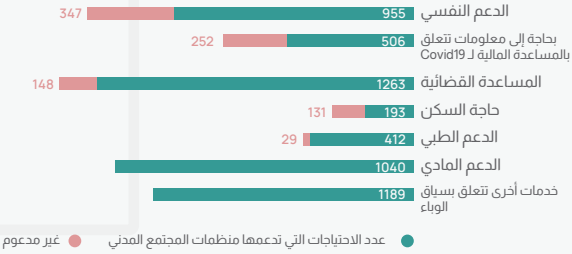

الإستفادة من الخدمات العامة

تمكنت 23٪ من النساء من الاتصال بالشرطة ؛

تمكنت 7٪ من النساء من الاتصال بالنيابة العامة ؛

18٪ من النساء قدرت على الذهاب إلى الخدمات الصحية.

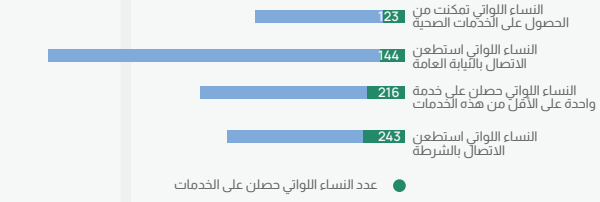

ملخص للبيانات الكمية الواردة من 19 منظمة من منظمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الدراسة

الملحق 5. مصادر ببليوغرافية

الجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد المرأة 2013. النوع الاجتماعي والعنف ضد المرأة والمساءلة الاجتماعية

الجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد المرأة 2013. التمييز وانعدام الأمن. الاستخدامات النسائية للفضاء العمومي بالدار البيضاء.

الجمعية الدولية للهجرة، بروموندو، هيئة الأمم المتحدة للمرأة. مسح صور IMAGES عن الرجال والمساواة بين الجنسين أُجري في جهة الرباط - سلا - القنيطرة.

شركاء للتعبئة حول الحقوق (MRA)، تأثير كوفيد19- على العنف ضد المرأة في المغرب.

الأمم المتحدة، 2020. كوفيد19- وتوفير الخدمات الأساسية للنساء في وضعية عنف من العنف ضد النساء والفتيات.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2012. دليل التشريعات المتعلقة بالعنف ضد المرأة.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة في المغرب، 2018. تقرير نشاط 2017-2018.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2019. احترام المرأة: منع العنف ضد المرأة.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منظمة الصحة العالمية، 2020. العنف ضد النساء والفتيات: جمع البيانات خلال جائحة كوفيد19-.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بروموندو، 2017. فهم العقلية الذكورية: نتائج الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) - الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)

أوكسفام، معهد الدراسات الاجتماعية بالرباط، 2019. العنف ضد المرأة في المغرب: بين النظام الأبوي والحدود المؤسسية.

المملكة المغربية، 2019. بيان صحفي من المندوبية السامية للتخطيط بمناسبة حملة التعبئة الوطنية والدولية من أجل القضاء على العنف ضد المرأة.

صندوق الأمم المتحدة للسكان، وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، 2012. برنامج متعدد القطاعات لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال تمكين النساء والفتيات «تمكين»: من أجل تطوير برنامج لإشراك الرجال والفتيان في مكافحة العنف ضد المرأة.

بدعم:

ONU FEMMES

و مساعدة:

Canada